

المرآة العربية

AL-RAFEED AL-ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين - دمشق

العدد التاسع عشر / السنة الخامسة / كانون الثاني . شباط . آذار

الإشراف

| | | |
|--|--|---|
| مشرفاً عاماً نائباً | الاستاذ وائل اسماعيل رئيس مجلس الإدارة المدير العام | هيئة التحرير |
| رئيساً للتحرير معاوناً لرئيس التحرير عضواً عضواً عضواً | المشاور الفني | عبد الطيف عهود مريم ساعد زياد مطيط ليسر المكش حسني قنار |

- المواضيع المنشورة في هذا العدد لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة
- ترتيب المواضيع يتخضع لاعتبارات طباعية فقط
- المراسلات باسم رئيس التحرير

المحتوى

| الصفحات | الكاتب | الموضوع |
|---------|-------------------------|---|
| ٥ | عبد اللطيف عيود | تأمين الأخطار السياسية |
| ١٥ | إعداد سعد حواد علي | الزلازل والتأمين |
| ٢٦ | د. زكي رمزي | الوقوع في مصيدة الدين الخارجية |
| ٤٨ | ترجمة محمد زهير ففسار | الاستثمار وشركات التأمين على الحياة |
| | | مبدأ التعويض في تأمين وإعادة التأمين البحري |
| ٥٧ | إعداد زياد مطيط | فصل من كتاب |
| | | العامل الحاسم في استقرار صرف عملات الدول |
| ٦٥ | الدكتور عبد الكريم طيار | التأمين |
| ٨٠ | إعداد حسني قدور | سوق التأمين العربية |
| ٩٢ | | الأخبار |

جميع المراسلات باسم
هيئة التحرير
على العنوان التالي
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
دمشق - سورية ص. ب : ٥١٧٨

تأمين الأخطار السياسية

POLITICAL RISKS INSURANCE

عبد الطيف عورد

١- مقدمة

لم يكن العنوان لبث أملاً وإراداً، لولا أنني أخذت بصحوة اختيار معنى محدد للكلمة الإنكليزية «Contingency» حيث برد تعريفها في قواميس اللغة الإنكليزية على أنها «حدث أو ظرف غير مؤكد»، وتبعاً لهذا المعنى فإن عبارة Contingency Insurance «أي Un certain occurrence or condition، أو أنها، حدث أو ظرف غير مؤكد»، وتبعاً لهذا المعنى فإن عبارة Contingency Insurance «أي Un certain occurrence or condition، أو أنها، حدث أو ظرف غير مؤكد» ستكون عامة من حيث المعنى، وذات شمول يغطي مفهوم التأمين جملة، دون أي تحديد أو مواصفة خاصة.

أما ما يقصد بهذه العبارة من الناحية العملية فيمكننا الإحزاب عنه بأنه التأمين الذي يغطي أنواعاً عديدة من الأخطار التي لا تقع في نطاق التأمين تحت أي فرع من الفروع التأمينية المختلفة مثل، تأمينات الحريق، البحري أو الجواث العامة الخ... وإذا تجاوزنا المعنى المحدد للكلمة ذاتها فإنه يمكننا - تجاوزاً - مرة أخرى - أن نطلق على هذه الأنواع من التأمين اسم «تأمين الأخطار غير المصنفة أو غير القياسية» وذلك لغاية هذا الموضوع، على الأقل، وفي مختلف فروع التأمينات العامة فإن التصنيف العام أو التسمية العامة قد توحى بموضوع التأمين الجاري تحته، إلا في هذا النوع من التأمين، الذي يندرج تحته كل ما لا يندرج تحت الفروع الأخرى، وكل ما لم يتطور ليشكل بحد ذاته فرعاً يُعرف على وجه الاستقلال. ولكن هذا لا يمنع من الاعتراف أن ثمة فصائل من هذه الأخطار تبدو وكأنها قد

التعصيد الضوئي : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر
الإحراج : دار طلاس - الآنسة هدى الفرا

اكتسبت هويتها الخاصة، وتوحيها المحددة، ولعل تأمين الأخطار السياسية - الذي اعتمدها عنواناً وموضوعاً لتبسيط بعض الضوء عليه - يأتي في طليعة هذه الأعمال، وأكثرها أهمية، وإثارة، وسرعة في التطور. على أن هذا لا يمنعنا من الإتيان على ذكر بعض الأضناف الأخرى والتي هي على سبيل المثال لا الحصر .

— تأمين الأخطار المحصورة وذات الطابع الخاص ، Special Risks Insurance

— التأمين بمفعول رجعي ، بعد وقوع الحادث والمعروفة به 1199 Retro Active Covers

— تأمين خطر الدائنية ، تخلف الدين عن الدفع ، Credit Insurance

— تأمين الصفة الخاصة ، الميزة الخاصة للمؤمن ، One-Off

ولاشك أن كل تسمية من التسميات أعلاه، أو معظمها، تثير الكثير من التساؤل، بل الاستغراب والتعجب. وهي تحتاج لبريد من الإيضاح في المحتوى والكيفية. وهذا ما يمكن تناوله في موضوع لاحق، على أن يكون الموضوع الآن مقتصرًا للحديث عن تأمين الأخطار السياسية.

٢ - ماذا يعني تأمين الأخطار السياسية؟

السيد مايلز رايت Miles Wright رئيس شركة AIG لتأمين الأخطار السياسية يحاول تعريف هذا النوع من الأخطار فيقول: « يمكننا تعريف الخطر السياسي بأنه عمل أو قرار تتخذه سلطة سياسية حكومية، بشكل مباشر، أو غير مباشر، فيؤدي إلى إلحاق ضرر مادي أو أدنى اقتصادي ». وقد يحتاج هذا التعريف المقتضب إلى إيضاح إضافي، ليُنهَم منه أن تأمين الأخطار السياسية يعني أن يقل المؤمن وشركة التأمين، بصويض المؤمن - له الذي يكون عادة تاجرًا مصدرًا أو مستوردًا أو مستقرًا خارج حدود البلد الذي ينتمي إليه - عن الأضرار المادية والخسائر التي تلحق به جراء أعمال أو قرارات تصدر عن سلطة سياسية أو شبه سياسية في البلد الذي يزول فيه استثاره أو تجارته، ويكون ذلك مقابل قسط تأمين يتفق عليه. وهكذا فتأمين الأخطار السياسية يُقدم لتطالب التأمين الحماية التأمينية اللازمة لتغطية تجارته واستثماره الخارجية ضد ما قد يلحق بها من خسائر مادية نتيجة تحقق عدد من الأخطار مثل التأمين، المصادرة، إلغاء الأخطار، انخفاض قيمة النقد، عدم القدرة على الدفع، وإلغاء العقد، إلى آخر ذلك من أخطار مماثلة.

والمنع الشار إليه أعلاه فإن الأخطار السياسية لا تشمل عمليات الاختلاف، والقدية، والإيجار، والاحتجاز، وأخذ الرهائن والأخطار التي تحقق بالشخص ذاته، لأن هذه الأخطار رغم كونها معصمة قابلة للتأمين، وبالصحة التأمينية متوافرة فيها، وهي أخطار سياسية فعلاً، إلا أنها لا تدرج عادة في إطار تأمين الأخطار السياسية التي نحن بصدددها.

وتجِب الإضافة هنا أيضاً، أن الأخطار السياسية المعنية بحثنا هذا، ليست دائماً وليدة قرارات أو أوامر أو أعمال حكومية. إذ قد يشكل الخطر السياسي من هيات أو تنظيمات معادية للحكومة، أو من مجموعات متطرفة دينياً أو سياسياً أو عرقياً، فمثل هذه المجموعات أيضاً قد تخرج عن نطاق السيطرة الحكومية، بل هي إحدى المواجهات التي تزرق بالحكومة وربما المستثمر الخارجي أيضاً في عدد كبير من الحالات.

ولعل الخوف من الخطر السياسي لم يكن ذا أهمية بالنسبة لرجال وبنوك وبنات الاستثمار، وبالتالي للحكومات التي تنتمي إليها. وحتى النصف الأول من القرن الحالي كانت ضمانات الاستثمار الخارجي أمراً واقعاً يحكم السيطرة الاستثمارية التي مارسها الدول الأوربية، والنسبة لدولة استعمارية كبرى كالملكة المتحدة أو غيرها - حيث تستبطن أنواع التأمين المختلفة - لم يكن الخطر السياسي سبباً للإحجام عن ممارسة عمليات الاستثمار الخارجية لأن مواطن الاستثمار كانت في العادة، تزح تحت وطأة الاستثمار المباشر لهذه الدولة أو تلك...

ولكن في الفترة ما بين الحربين الكونيتين والفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بوجه خاص، وما شهدته مناطق كثيرة في العالم من تطورات سياسية، ونضال من أجل الاستقلال الوطني، وحرص على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ومع نمو التوجهات الداعية إلى السيطرة المتجسج على ثرواته الوطنية، وتجارته، وتحولها لصالح أفرادها. هذا إضافة إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجهها معظم دول العالم الثالث أو ما اصطلاح على تسميته بهذا الاسم، ووقوع معظمها في مصيدة الدين الخارجي كمنحصة لبعض العوامل الداعية، من انقلابات عسكرية، أو حروب طائفية، أو إقليمية داخل البلد الواحد. وكنتيجة حتمية - وهذا هو الأهم - لنظام السيطرة الاقتصادية والسياسية التي تمارسه الدول المتقدمة.

وأمام هذا الواقع المتشابك بدأ المستثمرون يحسون بالقلق وعدم الأمان من جراء نشاطهم الخارجي وولي الوقت ذاته أحست الدول المتقدمة مع تقليص الوجود الاستثماري

التقليدي لما بأن التجارة مع تلك الدول والأشجار منها هي السبيل لاستمرار عملية نموها وسيطرتها الاقتصادية وكان لابد من تشجيع مستثمريها ومنحهم عنصر الأمان اللازم عن طريق ضمان استثماراتهم الخارجية من قبل صناديق وطنية أحدثها حكومات تلك البلدان.

٣ - صناديق التأمين الحكومية لتشجيع الاستثمار والتصدير

تختلف التسميات، وتختلف هيكل الصندوق، ووجهة الإشراف التي يتناط بها مراقبة أعماله، من بلد لآخر، ولكن المهمة الرئيسة لهذه الصناديق التي أحدثتها معظم الدول المتقدمة تلبو متشابهة ولا تختلف عن بعضها إلا بالقدر الذي يلائم عطفها الخاصة في تشجيع التصدير وفي الانسجام مع سياسة حكوماتها. فهي تهدف جميعاً، كما أسلفنا، إلى توفير عنصر الأمن والطمأنينة للمستثمرين والمصدرين لتشجيعهم على زيادة وتأثر عملهم وتجاراتها، لما لهذا النشاط، في حصيلته، من أثر هام جداً على صعيد اقتصادياتهم الوطنية وسيطرتهم الاقتصادية والسياسية على حد سواء. وعلى هذه القاعدة تم إنشاء وقبول هذه الصناديق.

مقابل التزام الصندوق الحكومي بتعويض المستثمر عما قد يلحق به من خسائر نتيجة تحقق خطر سياسي بين الأخطار التي أشرنا إليها، فإن هذا المستثمر يؤدي ثمن الحماية المطلوبة إلى الصندوق الحكومي كقسط تأمين، ولا يشكل هذا القسط - بغض النظر عن نسبه وتكلفته - عبئا على المستثمر ذاته، لأنه سيكون - بطبيعة الحال - أحد البنود التي ستدخل في حساب تكلفة ما يؤديه من خدمة أو ما يقدمه من مادة إلى هذا البلد أو ذاك، وبالتالي فإن الجهة المستفيدة - إذا صح التعبير - هي التي تتحمل فعلاً القسط المذكور. ويبدو أن هذه الصناديق التي كفاءتها وجدواها فقدت شبه عامة والأرقام الواردة في الجدول المقابل تشير إلى ذلك بشكل واضح.

| الأرقام بملين الدولارات الأميركية لعام ١٩٨٥ | | البلد | الصندوق | حجم الصادرات أو الاستثمارات المؤمن عليها |
|---|-------|------------------|---|--|
| ٢٦٩٦ | ٢٧٧٨٦ | بريطانيا | مصلحة ضمان ائتمان التصدير | |
| ٤٤٨١ | ٢٨٣٦٤ | فرنسا | COFACE | |
| ٦٢ | ٣١٤٠ | اسبانيا | الإسبانية لضمان الائتمان | |
| ٢٤٨٩ | ١٢٣٤٦ | ألمانيا الغربية | HERMS | |
| ١٠٥٥ | ٥٩٧٦ | إيطاليا | SACE | |
| ٢٣٠٧ | ٥١٥٢٦ | اليابان | EID MITS | |
| ٨٧٣ | ٧٨٦٢ | هولندا | NCM | |
| ١٠٤٥ | ٥٢٧٦ | ألمانيا | OKB (البنك المركزي) | |
| ١٧٥٨ | ٢٤٩٩ | أستراليا | مؤسسة تمويل وأمن التصدير | |
| ٢٨٣٣ | ٢١٨٠ | كندا | ONDI المكتب التجاري الوطني | |
| ١١٣٨ | ١٨١٠ | الدانمرك | مؤسسة تنمية التصدير الكندية | |
| ١٦٨٣ | ٣٧٥٧٦ | الولايات المتحدة | المؤسسة العامة للائتمان ERK والتصدير | |
| ٤٦ | ٥٧٥٩ | فلندا | الفلندية العامة للضمان VTL والتأمين | |
| ١٤ | ٥٢٣٤ | نوريلند | ECGO | |
| ٦٥ | ٥٤٢٤ | النرويج | GIEK | |
| ٦ | ٥٢٢ | النمسا | COSEC | |

| السويد | السويدية العامة لضمان | ١١٨٢ | ٣٩ |
|--------|------------------------------------|------|-----|
| سويسرا | التأمين التصدير السويسرية لضمان | ١٢٩٣ | ٢٥٥ |
| | التأمين التصدير | | |

ولعله من المفيد أن نذكر هنا أنه بالإضافة إلى الدول المتقدمة التي ذكرنا بعضها أعلاه فمئة أنظمة تأمين وضمان الصادرات تقوم في عدد من دول العالم الثالث نذكر منها المغرب، ألبانيا، تونس، ماليزيا، إيران، بنغلاديش. ويجمع هذه الصادرات قامت بمساهمة حكومية كاملة أو رئيسية وبالاتراك مع بعض المصارف العامة الحكومية أو شبه الحكومية.

٤ - تأمين الأخطار السياسية لدى شركات التأمين «التأمين التجاري»

حتى بداية السبعينات من هذا القرن، لم يكن هناك أي مؤمن أو شركة تأمين، يرضى أن يقترن من تأمين الأخطار السياسية. ولكن توجهاً جديداً مالميت أن ما وتطور بأسرع مما هو متوقع، فبحلول عام ١٩٨٠ ازداد عدد المكتسبين الذين يقبلون تأمين هذه الأخطار، وازدادت بالتالي مبالغ الاشتراكات التي تمت تغطيتها فبلغت ٧٥ بليون دولار. وفي عام ١٩٨٣ ارتفعت مبالغ الاشتراكات الخارجي المؤمن عليها لدى شركات التأمين لتصل إلى ٣٥ بليون دولار. وسجلت أقساط هذه التأمينات زيادة ملحوظة حيث بلغت بمجموعها ١٢٥ مليون دولار. ويُقدَّر أن يبلغ دخل شركات التأمين من أقساط هذه التغطيات ٢٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٦ تغطي ما يزيد على ٥٠٠ بليون دولار من حجم هذه الاشتراكات.

وإعداد شركات التأمين لتغطية الأخطار السياسية قَدِّمَ حملة من المبالغ في هذا الصدد، فهو أهداف طاقة اكتساب جديدة وعناصر ضمان إنساني لحماية المستثمر الخارجي والتجارة الدولية، والشايح الاستثمارية، كما أنه بطبيعته كعمل يمارس من قبل شركات تجارية يملك قادراً أكبر من المرونة التي تشمل:

١- إمكانية التعديل في شروط وثيقة التأمين ونصوصها وفق الطبيعة الخاصة لكل مشروع.

- ب- سرعة الاستجابة لتطلبات العمل وضرورات طالب التأمين.
- ج- السمو الخاص لكل مشروع على حده، ولكل حالة بذاتها.
- د- الخلاص من القبول التي تقيد الصادرات العامة بصفتها مؤسسات حكومية على الغالب.
- هـ- إمكانية ابتكار تغطيات وحمايات جديدة وتطويرها.

وطبيعة الحال، وبالرغم من هذه المزايا التي ذكرت أعلاه فإن الميكانيكية الاقتصادية التي ذكرناها بصداد صادقات الضمان ظلت تعمل في نطاق التأمين التجاري، فمئة مرونة واضحة تكمن المستثمر أو المصدر من نقل قسط التأمين أو تكاليفه ليقع على عاتق المستفيد. وهذا أمر يعتبر طبيعياً في مسار الظروف المحيطة بالتجارة الدولية وواقع الاقتصاد العالمي.

٥- ماهي الأخطار التي يغطيها تأمين الأخطار السياسية

في بداية هذا الموضوع أشرنا إلى مفهوم الأخطار السياسية التي أوجدت الحاجة إلى إجراء هذا النوع من التأمين ونعود هنا لنذكر بشيء من التفصيل هذه المخاطر أو الأخطار، على أنه لا يفوتنا أن نذكر أن هذا الصدد لا يعني حالة حال أنه يرد بشكل حصري، رغم طوره.

١- المخاطر أو الأخطار الناشئة عن الأحداث السياسية، وما يحيط بتغيرات السلطة السياسية أو قراراتها، ويجمع الأعمال الحكومية.

٢- الصعوبات الاقتصادية والأزمات التي ترتبط بها.

٣- التشريعات العامة أو الاقتصادية أو الإدارية والتي يكون من شأنها منع تحويل المدفوعات تصوراً أو عملاً.

٤- صدور قرار حكومي عام بالتوقف عن الدفع (General Moratorium) من حكومة بلد المشتري أو من حكومة بلد ثالث اتفق على أن يتم الدفع من خلاله.

٥- قيام حرب (لا يكون فيها بلد المصدر طرفاً) مما يحول دون تنفيذ العقد المتفق عليه.

٦- إلغاء إجازة الإسترداد أو رخصة التصدير أو فرض قيود جديدة على التصدير والإستيراد.

٧- عجز الجهة الشاركة عن تنفيذ أي شرط من شروط العقد.

تشمل أيضاً الأخطار التجارية وهي بصفة خاصة:

أ- إفلاس المشتري أو إعساره أو إرام صلح وراق أو تصفيته جزئاً أو طوعاً.
ب- عدم واء المشتري بما استحق عليه للمصدر رغم قيام الأمر بجميع التزاماته قبل المشتري.

ج- رفض المشتري أو امتناعه عن تسليم البضاعة.

وقد سجلت المؤسسة العربية لضمان الإشتار تقدماً مطروحاً خلال سنوات ممارستها ويقلر أن تبلغ أقساط التأمين السنوية التي تتقاضاها المؤسسة ما يزيد على 3 مليون دولار خلال السنوات القادمة.

٧- اعبارات اكتابة:

ليس الهدف من هذا الموضوع أن ندخل عميقاً في تفصيلات المسائل الفنية، ولكننا لا بد أن نشير بهذا الصدد إلى أن تأمين الأخطار السياسية خصوصية قد تفرق بالفروع التأمين الأخرى. ومكتب هذا النوع من الأعمال يواجه عدداً من المسائل الإضافية التي منها على سبيل المثال:

١- التفورات الحادة والحاصمة، والإققلاب المفاجيء في الموقف.

٢- صعوبة الإشتلال على احتمالية تحقق الخطر بدلالة الخبرات السابقة.

٣- الدراسات المتصقة التي تقتضها محاولة استغراء التفورات الاقتصادية والإحتجاجية والسياسية التي عملها فترة مستقبلية تمتد إلى عدة أعوام.

٤- صعوبة تحقيق عمقلة عمليات متوازنة، مع الإشارة إلى أن التوازن يعني هنا، توازن من حيث عدد الأخطار وعقود التأمين، وتوازن جغرافي أو اقليمي فتكون عمقلة أخطار سياسية تغطي أعمال الإشتار والتوريد لدولة واحدة، قد يترك آثاراً مدمرة.

٥- عدم توفر إعادة التأمين التي تكتسب هذه الأخطار، ويصعب في هذه الأيام تحيل عمل التأمين دون إعادة تأمين.

وهكذا نجد عملاً واسعاً للإختلاف والتباين في تقييم عوامل الخطر بين مكتب وآخر وحتى أن الأعمار التي يحدددها مكتسبو هذه الأعمال تبدو في أغلب الأحيان مضرباً من الخازنة، فمنه ثلاث أنواع من تقييم عوامل الخطر تفصح المجال واسعاً لهذا الإختلاف:

٨- قيام سلطات بلد العبور (عمر بلد المشتري أو البائع) بتعج مرور السلع عبر أراضيها، مما يربط عدم وصولها إلى البلد المستور.

٩- احتلال قوة أجنبية لبلد المشتري.

١٠- تفكير إعادة السلع المصدره بالأمانة إلى الأسواق والمعارض، لأي سبب كان، وتكلفة إعادة سلع بناء على تعليمات البلد المصدر تحسباً لوقوع خطر سياسي في بلد المشتري.

وهناك المخاطر التجارية إضافة إلى المخاطر السياسية أعلاه وهذه الأخطار بحري تأمينها في إطار نشاط تأمين التهان الصادرات الذي هو عبور الأهتمام الأساسي في تأمين الأخطار السياسية، والمخاطر التجارية المذكورة تشمل:

١- رفض المشتري الوفاء خلال الوقت المتفق عليه بعد أن تم تسليم البضاعة المصدره إليه.

٢- عجز المشتري عن السداد بسبب إفلاسه أو وضعه تحت الحراسة القضائية .
Insolvency of the Buyer .

٦- المؤسسة العربية لضمان الإشتار

وهي مؤسسة اقليمية مستقلة تشترك جميع الدول العربية في عضويتها وقد بدأت أعمالها في عام ١٩٧٥ واتخذت من مدينة الكويت مقراً لها. ويتركز نشاطها الأساسي على تقديم غطاء تأميني للأخطار السياسية التي تلحق بالمستثمرين العرب والإستثمارات العربية في البلدان العربية الأخرى، وذلك فضلاً عن نشاطها التسببية والإعلامية والتغافية الأخرى التي تمارسها، ويظهر ملخص شروط اتفاقية إعادة التأمين التي عرضتها على شركات إعادة في الدول الأعضاء نوعية الأخطار التي تقوم بتغطيتها وهي:

أ- المصادرة، التأميم، الإحتلال الجبري، نزع الملكية، الحراسة القضائية، أو ماشابها من إجراءات لها نفس النتيجة.

ب- عدم التحويل نتيجة لرفض الطلب، أو تأخر الموافقة عليه أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المشتري أو المصدر أو الممول حسبما يكون الحال.

ج- التلف المادي والتأخر مباشرة عن الحرب، وأعمال الشعب، العصيان المدني أو الإضطرابات والثورات العامة والفتن الداخلية.
كما أن المؤسسة المذكورة قد مدت نطاق التغطيات التي تمنحها للأخطار السياسية

- ١- تقييم عوامل الخطر للمشروع المتعاقد عليه بذاته، وأهميته للجهة المستفيدة وإمكانية الإستهناء عنه.
 - ٢- تقييم عوامل الخطر الناشئ عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد المضي واحتالات تطورها.
 - ٣- تقييم عوامل الخطر الناشئة عن شروط العقد الموقع، فالعقد الذي لا يتضمن شروط القوة القاهرة، على سبيل المثال، يضع المورد أو المشتري في وضع غير صحيح، واستعمال تأمين الخطر السياسي لتغطية عقد رديء ليس أمراً محموداً بآية حال.
- إذن فمكتسب التأمين على الأخطار السياسية يجب أن لا يصنع بالمواصفات الضرورية لكسب التأمين بوجه عام فحسب، بل وزيادة على ذلك، عليه أن يواكب التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلدان التي يكون موطن الاستثمار العنق. وعليه أن يستقرأ الأحداث قبل وقوعها، ولا بد له من أن يسترشد بالدراسات وتقارير الخبراء والإحصائيين إذ يصعب تصور شخص له كل هذه القدرة من الإحاطة والشمول.

الزلازل والتأمين

دراسة تحليلية لزلازل سان سلفادور ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦

إعداد سعد جواد علي

حركة الاتحاد العربي لإعادة

التأمين

مقدمة

يبدو أنه من الصعب أحياناً تجنب الإحساس بالزيادة المبهوطة في تواتر حدوث الكوارث الطبيعية، وأما إيمان النظر في تكرار حدوث الزلازل بخلاف موقفاً بالغ الأهمية والمطورة، كما تؤكد المقاييس العديدة التي تستخدم في تحديد أحجام الكوارث الطبيعية. ولأن يقتصر بحثنا على الأضرار التي تسببها الزلازل الضعيفة كالتي أصابت سان سلفادور، بل سوف نقاش أيضاً متعلقاً بالمقاييس «Parameters» ومسائل أخرى لم نخط بهاهم كالف، أو لم يتم وضع الحلول المناسبة لها ولا حتى التعرف عليها، إلا أننا نبدأ بمشكلة الكوارث الجسيمة الناجمة عن زلازل ضعيف، الأثر الذي لم يكن موضع اهتمام في السابق.

يبدو أن تؤكد أولاً بأن هذه الفترات البسيطة لا تسبب فقط أضراراً جسيمة بل إنها أيضاً كثيرة الحدوث مقارنة مع الفترات القوية، وقد لوحظ أن مغال كل مرة أرضية قوتها ٨ درجات (وحدة قياس ريختر) يحدث وسطياً ١٩ مرة أرضية قوتها تتراوح ما بين ٧ إلى ٧.٩ درجات، و ٢.٢ مرة قوتها ٦ درجة إلى ٦.٩ درجة، و ١٨٢٣ مرة قوتها ما بين ٥ إلى ٥.٩ درجة، بينما نجد أنه مقابل كل وحدة زلزالية قوتها ٨.٥ درجة قد تتوقع حدوث ٢٦ مرة بقوة ٧ درجة و ٣.٤ مرة بقوة ٦.٥، و ٢٧١٧ مرة بقوة ٥.٥ وتعتبر الإشارة إلى أن قوة زلازل سان سلفادور قد قدرت بـ ٤.٥ درجات فقط، ومع ذلك فإن ١٤٠٠ شخصاً قد لقوا

نشرت هذه الدراسة المشتركة السويسرية لإعادة التأمين «Swiss Re» تحت عنوان «Small Earthquake Small Exposures».

مصروعهم و ٧٠٠٠ شخص أصبحوا يجرح إضافة إلى الخسائر المائلة في الممتلكات، ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى الطاقة التي تتولد عن الحرات الأرضية ذات القوى المتغيرة والمتخلفة، وكما تعلم فإنه كلما زادت قوة الزلزال درجة واحدة فإن الطاقة المنشرة بزوايا بحوالي (٣١ ضعفاً، وعليه فإذا تصورنا زلزال سان سلفادور على أنه قنبلة صغيرة بحجم ١ كغ فإن زلزالاً يقدر بـ ٦٤٤ درجة يمثل قنبلة بوزن ٣١ كغ، وآخر بقوة ٧٤٤ درجة يمثل قنبلة بوزن طن واحد. ويبدو هنا أن تشير إلى زلزالين قد ضربا مدناً ذات أبنية حديثة:

الأول هو زلزال أغاندير (Agadir) الذي حدث في شباط عام ١٩٦٠ في المغرب وقد بلغت قوته ٥ درجة وكان مركزه قريباً جداً من المدينة ولم يكن عمق كبير وقد تجاوز عمقل الضرر ٨٠٪ فتأثرت منطقة بمساحة ٦٠ كم مربع ولقي ما بين ١٢ إلى ١٥ ألفاً حتفهم من أصل ١٦٧٠٠ نسمة سكان المنطقة، وتأثرت أبنية حديثة عديدة إلى جانب الأبنية القديمة.

أما الثاني فهو زلزال مدينة سكيبيا (Skopje) في يوغسلافيا، وقد حدث في ٢٦ تموز عام ١٩٦٣، بلغت قوته ٦ درجة وبمركزه على بعد ١٣ كم من المدينة، قدرت الخسائر بالممتلكات بحوالي ٣٧٤ مليون دينار أي ما يعادل ٥٠٠ مليون دولار أمريكي على أساس الأسعار الزائفة في ذلك الوقت، وقد دمر حوالي ٨٢٪ من ممتلكات المدينة بالإضافة إلى تحطيم عدد من الآثار التاريخية والقيمة عتقاً وراه ١٠٧٠ قتيلاً و ٣٣٠٠ جرحاً، كانت جرح ١٢٠٠ منهم بليمة. كما تأثرت بارك فيلد (Park field) والمنطقة الصغيرة التي تقع في منطقة الحسوف الأرضي المشهور بـ سان اندريس (San Andrus) بزلزال ضعيف قوته ٥٫٦ درجة في ٢٧ حزيران عام ١٩٦٦، وقد تضررت البيوت الخشبية القوية بها، و قدرت الأضرار ببلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي فقط وذلك نظراً للمقاومة الكبيرة التي أظهرتها البيوت الخشبية من جهة وصغر المسطحة من جهة ثانية.

وقد إمتد الصدع الأرضي ليعطي مساحة أكثر من ٣٠ كم. وأما أقوى اهتزاز قد حدث والذي هو بالتأكيد ليس الأقصى فقد قدرت قوته بـ ٥٠٪ من قوة الهادبية الأرضية. ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن هزة أرضية كذلك قد تسبب أضراراً جسيمة بالأبنية الصنعة من الإسمنت والأجر، وقد تمتد لتغطي مساحة تقدر بعدد كبير من الكيلومترات

المربعة. ولم يكن متوقفاً في المقدمون لماخبرنا أجهزة قياس الاهتزاز، فذا فإنه من الصعب القول بأنه قد تم تسجيل أقصى اهتزازات حدثت في زلزال بارك فيلد أوتومو.

ولعله من المفيد الذكر بأنه قد نُشر كتاب في علم هندسة الزلازل بعد أربع سنوات من حادثة بارك فيلد ورد فيه ما يلي: «نشير الدراسة التفصيلية إلى أن أقصى اهتزاز أرضي ناشئ عن هزة أرضية في منطقة طلمي جامد ليس محتملاً أن يولد عن حوالي ٥٠٥ ج.»

زلزال السلفادور

في تمام الساعة الحادية عشرة وتسع أربعين دقيقة وفق التوقيت المحلي في السلفادور عام ١٩٨٦ حدث زلزال ضعيف قتل ١٤٠٠ شخصاً وجرح حوالي ٧٠٠٠ شخصاً في عاصمة السلفادور، إضافة إلى الخسائر الجسيمة في الممتلكات، وتدمر الأبنية الحديثة الطراز. وقد أودعا التاريخ الدقيق للحادث، لما له من تأثير كبير ليس فقط على عدد القتلى والجرحى بل أيضاً على الحد الذي تأثرت به الشوارع الصناعية. أما قوة هذا الزلزال فلا تزال البحوث جارية في تحديد النسبة النهائية له، علماً بأن حساب هذه القوة يعتمد على سجلات عدد من محطات الرصد الزلزالي الأخر الذي يحتاج إلى وقت كبير.

وعلى أي حال يمكننا الافتراض بأن شدة انحروج السطحي سوف تحدد اختياراً بالرقم الذي سبق وأوردناه (٥٫٤ م). أما من حيث العمق فقد قدر بـ ٨ كم في سان سلفادور، ويبدو أن تؤكد هنا أنه من الصعب عادة تحديد عمق الهزة الأرضية بسبب صعوبة جلب أجهزة قياس متحركة بعد حصول الحادثة فوراً. كذلك يخضع تحديد مركز الزلزال إلى حالة عدم اليات. ويقيد تقرير تاريخه نشره في الثاني ١٩٨٦ والذي أوردته معهد الدراسات الهندسية للهزات الأرضية بأن مركز عباء الزلزال يعد حوالي ٢٫٢ كم جنوب مدينة سان سلفادور، كما علمنا بأنه يعد حوالي ٥ كم عن مركز العاصمة، إلى الغرب من الطريق العام الذي إلى المطار الدولي وقد تشرهت قطع أرضية في المنطقة وشريط من الصدعات يمر في المركز القديم للمدينة.

ومن المفيد ذكره أن مدينة سان سلفادور عمالة بالبراكين ويبدو هذا واضحاً في

الوادي المركزي، وتظهر الصخور البركانية قرب السطح فقط وفي المناطق العالية من المدينة، كما أن طبقات الأرض التحتية مشكلة في أغلبها من رواسب بركانية، وتظهر منسوب المياه الأرضية على عمق كبير من الجزء المركزي من المدينة، ومن هنا نستنتج أن أجهزة القياس لا تتابع في نسب الأضرار التي تمت مشاهدتها فعلاً. ولا شك فإن نوع التربة التحتية من حيث طبيعتها ومستوى منسوب المياه فيها يؤثر كثيراً على مدى وطبيعة الأضرار الناجمة عن الزلازل.

وقد تم الحصول على نسب الاهتزازات من ٩ عظمات رصد، ٧ من هذه العظمات كانت مواقعها على مستوى الأرض. وقد سجلت أعلى أرقام للاهتزاز في المنطقة التي كانت فيها اهتزاز الأرضية أشد كثافة حيث بلغت ٠.٧٨، ج، كما أنه يمكن الافتراض بأن هذه الاهتزازات قد تجاوزت نسبة ٠.٥٪ من الجاذبية في هذه المنطقة، مع العلم أنه لا يمكن اعتبار هذا الرقم أكبر اهتزاز قد حصل فعلاً. ويرى شهود عيان أنهم للوهلة الأولى قد ظنوا أن ارتفاعاً هاملاً قد حدث وليس زلزالاً، ولكنهم سرعان ما اكتشفوا الأمر بعد حدوث هزات أخرى، كما أفاد بعض الشهود بأن استمرارية الهزة العنيفة كان لمدة خمس ثوان أو أقل بقليل، ويقترب هذا الرقم من السجل الآلي والذي أظهر استمرارية لمدة ٣-٤ ثوان، وفيها أحرقت بأن كامل الهزة استمر من ١٠-١٥ ثانية، وأرقام الأعلى هذا أخذ من أشخاص راغبوا استمرار الاهتزاز زمنياً. وهنا نود أن نشير إلى ملاحظة تتعلق بشدة الهزات الأرضية لتؤكد بأنه لا تقاس هذه الشدة عادة بأجهزة علمية ولكن بماهية الآثار الناجمة عنها.

الأضرار

قدرت أضرار هذا الزلزال بحوالي ٢ بليون دولار أمريكي. وقد بدأ لنا هذا الرقم للوهلة الأولى على أنه أقصى تقدير يمكن ذلك لأن يشكل نصف الرقم الذي قدر لزلزال مكسيكو عام ١٩٨٥ والذي كانت قوته ٨.١ م إلا أن مشاهدتنا للأضرار الجسيمة التي أصابت الأبنية الحديثة الواقعة في المنطقة التي كان الزلزال في أقصى شدته قد أكد لنا صحة هذا التقدير، مما يجبر ذكره أن متوسط الحسارة قد بلغ حوالي ١٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي للشخص الواحد في هذه المنطقة وقد تم تحديد معدل الحسارة هذا بالنظر إلى المدلات

الأخرى المأهولة لأماكن حاصلة فيها زلازل بنفس حدة زلزال سان سلطادور أما التقديرات التقريبية للأضرار والحسائر المؤتممة فقد بلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي أخضعين بين الأضرار أن نسبة الممتلكات المؤتممة تعادل ٥٪ إلى نسبة جميع الممتلكات. ولا شك بأن الأضرار الكارثية والانتعاج الكبير في متوسط معدلات الأضرار (MDR) التي لحقت ببعض الأبنية ليست ناجمة عن سوء في التصميم أو نقص في المواد أو ضعف في حرفة العمارة، بل على العكس فقد شاهدنا في بعض الحالات أبنية قد تم تدعيمها أكثر بكثير مما هو مألوف لدينا. إلا أننا لاحظنا أن المادة الاسمنتية المستخدمة في بعض الأبنية القديمة ليست من النوع الجيد، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب إنتاج مادة اسمنتية من النوع الأول في المناطق التي تغلب عليها التربة البركانية. والمقصود في معناها من تلك الأبنية الضخمة والحديثة الطراز التي توجد عادة في المدن الحديثة، ولن نتطرق إلى البيوت ذات الطابق الواحد أو المنازل الأخرى المشيئة لما يشكل خاص تلك المصنعة من الطين وطا إطار من أعمدة خشبية حيث نتشاهد عادة في دول أمريكا الوسطى.

وقد تمت مناظرة ١٠٦ وحدة سكنية في المنطقة التي تعرضت للهزة الشديدة و١٦٦ بناء في المنطقة التي كان فيها الزلزال أقل شدة أما سعة هذه الأبنية فقد بلغت أكثر من ١٥٠ مليون م^٢ ولا يدخل في ذلك حجم الأبنية، أما السعة للبناء الواحد فقد بلغت ٣٠٠ مليون م^٢ ومتوسط الأضرار حوالي ٣٣٪. أما متوسط معدلات الأضرار بالنسبة للبيوت السكنية المصنعة من الطين المضفر، والبن، فقد تجاوزت ٨٠٪ في المنطقة الشديدة الاهتزاز و٦٥٪ في الجوام الخيط.

يمكن لنا أن نعرف وحدة القياس (Parameter) التي تسمى بالأهمية البالغة في إطار هذه الدراسة، على أنها المقاومة القياسية للأبنية والتي غالباً ما يشار إليها على أنها نسبة من المقاومة (ج) ٪. حيث تساهم هذه الوحدة وزل حد كبير في أنظمة تشييد الأبنية المقاومة للهزات الأرضية، وعلى سبيل المثال، نذكر أنه إذا كانت المقاومة تعادل ٢-٣٪ من المقاومة هذا يعني أن بنية البناء تستطيع أن تقاوم، بدون حصول أضرار، قوة ساكنة أفقية تعادل ٢-٣٪ من وزن البناء متوضعة في مركز الجاذبية.

وتبدو الأبنية ذات المقاومة ٢-٣٪ ح مقاومة جداً في المناطق قليلة التعرض للزلازل ولكنها ليست نادرة في الدول التي تعرض كثيراً لهزات أرضية كما هو الحال في سان سلفادور. أما مقاومة الأبنية المصنوعة من الحجر والمتعددة الطوابق الموجودة في المدن القديمة والحديثة أحياناً تكون ضعيفة جداً وعرضة للإهدام أكثر من تلك التي تبلغ مقاومتها ٢-٣٪ من الجاذبية والتي سميت بالإشارة إليها .

وبشكل عام فإن الأبنية ذات المقاومة ٣-٤٪ ح. معترف عليها كثيراً في المناطق التي يكون العرض فيها للزلازل معتدلاً، بينما تلك التي مقاومتها ٥-٦٪ ح تكون الأفضل بالنسبة للمناطق التي تشهد نشاطاً زلزالياً كبيراً. ولسوء الحظ فإننا نجد دولاً قليلة جداً مثل نيوزيلندا وبشكل ملحوظ اليابان تؤمن بضرورة إنشاء أبنية أكثر متانة وقوة من تلك التي ذكرناها في بحثنا هذا.

وإذا أردنا أن نحدد متوسط معدلات الأضرار (MDR) طبقاً للمعمار الذي ذكرناه فإننا نحصل على الآتي :

- يبلغ متوسط معدل الأضرار ٧.٩٠ للأبنية ذات المقاومة ٢-٣٪ ح.
- ٧.٤٨ للأبنية ذات المقاومة ٣-٤٪ ح.
- ٧.١٧ للأبنية ذات المقاومة ٥-٦٪ ح.
- ١.٢٢ للأبنية ذات المقاومة ٨.٦-١٠٪ ح.

ولا شك فإن هنالك مقاييس أخرى يتم الاعتماد عليها في تحديد نسب متوسط معدلات الأضرار. ولتأخذ مثلاً الأبنية التي توصف بمقاومة ٢-٣٪ ح والتي ذكرنا أن متوسط معدل الضرر فيها يبلغ ٧.٤٨. وقد تكون هذه الأبنية بأشكال متنوعة فقد تحرف قليلاً عن شكل المستطيل البسيط، أو تلك التي على شكل حرف L أو حرف Z، أو القوسية الشكل، فقد بلغ متوسط معدل الخسارة فيها ٦٦٪ أما الأبنية التي لها شكل المستطيل (النظامية) فقد بلغ متوسط معدل الضرر فيها ٣٩٪ وتوصف هذه المجموعة بقلة الصلابة. أما إذا أخذنا مجموعة الأبنية التي توصف بالصلابة وبالأشكال النظامية وغير النظامية فسنجد أن متوسط معدل الضرر يعادل ١٩٪. أما الأبنية الأخرى والتي توصف

بمقاومة ٥-٦٪ والتي ذكرنا أن معدل الضرر فيها يصل إلى ١٧٪ فقد ترتفع هذه النسبة إلى ٢٧٪ لتفس المجموعة للأبنية غير النظامية أو التي ليست بشكل مستطيل، بينما بلغت ١٢٪ فقط للأبنية النظامية أو التي لها شكل المستطيل. علاوة على ذلك نجد أن متوسط معدل الضرر للأبنية الصلبة كان أيضاً ١٢٪ ولكن فقط ٨٪ بالنسبة للأبنية الصلبة والنظامية.

وهناك أبنية أخرى تعرف بالأشكال غير المتناسقة "asymmetrical buildings" والتي لما عادة عتق أرضي معقد مع وجود ارتفاعات، وصلابة غير اعتيادية في المحاور الرئيسية، ومن خلال دراستنا هذه النتائج التي تعرضت لمحاولات كثيرة في مختلف أنحاء العالم، تبين لنا أن متوسط معدل الأضرار فيها قد تجاوز نسبة ٣٧٪، هذا مع العلم أن الأبنية في سان سلفادور بشكل عام يمكن اعتبارها وسطياً من النوع غير المتناسق وغير النظامي .

ولدى دراستنا مجموعة أخرى من الأبنية التي توصف بشدة المقاومة في سان سلفادور وجدنا أن نسبة المقاومة ٦.٨٦-٦.٦٪ ح مع اختلاف قياسي واحد يعادل ٥.٦ ، وبتوسط معدل الضرر قد بلغ ١.٢٢٪ - لم يتأثر هيكل هذه الأبنية - وعرفت بالشكل المستطيل (النظامي) كما عرفت بالصلابة والتناسق.

وقد شاهدنا تسعة أبنية ذات مقاومة ٥-٦٪ ح تعرضت إلى أضرار بالبنيات وبلغ متوسط معدل الضرر ٢.٩ ، ثلاثة من هذه الأبنية لم تكن مستطيلة الشكل ، وثلاث منها ارتفعت نسبة الأضرار فيها إلى ٦.٢٪ من مجمل الأضرار التي لحقت بالأبنية التسع.

كما تمت مشاهدة ٥٦ بناء ذات مقاومة ٣-٤٪ ح ، بلغ متوسط معدل الضرر فيها ٤.٨٪. ثلاثون بناء من هذه الأبنية قد تأثر بأضرار كبيرة في الهياكل هذا علماً أن ٦٠٪ منها ذات نماذج غير متناظرة الشكل وغير صلبة، أو عديدة الصلابة فقط، وقد بلغ فيها متوسط معدل الضرر حوالي ٦.٦٥٪. أما الأبنية الأخرى المتبقية والتي عددها ٢٦ بناء فلم تتأثر فيها الهياكل بأضرار وبلغ متوسط معدل الضرر ٣.٠٪.

وقبل أن نتم هذا الجزء لند من الإشارة إلى نقطة عامة تتعلق بالاختلاف الكبير جداً لمستويات الأضرار، والناشئة عن توجه الأبنية، حيث يتعلق موضوع التوجه هذا بالحوار

الصلبة وطريقة تركيبها أثناء الانشاء، لا طأ من أهمية كبيرة في زيادة أو نقصان نسب الأضرار في الأبنية.

ومن جهة أخرى، فقد تأثرت جميع المستشفيات تقريباً بالهزة الأرضية ولم يعد بالإمكان معالجة الجرحى الذين تم تحويلهم إلى أماكن أخرى، كما انقطع التيار الكهربائي وتعطلت خطوط الهاتف وشبكات المياه، وواجه أصحاب العامل مشكلات عديدة بسبب انقطاع الماء والكهرباء، وخصوصاً تلك المعامل التي تعالج مواد سامة أو ملهية، إذ كيف يمكن إغلاقها بدون كهرباء أو ماء؟ وكيف يمكن احتواء حريق أو أي موقف آخر خطر؟ يمكن الحقيقة أن التصاميم الحديثة وقوانين البناء لم تراع اهتماماً كافياً لهذه المسائل رغم أهميتها، ويتحدا بعض المصممون اجراءات معينة بهذا الخصوص إلا أنها أثبتت عدم كفايتها حتى الآن.

وتعطلت صابون وألبان المياه العامة وتأثرت مركبات وآليات عديدة بالانهيارات والانهور، وذلك بسبب عدم وجود مواقف خاصة لما. أما الأضرار التي لحقت بمحتويات الأبنية فقد كانت حسيمة وخصوصاً في المحلات التجارية والمخازن والأسواق الكبيرة التي تحتوي على أشياء حساسة أو سريعة العطب أو مواد سائلة وقد وجدنا أن معدل الضرر بالنسبة لمؤسسة سلبية واحدة قد بلغ 10٪ من قيمة الموجودات بالكامل.

وقد قدر عدد الأشخاص الموجودين في المنطقة العتيقة الأضرار بحوالي 200.000 شخص. قتل منهم 1000 إلى 2000 شخص والتقدير الأكثر صحة من (1700-1800) أما الزخم الفعلي فمن غير القصد معرفة. وعلى خلاف ما نتوقع فإن معظم حالات الوفيات قد سجلت في الأبنية الحديثة، وليس في البيوت الخشبية أو الطينية. ففي إحدى الأبنية التجارية قتل 350 شخصاً، علماً أن البناء كان على شكل حرف U ويحتوي من الأشكال غير المتسقة. ومن هنا نستنتج أن متوسط معدل الضرر لا يكون مرتفعاً في الأبنية ذات الأشكال غير المتسقة فحسب بل يؤدي أيضاً إلى حدوث إصابات جسدية وحالات وفيات في عدد أكبر من الناس. وهذا ليس مفاجئاً على أية حال لأن الأضرار التي تلحق ببنية الأبنية أو محتوياتها تزداد بازدياد عدم التساقط والصورة ذاتها تزداد حالات الجرحى والوفيات.

ولا شك بأنه يمكن لنا أن نعلم دروساً عديدة من زلزال سان سلفادور وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع التأمين. وإذا أردنا استعراض الآثار التي سببها هذا الزلزال، ينبغي أولاً أن نتذكر بأن مركزه كان على بعد 250 كم من مركز المدينة وبعده 8 كم، وقد قسنا بتحديد متوسط معدلات الأضرار بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات أعطينا بعض الإحصائيات في الأشكال والتي، ولأسنا هنا بصد إعادة ما أوردناه سابقاً، إلا أننا نود أن نوضح بأنه لا يمكن وبأي حال من الأحوال اعتبار هذه المعدلات على أنها الحدود القصوى أو الدنيا لدى تحديد الحسارة التقصوى المحتملة (PML)، كما ينبغي ألا ننسى تقديرات احتمالية لحدوث أضرار جسيمة غير اعتيادية لتتوخى محدد بل علينا القيام بدراسة متوخى وكثيرة. وقل أن ندريس الأشكال التي لا تعتمد على بحث جدي فإنه من المناسب أن ندقق بمعاية بالغة ككل التفصيلات للبيئة المراد تقييمها من حيث الافتراضات للوضوء، والتفائيس المستخدمة وبعض الشروط الأخرى، وبلا شك فإن التقييمات التي توضع عادة تتأثر وإلى حد كبير في نوعية وخبرة المدققين.

أما من ناحية أخرى فقد أشرنا في بداية الموضوع إلى مسألة منسوب الماء لانه من علاقة بيحث الهزات الأرضية، وقد ذكرنا أن مستوى منسوب الماء في سان سلفادور كان منخفضاً، نضيف أنه حتى لو لم يكن عالياً بشكل كاف في الموسم المطري تبقى التربة الرطابة أكثر رطوبة وأن تأثرها بأنه هزة أرضية لا تؤدي إلى تشكل الاحتمالات فحسب بل إنها تؤثر في مواد البناء ويزداد مستوى الضرر بشكل عام في الأبنية ذات الأساسات الرطبة، وتأثر متوسط معدلات الأضرار بنموه التربة البركانية، ولا شك أن هذا يقودنا إلى اعتبارات عديدة في علم هندسة الزلازل والتي تحتاج إلى انشاء وحذر شديدتين وخاصة فيما يتعلق بالأبور غير المتحققة والأخطاء التي يصعب التعرف عليها والمتعلقة بنظام الأبنية المقاومة للزلازل إضافة إلى أشكالها الهندسية وتصميمها التيبوية.

والحقيقة ما كانت هذه الأضرار التي شاهدناها لتحدث لو أن التصاميم التيبوية والأشكال الهندسية، والأنظمة المتبعة في انشاء الأبنية المقاومة للزلازل قد استمدت على محلات كبيرة مدروسة دراسة عميقة لعدد من الهزات الأرضية ولعدد كبير من الأبنية ويمكن استنراك مثل هذا التفصير تدريجياً إذا بلدنا مالا وجههاً أكبر في اجراء البحوث العلمية

نواحي عديدة متعلقة بأضرار الهزّة الأرضية مما يساعد في التطور التدريجي للبحوث والتجارب النظرية.

ويلاحظ حالياً وجود اتجاه، وإن يكن محدوداً، في البحث الحديث نحو تسيح عظلمات غامضة ومشوشة ومنطق مشوش علاوة على الاستخدام غير الكفوء لأجهزة الكمبيوتر بدون أن يُدعم ذلك بمعرفة وخبرة عميقين في مدى الأضرار التي تسببها الزلازل. ويبدو هنا أن مناقش الظاهرة التي توصل إليها أحد العلماء والتي لم تجد طريقها بالمعنى العريض في علم الزلازل حتى الآن، وتلخص بالسلوك المشوش للأنظمة الديناميكية.

قد كتب أحد العلماء البارزين في عصره وهو السيد بير سيمون دولابلاس (Pierre Simon) (1749-1827)، قائلًا أنه يستطع أن يتنبأ بالمستقبل لما بقي من الزمن إذا أُعطي وضع وسرعة كل جسم في الكون.

ولعله من خلال هذه الأفكار يمكن الحكم على رد فعل كل بناء أو منشأة أثناء تعرضها للهزّة الأرضية. ويعتبر لابلاس وهنريسون معاصرون آخرون أن عالم الزلازل قد تم وصفه تماماً في القانون الثاني لـ نيوتن (Newton) وملخصه ($F=Ma$) القوة تعادل اعتزاز أريّة كبيرة.

وأما عالم الرياضيات البارز هنري بوان كارتيه (Henri Poin Caré) (1859-1912) فقد أفاد أن فكرة صغيرة جداً قد تغيب عن انتباهنا تحدث أثراً بالغا، وقد تحدث اختلافات طفيفة جداً في الشروط المبدئية تصبح اختلافات كبيرة في الظواهر النهائية، أو يعتبر آخر أن خطأ صغيراً في البداية يولد خطأ جسيماً في النهاية. والشئ يصبح مستحيلًا إننا قد نكون ظاهرة تصادفية. وهذا يعني أنه حتى الأنظمة الديناميكية البسيطة نسبياً يمكن أن تعطي سلوكاً تشويشياً، ذلك لأن التشويش الأولي الصغير وغير المدرك يتضخم بشكل كبير جداً. وإذا نظرنا إلى الأبنية واعتبناها قانونياً فهي بهذا المعنى أنظمة ديناميكية بسيطة، وكذلك الطبقات الجيولوجية ومواد البناء التي من خلالها تنتقل الطاقة الزلزالية. وكلها تعتبر أمورا معقدة غير ثابتة. وليس للأبنية والطبقات الجيولوجية رد فعل موحد أو تغطي في حال تعرضهما للهزّة الأرضية، كما لا يمكن التنبؤ برد الفعل لهذه الأبنية والمواد التي صنعت منها أثناء تعرضها لهزّة أرضية.

ولا شك أن المصنع التأميني تقصه المعلومات الشاملة والدقيقة الضرورية التي يعتمد عليها الوضع تقديرات أخطار الهزات الأرضية وتعتبر هذه المعلومات عامة جداً نظراً للطبيعة الكارثية الناجمة عن الهزات الأرضية. وتقدم المعلومات المتعلقة بالمخاطر والأضرار التي نجمت عن زلازل سان سلفادور مثلاً مفعماً حيث أظهرت وقناعة شديدة أن هزّة أرضية ذات قوة ضعيفة واستمرارية قصيرة أهدت أضراراً جسيمة في الأبنية الحديثة. وهناك دراسات أكثر تفصيلاً تتعلق بمسألة تعرض العامل والتصنيع الكيميائي أو البروتوكيميائية إلى هزّة أرضية وما ينجم عنها من تسرب مواد سامة خطرة جداً تؤثر على البيئة وتختلف خسائر كبيرة بالأرواح على مدى طويل من الزمن.

كما يمكن الاستفادة من هذه المعلومات في دراسة الاحتمالات الكارثية لأماكن أخرى من العالم أو تقييم النتائج الاقتصادية الكلية للهزات الأرضية. أما فيما يتعلق بالمسائل التي فيصدر الانتباه إلى أن عدداً كبيراً من الناس لا يرغبون بإصلاح الأشياء المنقرضة التي يجهونها فنية وبالتي بل يرغبون باستبدالها بأشياء أخرى عديدة، على الرغم من أنه يمكن إصلاحها بكلفة أقل وضمن مبالغ التأمين المنفق عليها.

ويمكن لصناعة التأمين أن تستفيد استفادة كبيرة من زلازل سان سلفادور، إذ أن ما أظهرت من اختلاف في متوسط معدل الضرر بالاستناد إلى قوة وشكل ووضعية البناء، يدفع المكتسبين إلى التمييز أو التفرقة في تحديد الأسعار بشكل لائق ومناسب وذلك من أجل تحقيق فوائد متبادلة لهم وللمؤمن لهم. وإن عدم التمييز في التسعير ناتج عن قصور في المعرفة، أو أن التفرقة الموضوعية لا يمكن أن تشكل تلبية كافية للاحتياجات التي تعرضها التقديرات الحديثة لأخطار الهزات الأرضية، وأخيراً نود أن نشير إلى أن حجم عقود التأمين التي تغطي خطر الزلازل يعتبر نوعاً ما قليلاً، وإذا ما ازداد بشكل ملحوظ خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، فتستكون النتائج بالتأكيد غير سارة بالنسبة لشركات التأمين. ومن الجدير ذكره أن دولاً قليلة جداً يقرب منها حجم التأمين من 70%، ولو أن هذه النسبة التأمينية قد وجدت في الشلفادور لكلف زلازل سان سلفادور في 10 تشرين الأول 1987 شركات التأمين مبالغ تصل إلى 2 بليون دولار أمريكي إذا تم تقصير الخسائر غير المباشرة أيضاً.

وتدهور شروط تبادلها التجاري، وتوجه المعجز في موازن مدفوعاتها نحو الاتساع. وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي سادت فيها شعارات وأحلام التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة. وسعت لتحقيق ذلك من خلال البرامج الاستثمارية ومحاولات التصنيع المحدود، وزيادة الانفاق العام للوجه للخدمات الاجتماعية. وأذذاك اصطدمت هذه البلاد بمشكلة فجوة الموارد المحلية. أي قصور معدلات الإعمار المحلي عن الوفاء بمعدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة. حقاً، إن تلك البلاد استطاعت من خلال ثرواتها الوطنية وفرض رقابها وسيطرتها على الكثير من مشروعات رأس المال الأجنبي أن ترفع من قدرتها على القبول عن طريق تنمية الموارد المحلية والرعاية على ثرواتها الوطنية. بيد أنه نظراً لطموحات برامج التنمية والسمي لرفع مستوى المعيشة فقد ظلت فجوة الموارد المحلية وكيفية تضييقها تمثل أهم تحدٍ لهذه البلاد. وزاد من صعوبة التحدي أن الإمبريالية العالمية قد حافظت على معظم موارثها في تلك البلاد، وذلك من خلال بقاء قسم العمل الدولي بينها وبين هذه البلاد كما هو. فقد استمرت هذه البلدان تخصص في إنتاج المواد الخام الموجهة للتصدير مقابل استيرادها للسلع الاستهلاكية والخدمة من الدول الرأسمالية. وهذا الهيكل المشوه، الوحيد الجانب، قد شكّل في الواقع القاعدة المادية التي ظلت الإمبريالية تعتمد عليها في استمرار سبب موارد هذه البلاد وفي ترسيخ تبعيتها لها. من هنا، فقد بقيت الأسس الموضوعية لعلاقات الاستغلال والخدمة للخارج دونما تغيير، وهي العلاقات التي ظلت تفرز باستمرار ظاهرة التبادل الامتكاني، التي وجدت تعبيرها في ذلك التدهور، طويل المدى، في شروط التبادل التجاري Terms Trade في غير صالحها. وكل ذلك قد أدى إلى استمرار زحف جانب كبير في فائضها الاقتصادي للخارج، وأضعف، من ثم، من قدرتها على الاعتماد على ذاتها في القبول. ولا يجوز أن ننسى أيضاً، أنه نظراً لطابع التنافس والعلاقات الخاصة بأسلوب الاستقطاب في مجال المعونات الائتمانية، فإن هذه البلاد لم تتمكن من أن تحصل على ما كانت تطمح فيه من معونات وفروض ميسرة تتناسب مع حجم طموحاتها آنذاك في التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة. كما أنه نظراً لموقعها الضعيف واللامتكافؤ الذي أحلته في المنظمات الاقتصادية الدولية وسيطرة الدول الرأسمالية العترة على هذه المنظمات، فإن تلك البلاد لم يستطع أن تحصل على المقادير الكافية، أو المناسبة، من السيولة الدولية الميسرة، لكي تواجه بها عجز موازين مدفوعاتها، إلا في حالة إيداعها للشروط

في المصيدة الديون الخارجية، وإعادة جدولتها

الدكتور ربهوي زكي

١ - الوقوع في فبح المديونية الخارجية

إن أفدح أثر تخفضت عنه الأزمة النقدية العالمية بالنسبة للبلاد المتخلفة، هو تفاقم المديونية الخارجية المستحقة عليها ووصولها إلى حد الشفخ. فكيف القول، إن الآثار المتخلفة، مثل تزايد العجز بموازن المدفوعات، واستنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية، واستيراد التضخم، وتدهور أسعار الصرف، وانخفاض حجم المعونة الائتمانية، قد تجتمعت بكل قواها وقراراتها لتصب في أزمة المديونية الخارجية لهذه البلاد، ولا توجد الآن أزمة (أو مشكلة) دولية تؤرق بال الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بدالته ومديبه، مثل هذه الأزمة، خصوصاً بعد أن أصبحت قدرة عدد من البلاد المدنية على الدفع شبه معدومة وخطر الإفلاس للبوك الدائمة قد بات وشيكاً. بل لم يحدث في تاريخ العلاقات الاقتصادية والتقدية بين مجموعة الدول الرأسمالية ومجموعة الدول المتخلفة أزمة يمثل هذه الوطأة، ولا يوجد لها في التاريخ الاقتصادي أزمة مشابهة، اللهم إلا أزمة الديون والعموضات الأتانية التي تخفضت عن معاهدة فرساي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وظلت آثارها مستمرة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

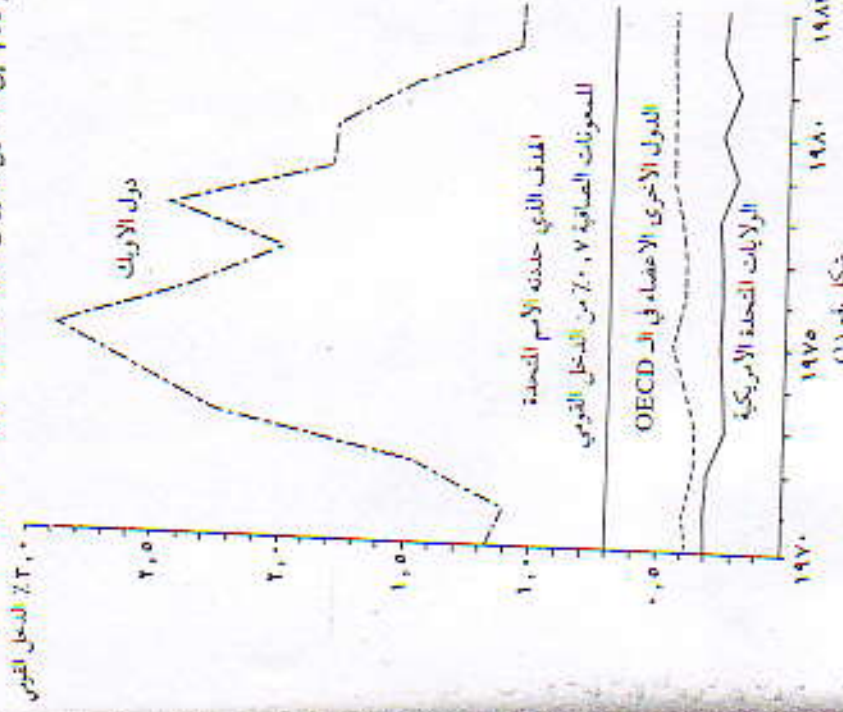
والجدور الحقيقية لتلك الأزمة قد بدأت في أواخر الخمسينيات حينما انتهت سنوات الإزدهار اللامع لعمليات إعادة البناء لعالم ما بعد الحرب، وما جاء بعدها من تراجع في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصنها البلاد المتخلفة وبعد أن بدأت أسعار وادائها ترتفع،

واستطاع عدد لا بأس به من هذه البلاد، وفي ظل روح بالبورج وعدم الانحياز، أن يحصل على مقادير لا بأس بها من القروض العامة سواء من دول الكتلة الرأسمالية أو الاشتراكية.

وبهذا يكن من أمر فإن الديون الخارجية التي كانت مستحقة على مجموعة هذه الدول حتى نهاية الستينات لم تكن تتجاوز ٧٥ بليون دولار، وكان تطورها خلال حقبة من الخمسينات والستينات يسير بمعدلات معقولة. كما لم تكن أقساط خدماتها (القوائد + الأقساط) تسبب حرجاً شديداً لهذه البلاد، وخصوصاً أن هذه المدبونية كانت تتحقق في إطار عالمي غير مضطرب بشكل شديد (بالمقارنة مع الآونة الراهنة). ناهيك عن أن تلك البلاد قد استطاعت أن تواجه خدمة هذه الديون وتدبر عنصر موازن مدفوعاتها من خلال حزمة من السياسات الفاعلة، مثل فرض الرقابة على الصرف، والتحكم في قطاع التجارة الخارجية، والتوسع في عقد اتفاقيات التجارة والدفع الثابتة، واستخدام احتياطيها التراكمية من الذهب والعملات الأجنبية. فهذه السياسات شكلت خطوط دفاع لا بأس بها ضد أخطار الصدمات الخارجية التي كانت تنشأ حينها نعتب قوى الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما أن تلك السياسات قد جعلت هذه البلاد الخاضوع للضغوط الخارجية ونجس تدخلات الدائنين في شؤونها الداخلية أو التخلي عن توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن هذه الأساليب سرعان ما فقدت فاعليتها حينما بدأت القروض تعم نظام النقد الدولي، وحينها خيم الكساد الاقتصادي على الدول الرأسمالية الصناعية.

بعد ذلك، فمع بداية عقد الستينات، تبلورت ملامح أزمة اقتصادية: عالية طوبئة لدى، وتجزت بسسات جديدة، مثل انهيار نظام النقد الدولي وعموم أسعار الصرف واشتعال حمى الضاريات على الذهب والعملات الأجنبية، وانتهاء عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة (النفط)، وتزايد نزعة التديول التي قادتها الشركات الدولية النشطة، وبرز صراع واضح بين المراكز الرأسمالية العالية (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول غرب أوروبا). وكل ذلك تعاضد على المستوى المحلي داخل كل دولة رأسمالية صناعية بوجود أزمة في تركيز رأس المال بسبب انخفاض معدل الربح في قطاعات الإنتاج المادي، وقندان التوازن الاقتصادي العام (بالعلاقة والتضخم). فهذه الأمور الجديدة التي رحمت الملامح الأساسية لصورة الاقتصاد

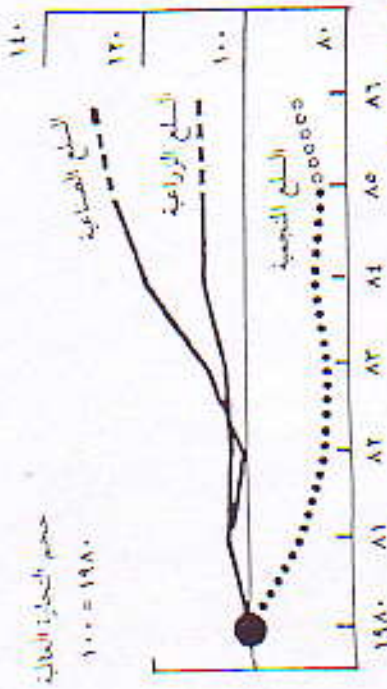
المنحفة لهذه المنظمات. وهو الأمر الذي دفع بعدد من هذه البلاد لتفضيل عدم التعامل مع هذه المنظمات والحصول على موازاة السيولة من مصادر أخرى. كذلك لاحظنا أنه في ضوء موجة العناء للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعاظم أحلام التحرر الاقتصادي في هذه البلاد اتجه كثير من قادتها إلى تفضيل القروض الخارجية العامة على استخدام هذه الاستثمارات.



شكل رقم (١) تطور نسبة مديونات خارجية إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول الامة ١٩٧٠ - ١٩٨٣

Source: J.W.Sewell, R.E.Feinberg & V.Kalish (eds.): US-Foreign Policy and The Third World, op.cit., p.201.

يمكن تجاوزها في الضغط على الوردات، ولا تعرض النظام المحلي لضغوط انكماشية شديدة واضطرابات اجتماعية خطيرة. وهذا سرعان ما جلبت البلاد المتخلفة نحو الاقتراض الخارجي بشكل متزايد وتعطى سرعة للغاية.



الإجمالي لعام 1980

الإجمالي لعام 1986

2.1 ترليون دولار

2.1 ترليون دولار



شكل رقم (٢)
تطور تصيب البلاد المتخلفة من الصادرات العالمية
1986-1980

الرأسمالي العالمي في عصر أزمنة الرهنة قد أثرت أيما تأثير على حالة البلاد المتخلفة ووقعت يدها الخارجية إلى تطور متفرع لا يمثل له في تاريخ العلاقات النقدية الدولية.

وكان أول تأثير مباشر لهذه الأزمة، على مجموعة البلاد المتخلفة، هو أنه في ضوء حالة الكساد الاقتصادي الذي خيم على الدول الرأسمالية الصناعية حدث تراجع شديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها هذه البلاد. وضاعف من حرج الموقف تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية، الأمر الذي انعكس مباشرة على نقص شديد في حصيلة النقد الأجنبي للصادرات. ولعل الشكل رقم (٢) يعكس لنا صورة سريعة عن مدى التدهور الذي لحق بتصيب هذه البلاد في التجارة الدولية والصادرات العالمية خلال النصف الأول من الثمانينات، حيث لاحظ مدى الهبوط الذي طرأ على حجم السلع المنجمية والزراعية التي تصدرها هذه البلاد في التجارة الدولية (مقابل ارتفاع حجم السلع الصناعية)، ومدى التدهور الذي طرأ على قيمة صادراتها العالمية، حيث انخفض نصيبها في تلك الصادرات من 7.28 عام 1980 إلى 7.19 عام 1986. وهو تدهور لا شك في أنه متفرع.

ومن ناحية أخرى، سجلت الأسواق العالمية في حقبة السبعينات موجة شديدة من ارتفاع أسعار كثير من السلع والمنتجات التي تستوردتها البلاد المتخلفة بفعل موجة التضخم العالمي وسيطرة الاحتكارات العالمية على هذه الأسواق. و زاد الموقف سوءاً حينما تقلبت أسعار الصرف للمعاملات القوية.

وكان من الطبيعي، وخلال هذه، أن يتعاقم المحرر في موازن مدفوعات هذه البلاد وأن تحدث فيها أزمات حادة في سيولتها النقدية الخارجية، وعلى الأخص في ضوء هزال الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي بصدده توفير السيولة المبررة لها. وقد حاولت مجموعة هذه البلاد أن تواجه الموقف القائم مدفوعاتها الخارجية، وخصوصاً في النصف الأول من السبعينات، من خلال استخدام احتياطياتها الدولية من الذهب والعملات الأجنبية، بيد أنه سرعان ما فقدت هذه الوسيلة فاعلتها بعد تدني تلك الاحتياطيات إلى مستويات خطيرة، ونسب ضخامة حجم المعجز. ثم لجأت في مرحلة تالية إلى محاولة الضغط على وارداتها لكي تقلل من حاجتها للنقد الأجنبي. ولكن نظراً لوجود علاقة وثيقة بين الوردات من ناحية، والمستويات المحلية للاستهلاك والانتاج والاستثمار من ناحية أخرى، فإن هناك حدوداً معينة لا

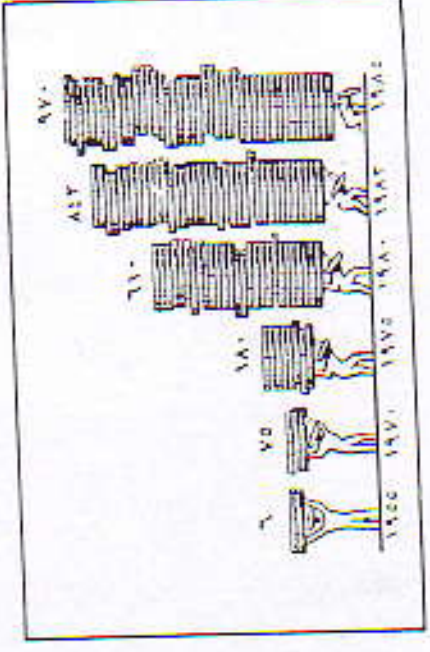
والواقع، أنه خلال النصف الثاني من السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، كانت إمكانات الاقتراض الخارجي متوفرة وإن كانت شروطها صعبة. فالأسواق النقدية العالمية، خاصة قصيرة الأجل، كانت تسمح بطيبة حادة هذه البلاد نحو الاقتراض المتزايد. فقد حدث في تلك الأسواق تخمة، أو إغراط شديد، في السيولة من جراء ما ركضته من حجم هائل من رؤوس الأموال الساخنة (في سوق الدلالات الأوروبية) من ناحية، وبعد نجاح تلك الأسواق في إعادة تدوير الفوائض النفطية إليه من ناحية أخرى. هذا في الوقت الذي قل فيه الطلب على تلك الأموال المتراكمة من جانب الدول الرأسمالية الصناعية بسبب موجة الكساد الاقتصادي فيها. من هنا، فقد سعت البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في العالم الرأسمالي إلى البلاد المتخلفة لكي تفرضها بسخاء شديد، وتكفيها من تمويل زيادة وإدائها، وسد عجز موازن مدفوعاتها، وذلك دون ضوابط أو مراعاة منها لتقواعد الاحتراس المالي والضمانات المصرفية التقليدية. كان كل ما يهم هذه البنوك والمؤسسات هو الاقتراض بسعر مرتفع (وخصوصاً بعد تعويم سعر الفائدة) سعياً وراء أرباح خيالية، وبدون أن تراعي القدرة الفعلية أو الخملة هذه البلاد على الدفع مستقبلاً. هذا وتجدر الإشارة، إلى أن البنوك والمؤسسات المالية قد حظيت بتأييد حكوماتها، نظراً للعلاقة الوثيقة بين زيادة الاقتراض وزيادة التصدير إلى الدول المقرضة. وهو أمر خفف من وطأة الكساد الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية.

وفما يتعلق بالبلاد المتخلفة، ففي ضوء طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، فإنها قد استهلت الاقتراض الخارجي كمنخرج رئيسي لمواجهة عجز الحساب الجاري وأزمها الاقتصادية. كما أن سهولة الحصول على الموارد المقرضة في ظل هيمنة الاقتراض العالمي آنذاك، أصبحت تغري المسؤولين في تلك البلاد بشراء الواردات والنفسيط غير الرخيخ، والتراخي في تعبئة الموارد المحلية، وتشجيع الاستهلاك البرقي، وعدم الاهتمام بتطبيق السياسات النقدية والمالية والتجارية الحازمة لمواجهة أزمة العجز المتنامي في موازن المدفوعات. وساد في تلك الدول وهم كبير مفاده أن من الممكن زيادة مستوى الاستهلاك الجاري، ومواصلة التنمية من خلال الموارد الثابتة المقرضة دون حدوث مشكلات في السداد في الأجل المتوسط أو الطويل.

وعصوماً، فتمتد نحو القحاري قد حدث في أحجام الدين الخارجية المستحقة على

مجموعة البلاد المتخلفة. فقد ارتفعت هذه الديون، كما سجلتها الإحصائيات الدولية، من ١٨٠ بليون دولار عام ١٩٧٥، إلى حوالي ٩٧٠ بليون دولار عام ١٩٨٥. وبداً أضحى إلى تلك الديون العناصر الأخرى من المديونية التي تستمدتها تلك الإحصائيات، مثل الديون العسكرية والديون قصيرة الأجل وغير المسبوقة من جانب الحكومات، والائتمانات تجاه صندوق النقد الدولي، فإن الرقم يرتفع إلى ما يزيد عن ترليون دولار (ألف بليون). وبما تشير الإشارة إليه هنا، هو أنه مع هذا النمو الانفجاري في أحجام هذه الديون المستحقة لمصادر أجنبية خاصة على حساب تقصير التخصيص النسبي للديون المستحقة لمصادر وطنية. ومن العلوم أن الديون الخاصة (كالدولارات المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الغربية) ذات تكلفة مرتفعة بالتقاسم إلى الديون الرسمية.

وبهذا يمكن من أمر، فإننا لو تأملنا خريطة الأسواق النقدية الدولية كما بدت في تلك الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٣) لكي نتعرف على مدى التغير الذي طرأ على الشروط العامة التي افترضت بها مجموعة الدول المتخلفة، فسوف يسترعي النظر فوراً كيف تعقدت تلك الشروط من حيث متوسط سعر الفائدة، ومتوسط مدة الاقتراض، ومتوسط فترة السماح،



شكل رقم (٣)
زيادة ديون البلاد المتخلفة بليون الدولارات

ونسبة عنصر المصلحة Grant Element. ويكفي أن نلقي إطلاقة خاطفة على الجدول (١) لسيرف إلى أي مدى زادت أسعار الفائدة وتقصت مدة الاقتراض، وقلت فترة السماح، وانخفضت نسبة عنصر المصلحة، سواء بالنسبة للاقتراض من المصادر الرسمية، أو من المصادر الخاصة، وذلك خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣. وكل ذلك انعكس - وفي ضوء النمو المائل في حجم الأسمدة - في تقادم أعيان خدمة هذه الديون.

والسؤال الذي يطرحه على السطح الآن: ما هي آثار هذا الانفجاري في الديون الخارجية المستحقة الآن على مجموعة هذه البلاد؟

وهنا نستخدم أولاً بعض الحقائق الدامنة:

١- حدوث نمو فلكي في أعيان خدمة هذه الديون، حيث ارتفعت مدفوعات الأقساط والقوائد للداينين من ست بلايين دولار (مبها بلونا دولار مدفوعات القوائد) عام ١٩٧٠ إلى ١٣٥ بلايون دولار (مبها ٧٤ بلايون دولار للقوائد) عام ١٩٨٥.

٢- ترتب على ذلك أن تلك المدفوعات أصبحت تلهم نسباً هامة من إجمالي حصة الصادرات للبلاد الدنية. وتصل هذه النسبة الآن لمجموعة هذه البلاد حوالي ٣٥٪، مع العلم أنها تزيد عن ١٠٠٪ في عدد لا بأس به من هذه البلاد، وهو الأمر الذي ترتب عليه إنصاف قدرها الذاتية على الاستيراد.

٣- كذلك يلاحظ، أنه ترتب على نمو أعيان الديون معدلات أسرع من نمو حجم الديون نفسها، أن تناقصاً سريع الانتقال للساقى للموارد المقرضة، بمعنى أن تلك الأعيان أصبحت تلهم الجزء الأكبر من القروض السنوية الجديدة. وفي بعض البلاد أصبح هذا الانتقال مفاجئاً، أي أن مجموع القوائد والأقساط المدفوعة أصبح يزيد عما تقرضه هذه البلاد سنوياً.

٤- كما ترتب على نمو عبء الدين، بأسرع من نمو حصة الصادرات، وجود أزمات طارئة في النقد الأجنبي في البلاد المديونة، وتدهور سريع في أسعار الصرف للعملة المحلية لها.

٥- أن عدداً لا بأس به من هذه البلاد بدأ يهجر في سداد ديونه الخارجية في مواعيدها المتشقة (وعدد هذه البلاد يتزايد عبر الزمن)، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الجدارة (أو

١٩٨٣ - ١٩٧٤: الترتيب على أساس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية من الناحية الإحصائية والبيانات العامة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣

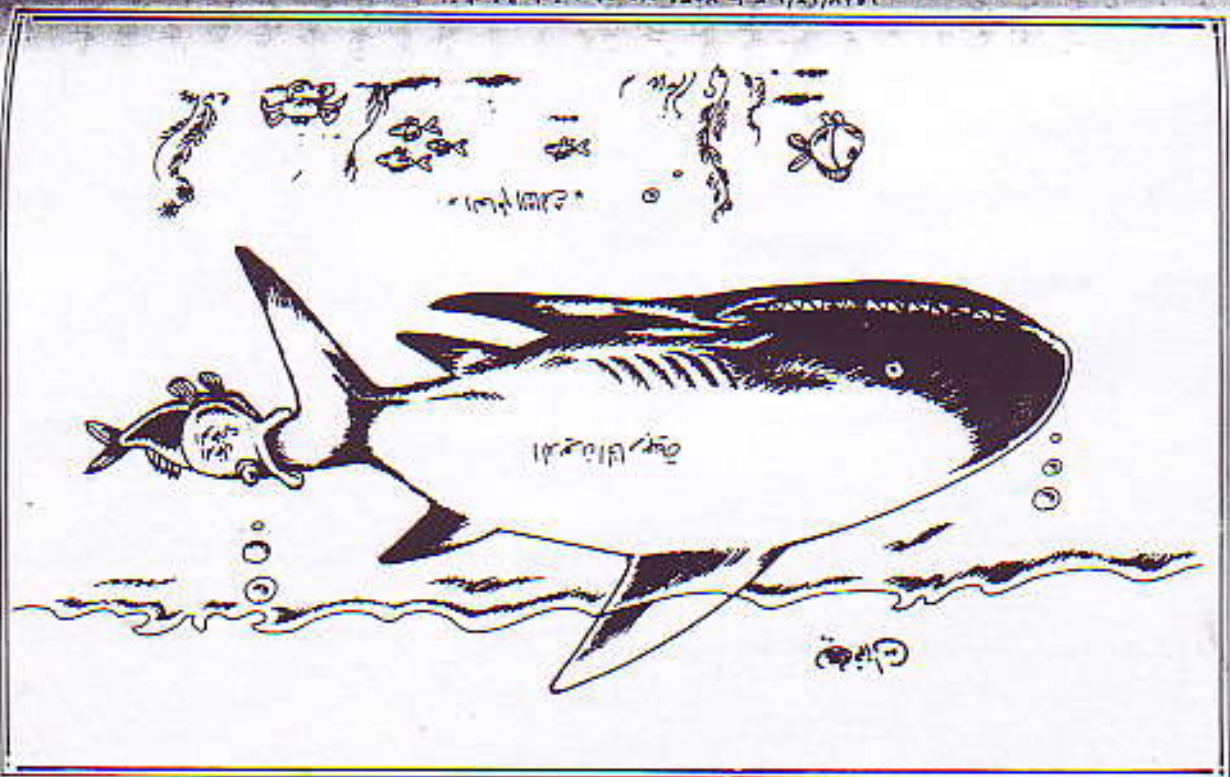
| البلد | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار) |
|-------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|
| ٨٢ | ٧.٧ | ١١.٤ | ١٩.١ | ١٧.٦ | ١٠.٠ | ١٢.٨ | ٨.١ | ١٠.٠ | ١٠.٠ |
| ٨٢ | ٧.٧ | ١١.٤ | ١٩.١ | ١٧.٦ | ١٠.٠ | ١٢.٨ | ٨.١ | ١٠.٠ | ١٠.٠ |
| ٨١ | ١.٧ | ٢١.٥ | ٥.١ | ٢٢.١ | ٢١.٨ | ١٢.٢ | ١٢.٢ | ١٢.٢ | ١٢.٢ |
| ٨٠ | ٥.٨ | ٢٣.٧ | ١.٢ | ٢١.٨ | ١١.٥ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ |
| ٧٨ | ٥.١ | ١٢.٢ | ١.٢ | ٢٥.١ | ١٠.٠ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ |
| ٧٨ | ١.٨ | ١٢.٢ | ١.٢ | ٢٥.١ | ١٠.٠ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ |
| ١٩٧٦ | ٥.٥ | ١٣.٠ | ١.١ | ٢١.٤ | ١٠.٠ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ |
| ١٩٧٤ | ٤.٤ | ١٢.٥ | ١.١ | ٢١.٤ | ١٠.٠ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ١٢.٨ |

Source: World Bank, World Debt Tables, External Debt of Developing Countries, 1984/85 Edition, Washington, D. C., p. 1.

الغنى) الائتمانية فيها لدى أسواق الإفراض الدولي. وتفتح عن ذلك تحوط الدائنين وتشدهم في شروط الإفراض الجديد، وزيادة أسعار الفائدة والمطالبة بضمانات متنوعة.

والموقع أن تلك الآثار كان من الممكن مواجهتها، وتحجيم فاعليتها بالنسبة للمدنيين والدائنين، قبل عام ١٩٨٢، حينما كان باستطاعة نظام الائتمان الدولي أن يوفر تلك المقايير اللازمة من السيولة التي تكفي تمويل عجز موازن مدفوعات هذه البلاد ودفع أعباء ديونها الخارجية. ولكن بعد عام ١٩٨٢ تغيرت الصورة تماماً، وبدأت دائرة الحصار للديون الخارجية تحكم الحقائق أكثر فأكثر على أصواق البلاد المدينة. ففي خريف هذا العام أعلنت كميتهات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، المكسيك، شيلي...) توقفها عن دفع أعباء ديونها. وكان معنى توقف هذه الدول عن الدفع هو احتمال تفجر أزمة مصرفية شديدة للبنوك الأمريكية الدائنة لها، ووضعها على شفا الإفلاس. ولكن نظراً لأن الرأسمالية العالمية تستفيد دائماً من تجاوبها وأزماتها السابقة، فإنها سرعان ما تحركت، بكل قوة، لخاصرة هذه الأزمة وسعت تفجيرها. فقد سارعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبوزارة واضحة من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وبنك الدولي بتقديم حزمة من عمليات الاقتاد المالي، بشكل عاجل وغير مألوف لمواجهة الموقف القائم. وقد نقل ذلك في تقديم قروض عاجلة لهذه الدول، والمرفقة على إعادة جدولة ديونها، والسعي لدى البنوك الأخرى لاصطانتها المزيد من الائتمان، شريطة أن تطبق تلك الدول مجموعة من السياسات التصحيحية، بالداخل (شروط صندوق النقد الدولي)، والخليفة، أن هذه الحزمة من عمليات الاقتاد المالي لم تكن اقتاداً لهذه الدول — كما كان يشاع آنذاك — بل كانت اقتاداً للبنوك الأمريكية الدائنة ولديها مخاطر الإفلاس المباشر عنها. وقد نجم عن تلك الأزمة ظاهرة جديدة، وهي أنه لأول مرة يستطيع رأس المال المالي (الممثل في شبكة من البنوك والتؤسسات المالية الدولية النشطة) أن ينجح في تحميل نظام النقد الدولي، بمؤسساته المختلفة، كافة الاشتراك في تحمل جزء من أزماته، ومنذ ذلك التاريخ، نشأ أيضاً ما يمكن أن يسمى «عمليات الإفراض الإيجباري»، الذي أصبحت تضطر لسهة الحكومات والنظمات الدولية، للدول المدينة لكي تحول دون إفلاس البنوك الدائنة لها.

هنا، ونحذر الإشارة إلى أنه بعد أزمة القروض المصرفية عام ١٩٨٢ حدث هبوط شديد



في سرعة نمو القروض المصرفية في الأعمار التالية بعد أن قامت البنوك بمراجعة سياستها الائتمانية، وبدأت تشدد في مراعاة قواعد الاحتياط المالي والضمانات التي تقبس بها الجدارة الائتمانية للدول التي تطلب الاقراض منها، وهو الأمر الذي أدى إلى حرمان الكثير من الدول المدينة من فرص الاقراض الجديدة. بيد أن المشكلة الجوهرية، هنا، هي أن هيوط الائتمان المصرفي الدولي الذي كان يشكل حتى عهد قريب المصدر الرئيسي للسولة الخارجية المقررة للبلاد المتخلفة، إنما يعني - وخصوصاً في ظل أحوال الكساد الاقتصادي العالمي وانخفاض حصيلة الصادرات للبلاد المدينة - يعني تزايد الضغوط والعوامل التي تؤدي إلى عدم قدرة هذه البلاد على دفع أعباء ديونها الخارجية، وتعرضها لظواهر عدم إمكان تمويل وارداتها الضرورية. كما أن ذلك، يعرض الدول والجهات الدائنة لخاطر جمة من جراء توقف هذه الدول عن الدفع.

وإنها حقاً لورطة شديدة.

هذه التطورات السريعة والعقدة التي ملقت بأزمة المديونية الخارجية لجموعه البلاد المتخلفة هي التي نفسر لنا لماذا أصبحت عمليات إعادة الجدارة لتلك الدول من الأمور المألوفة في عالم اليوم. بعد مغيب خمس «خمسة» القروض الدولية. وخلال هذه العمليات يكون الفتح معداً بشكل يحكم لاصطفاة الفرائس التي تطلب إعادة الجدارة، وأخصاصها بالقوة الخطية الهيمية المباشرة للدائنين، لضمان تسديد الديون وإزالة الشروط والضوابط التي تكفل مصالحهم حالياً ومستقبلاً من خلال ما يسمى «بعمليات التكيف».

٢- حول فتح إعادة جدولة الديون

لا شك في أن البلد الذي يطلب عملية إعادة الجدارة لديونه الخارجية عادة ما يكون في وضع اقتصادي طاحن، أو في أزمة اقتصادية شديدة المراس. وأهم سمات هذه الأزمة هو أن البلد المدين إذا ما استمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وزيادته الضرورية الاستثمارية والوسيطه والاستهلاكية، وفي الوقت نفسه يجد صعوبات شديدة في الحصول على قروض جديدة بسبب اهتزاز الثقة في قدرته على الدفع. وحينما تستمر هذه الأزمة، أو هذا الوضع الطاحن فترة من الزمن، فإن البلد يتدهور في

مستوى الاستهلاك الخارجي، وينقص فيه عرض السلع، وترتفع الأسعار، وتضطر الطاقات الإنتاجية عن الدوران، وتزيد البطالة، ويتراجع النمو الاقتصادي، وتدهور وضع الحساب الجاري ليزداد المدفوعات، وتعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لتدهور مستمر. وحينما يحدث ذلك، يتعرض النظام الاجتماعي السائد لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة. بيد أنه إذا كان النظام السائد عاجزاً عن التصدي بحزم لهذا المأزق من خلال وضع برنامج صارم لترشيد الأداء في الاقتصاد القومي، وزيادة المدخرات الفعلية وتعبئة الموارد الممكنة، وضبط عمليات التجارة الدولية فإنه يقع لا محالة حصار شديد المراس. ويتسبب به الأمر في النهاية إلى طلب إعادة جدولة ديونه، وينتهي استعداده لتنفيذ ما يطلبه منه الدائنون. وفي جميع الأحوال، يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية يكون فيه معدل خدمة الدين (أي نسبة ما تقتريه مدفوعات الفوائد والأقساط من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان، ووصل إلى مستوى حرج، بحيث لا يستطيع البلد أن يحافظ على المستوى الضروري لورادته.

والحقيقة أن عملية إعادة الجدارة تبدأ بطلب أو بإعلان تقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدارة. وإذا ما بدأت هذه المفاوضات، فإنها عادة ما تتم طبقاً لقواعد «نادي باريس». وهو ناد ليست له صفة رسمية. وعادة ما تتعد الاجتماعات في باريس يرأسها أحد كبار موظفي وزارة المالية الفرنسية. وقد ينحصر عن هذه الاجتماعات تكوين هيئة استشارية أو «كوتسوتيوم» يضم جهة الدائنين ومراقبين من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي، ومراقبين من منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأنكتاد). وخلال هذه الاجتماعات يتعين على البلد الذي يطلب إعادة الجدارة أن يقدم تقريراً مفصلاً عن أوضاعه الاقتصادية والشكلات المختلفة التي يواجهها، وأن يضع كافة المطومات المتعلقة باقتصاده أمام المجتمعين.

وقبل أن يوافق الدائنون على إعادة الجدارة يتعين على البلد المدين أن يدعى لشرطتين أساسيتين:

الاقتصادية والاجتماعية. وهو تعهد يرد في خطاب النواب المتبادل بين البلد المضيف وصادق النقد الدولي. وهذه السياسات تنصب على التجارة الخارجية، والإنفاق العام والسهامة الاستثمارية للدولة. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا، ولو في عجلة سريعة، إلى أهم الملاح التي يطلب صندوق النقد الدولي من البلد المدين تنفيذها.

ففيما يتعلق بالتجارة الخارجية تكون مطالب الصندوق كما يلي:

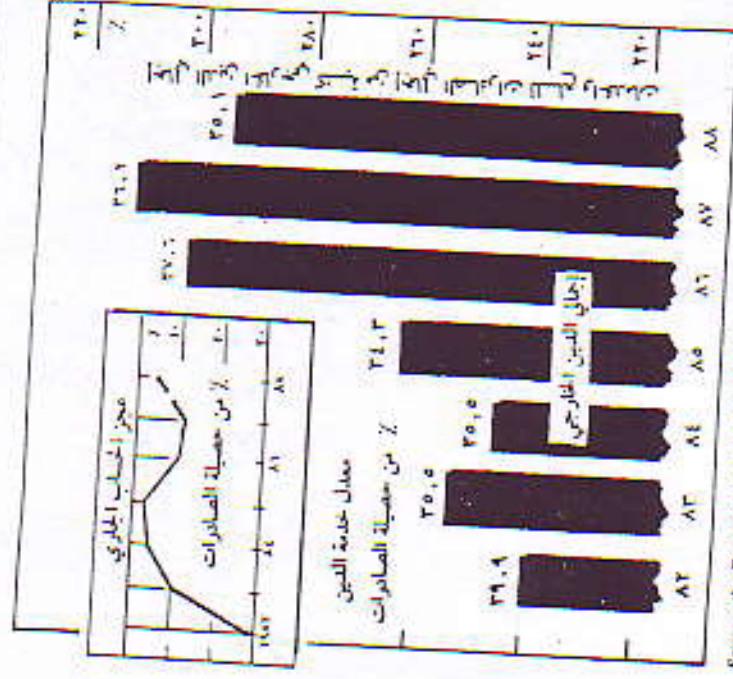
- ١- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية Devaluation أي الخبوط بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء، وإلغاء التعدد في أسعار الصرف، وذلك من خلال تعويم السعر، أو إقامة ما يسمى بالسوق التجارية للنقد الأجنبي.
- ٢- إلغاء الرقابة على الصرف، وتخفيف التعامل في النقد الأجنبي من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، وإيلاء حيافة النقد الأجنبي للأفراد والهيئات من خارج القطاع العام، وإقرار حتى التعامل فيه، وإيلاء حرية دخول وخروج العملات الأجنبية.
- ٣- إلغاء اتفاقيات التجارة والبيع الثنائية، والاتجاه تدريجياً نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية.

٤- إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح لقطاع الخاص بالاستيراد وإلغاء الضوابط والإجراءات التي كانت تطبق لتشجيع الصادرات.

وليس يخفى أن محصلة هذه المطالب هي فرض نخط التجارة الحرة على البلد تحت دعوى ضرورة الانفتاح، والمنافسة الأجنبية، وحماية الاحتكار في الداخل. وكل هذا يعني أن الدولة المديونة تعين عليها - بساطة شديدة - أن تتخلى عن الضوابط والقيود التي كانت تشكل بها لمعالجة اختناقات النقد الأجنبي وإدارة عجز ميزان المدفوعات. وكل ذلك بأمل أن يظل العجز يميزان المدفوعات، وحاجة الدولة للاقتراض الخارجي، بينا التنفيذ العمل لتلك أوضاعاً المطالب قد تخفف عن عكس ذلك.

وفيمما يتعلق بسياسة الإنفاق العام يطلب الصندوق بضرورة إلغاء، أو التقليل تدريجياً من عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بهدف كبح جماح التضخم المحلي، وذلك عبر حرية من السياسات أخصها ما يلي:

الانخفاض في الإنفاق العام مشقة الحار والاشتراكي.



Sources: The Economist, April 11, 1987, p. 59

شكل رقم (١)

الملاح لأشابة لصورة أربة للدين الخارجية للبلد المصلحة

الشروط الأولى: أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها كإجراء عقابي له حتى لا يقدم مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة، وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الإسمي على القروض المباد جدولتها.

الشروط الثاني: أن البلد المدين يعين عليه في جميع الأحوال أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساعدة برنامج IMF Stand-by Program وذلك قبل أن يوافق الدائرون على عملية إعادة الجدولة. وبإ هذا الاتفاق يعين على البلد المدين أن يتعهد بتنفيذ حملة من السياسات والتوجهات

٢- إلغاء الدعم السلمي الموجه للمواد القهوية التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل وإطلاق تحديد أسعارها طبقاً لكلفتها الاقتصادية.

٣- تخفيض حجم التوظيف الحكومي وتجميد الأجور.

٤- زيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام وزيادة أسعار الخدمات والطاقة.

٥- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي الموسوم به للمكسوة والقطاع العام، وإن كان الصندوق لا يطلب بوضع مثل هذه الحدود على الائتمان المصرفي الموسوم به للقطاع الخاص.

٦- زيادة الضرائب على السلع والخدمات.

٧- زيادة أسعار الفائدة المبنية والدائنة.

والواقع، أن محصلة هذه الوصايا/الطلبات تهدف إلى «فرملة» نمو الطلب المحلي من خلال الضغط على استهلاك ذوي الدخل المحدود، وتعطيل برامج التنمية والإقضاء بمعدلات مرتفعة للبطالة.

وفيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية، يطلب الصندوق بضرورة تشجيع الاستثمار الخاصة الأجنبية، وذلك بحجة أن ما تحتاج إليه البلاد المختلفة المدينة ليس هو القروض العامة الخارجية وإنما الأموال الخاصة. ويكون ذلك عن طريق خلق مناخ استثماري ملائم من خلال وضع ضمانات كافية وإميازات سخية لهذه الاستثمارات، مثل إعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية وحصولها على مواد الطاقة والأراضي والمواد الخام بأسعار رخيصة، والسماح لها بحرية تحويل أرباحها للخارج وتصفية أعمالها في أي وقت تشاء. وكل هذا يتطلب أن يجري البلد المدين تعديلاً جوهرياً في قوانينه الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك يطلب الصندوق بضرورة منح هذه التراخيص والضمانات للقطاع الخاص المحلي. ويلج الصندوق هنا على ضرورة تحويل كثير من شركات وهيئات ونشاطات القطاع العام إلى القطاع الخاص Privatisation أما فيما يخص طبيعة التوجهات الاستثمارية فإن الصندوق يصحح البلد المدين بضرورة التوجه بالاستثمارات الجديدة نحو القطاعات التصديرية حتى يمكن أن تزيد قدرته في الحصول على النقد الأجنبي الذي يلزم لدفع أعباء الديون.

هذه هي أهم الملاح التي يسفر عنها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قبل الموقعة

على عملية إعادة جدولة الدين. ولا يتسع المجال لمناقشة هذه الملاح وآثارها الحقيقية التي تصبغ عنها. وإذا أذعن البلد للصندوق، وتم الاتفاق معه، فإن الدائنين يظنون إلى هذا الاتفاق على أنه بمثابة «شهادة حسن سير وسلوك» وأن البلد يستطيع بعد ذلك أن يستعيد قدرته على الاقتراض. وما يدعو للدهشة، أنه رغم ما في هذا الاتفاق من إزعاج وتدخّل في الشؤون الداخلية للبلد المدين، إلا أن كثيراً من المسؤولين في البلد المدين يصرحون عقب التوقيع على خطاب الترويا والتضديق عليه من قبل الصندوق، بأن هذا الاتفاق هو دليل صحة على المسار الاقتصادي الذي يسلكه البلد، بينما الصحيح هو أن ذلك دليل على الرضوخ للنخبة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد. وعلى أي حال، فإن صندوق النقد الدولي يقدم بعد الاتفاق مكافأة رمزية للبلد المدين (تسهيل التناهي) تتمثل في حصة من الديورات (تتراوح ما بين ٢٥٠ - ٧٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في شكل سقولة نقدية للمساعدة في مواجهة مصاعب العجز بميزان المدفوعات. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الصندوق لا يقدم هذا التسهيل الائتماني دفعة واحدة، وإنما يعطيه على شكل شرائح سنوية، ويرتبط إعطاء كل شريحة بمدى التقدم والاضطراب في تنفيذ التعهدات/الطلبات التي التزم البلد بتنفيذها كما جاءت في خطاب الترويا. ويقوم الصندوق بإرسال بعة خاصة كل ستة شهور للبلد المدين لكي يقيم يهراق الوضع الاقتصادي. وفي غالبية الأحوال يكون للصندوق يمثل مقم في الدبوة المدينة (يجلس في البنك المركزي أو في وزارة الخزانة) لكي يراقب عن كثب تطور الأحوال السياسية الاقتصادية، وربما يكون له حتى إبداء الرأي في القرارات والإجراءات المالية والتجارية التي تصدرها الدولة.

وهكذا يتضح لنا، من الشروط والضغوط الخارجية المصاحبة لعملية الجدارة، أن البلاد المدينة التي ترضخ لهذه العملية عليها أن تقبل بالإدارة الخارجية المباشرة لأقتصادها، ليس فقط لضمان تسديد ديونها، بل لضمان بقائها خاضعة لشروط عمل الرأسمالية على نطاق عالمي وتشديد استغلالها وزيادة «انتاجها». كما رأينا كيف أصبح صندوق النقد الدولي يلعب دوراً خطيراً، في ساحة أزمة المدبوة، نابعة عن الدائنين، من خلال إبراء شروطه بقوة على البلاد المدينة وخصوصاً تلك البلاد ذات الوضع المرح.

وليس يخفى أن الخطأ الأساسي والجوهري الذي يؤخذ على تشخيص صندوق النقد

الدولي لأزمة المديونية الخارجية للبلاد المتخلفة، هو أن الصندوق يرجع هذه الأزمة لتأثير السياسات الاقتصادية الحاطة التي اتبعتها هذه البلاد، وأنها نتيجة لذلك تعيش في حالة «إفراط طلب» (Excess Demand)، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاقتراض لإشباعه. وعليه، فإن الحل يكون من خلال القضاء على هذا الطلب المفرط عن طريق تخفيض الاستهلاك والإستثمار والسماح لرأس المال الأجنبي بالعودة لتلك البلاد، والتكيف مع الأوضاع التنموية والضرورية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ونحن وإن كنا لا نسهل، أو نقلل من آثار هذه السياسات التي اتبعتها البلاد المدينة في ضوء طبيعة التراكيب الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، إلا أننا، وكما يشتركنا في ذلك العديد من الخبراء والاقتصاديين، نرى أن ثمة عوامل خارجية هامة وذات درجة عالية في التأثير على هذه الأزمة. وهي عوامل لا تستطيع تلك البلاد أن تتحكم أو تؤثر فيها. ومن ذلك مثلاً:

- الإقراض الجبوني الذي حدث في أسعار الفائدة في أسواق النقد الدولية.
- فوضى نظام النقد الدولي بعد تجموع أسعار الصرف واشتغال حتمي المضاربات.
- الإرتفاع الذي طرأ على أسعار الواردات التي تستوردها البلاد المدينة.
- أثر الكساد الاقتصادي العالمي وتأثيره السلبي على حصيلة صادرات البلاد المتخلفة.
- هزال الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في إمداد هذه البلاد بالسيولة المبرورة غير المشروطة.
- هبوط معونات التسمية والقروض السهلة الرخيصة.
- نزعة الحماية التجارية التي تفتشت في الدول الرأسمالية الصناعية وتأثيرها في تعويق نماء صادرات هذه البلاد.
- الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها البنوك التجارية الدولية النشطة في سحبها الخسوم لأقراض هذه البلاد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة والنموية... الخ.

ورغم اعتراف الكثيرين بأهمية وخطورة هذه العوامل الخارجية في تأزيم مشكلة الديون الخارجية للبلاد المتخلفة، إلا أن الصندوق يتجاهلها تماماً ولا يأخذها بعين الاعتبار في شروطه الملازمة بقسوة على هذه البلاد عند عقد اتفاقيات الدعم أو المساعدة لها. وبهذا يكن من أمر فإن واقع التاريخ المعاصر وحطول التجارب التي طبقت فيها شروط إعادة المديونية في

العديد من البلاد المدينة تسفر عن حقيقة دامغة، وهي أن عمليات إعادة المديونة كانت بمثابة تخدير للأزمة وليس علاجاً لها، بدليل طلب تكرار هذه العمليات من حين لآخر للمديونة الواحدة. وهو تخدير تصكّن من خلاله الدول الدائنة — بمؤازرة الصندوق — من تعيق غيبة المرض حتى يسهل إخضاعه وضمان السيطرة عليه. فمن الثابت أن تلك الشروط التي أشرنا إليها آنفاً، استهدفت فقط توفير الموارد اللوواء بعصب الدين من خلال برنامج انكاشي صارم، يعمل على خفض الاستهلاك الضروري، وفرملة عمليات التنمية، وتجميد طموحات رفح مستوى معيشة سكان هذه البلاد. كما أن التطبيق العملي لها قد تمخض عن نتائج بالغة الخطورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد التي قبلت هذا الوضع. ولهذا سرعان ما بدأ قادة هذه البلاد — مؤخرًا — يجأرون بالشكوى المرة لأهم قد قبلوا تلك الشروط، وذهبوا في ذلك إلى آخر مدى ممكن، ومع ذلك فإن أسوأ بلاذهم الاقتصادية تزداد سوءاً. فلا الميل للاستدانة قد انخفض، ولا المعجز بميزان المدفوعات قد هبط، ولا التضخم في الداخل قد كبح، ولا جبل الديون قد انكمش، ولا سعر الصرف قد انسطر، ولا القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) الذي أعطى له الكثير من الضمانات والمزايا ووجت له بعض وحدات القطاع العام، قد استطاع أن يبعث الاقتصاد المحلي، بل استغل الأزمة وراح يركم أرباحه من خلال مشروعات عديدة مؤفوية مرتبطة بالتعامل الخارجي. وأهملت الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وزادت بطالتهم، وزادت حياتهم اليومية شقاءً على شقاء. وكلما نظر هؤلاء القادة إلى حجم الأعباء المترقع دفعها للدائنين في السنوات القادمة وازنوا ذلك بإمكانات بلاذهم في ضوء الوضع الراهن واحتمالات تطوره، أدركوا حجم الكارثة التي تنتظر بلاذهم إذا ما استمروا على هذا الطريق.

لماذا كله دخلت أزمة الديون الخارجية دائرة العلاقات السياسية الدولية، وأصبح التفكير في علاجها غير فاضر على مساهمات الاقتصاديين والتكيقوقراط الماليين، بل والمشتغلين بالعمل السياسي. من هنا فقد عقدت الدول المدينة، وعلى مستوى رؤسائها، عدة مؤتمرات واجتماعات دولية وإقليمية، وراحت تطرح آمانتها ومطالبها والمفغولة جداً في ضوء مبدأ والمسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين، مثل:

- تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.

- تحقيق شروط إعادة الجدولة.
- تجسيد الدين لفترة معقولة (من عشرة لعشرين سنة).
- وضع حدود مقبولة لخدمة الدين.

جدول رقم (٥)

الموقعان الخفيفة خدمة أنحاء الدين الخارجية المستقرة على الدول المتخلفة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠
ليون دولار

| ١٩٩٠ | ١٩٨٩ | ١٩٨٨ | ١٩٨٧ | ١٩٨٦ |
|------|------|------|------|------|
| ٤٠ | ٥٣ | ٦٤ | ٧٧ | ٨١ |
| ٢٩ | ٣٩ | ٤٧ | ٥٦ | ٥٦ |
| ١١ | ١٤ | ١٧ | ٢١ | ٢٥ |
| ٣٣ | ٢٤ | ٢٥ | ٢٦ | ٢٧ |
| ١٥ | ١٦ | ١٦ | ١٧ | ١٧ |
| ٨ | ٨ | ٩ | ٩ | ١٠ |
| ١٧ | ٢٨ | ٣٨ | ٥٠ | ٥٤ |
| ١٤ | ٢٣ | ٣١ | ٣٩ | ٤٠ |
| ٣ | ٥ | ٧ | ١١ | ١٤ |

- زيادة تدفق القروض الميسرة للدول المتدنية.
 - وجود آليات مناسبة تكفل مساعدة الدول ذات الوضع الحرج.
 - التخلي عن زعرة الحماية وتشجيع نقاذ صادرات البلاد المتدنية إلى أسواق البلاد الداتة.
 - تخفيف شروط صندوق النقد الدولي وزيادة قروضه غير المشروطة للبلاد المتدنية.
 - ضرورة مراعاة التوفيق بين حل مشكلة الدين ومشكلة التنمية.
 - المعاملة الخاصة للدول الإفريقية الفقيرة، كإلغاء ديونها مثلاً.
 - إصلاح نظام النقد الدولي والعمل على استقرار أسعار الصرف.... الخ.
- ويع أن هذه الأماني والافتراحات، لا تغفل حتى الآن أي نوع من الخيبة مع

الدائنين، ولا يوجد بها أي غلو أو تطرف، يمكن أن تعمل على الحد من تفاقم الأزمة وتجميع آثارها المدمرة للدائنين والمدينين، إلا أنها لا تتصدى أصلاً لجوهر المشكلة: وهي الضيعة للخارج وعلاجات الاستغلال والاحتكاك في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا تمتلك الدول المتدنية، حتى الآن، أي إمكانية لتحويلها من مجرد أمين إلى فعل مؤثر (غياب التضامن، واختلاف المواقف بينها، وعدم وجود نادي المدينين على غرار نادي باريس للدائنين...). ولهذا لم تلق أي صدق أو قبول لدى الجهات الدائنة، فالدائنين لم يبدأوا أي امتداد لتأخرهم عن أي جزء من شروطهم ومطالبهم، طالما أن المدينين في حالة حصار وعجز وتحت رحمتهم وراحمهم، وطالما لم تحدث حتى الآن مجابهة حادة منهم، كحدوث انفجار سياسي وظهور أنظمة راديكالية. ومع ذلك، فإن الدائنين على استعداد فقط لتقديم بعض التنازلات للمدينين المحطون، أي لعنك البلاد التي تمثل مديونيتها أحياناً كبيرة للبروك التجارية وتهديد أنشطتها الاجتماعية احتمالات التمرد والثورة. فلم تقدم التنازلات، ذات الطابع التكيفي، قد يدفع هذه البلاد لأن تعلن بقرار منفرد منها توقفها عن الدفع. وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إفلاس البروك الدائنة لها. كما أن عدم التجاوب، ولو قليلاً، مع مطالبها قد يدفع بالقوى الرأبئية فيها لإحداث انقلابات سياسية راديكالية معادية للدائنين. وتلك هي حالة بعض دول أمريكا اللاتينية. أما إذا امتصت دولة صغيرة وفقيرة، ذات مديونية خارجية بسيطة عن الدفع والتمرد، مثل تشاد أو توجو، فإنه من الممكن حينئذ عقابها بشدة، وعزفا اقتصادياً وبالآيا يروض حصار اقتصادي ملهم عليها.

وعكذا، يتضح لنا، أنه ليس بالإمكان تفسير الأزمة الراعبة للدون الخارجية المستعقة على دول العالم الثالث أو البحث عن علاج لها، من خلال المقولات المسطحة التي نظرحها النظريات المألوفة في كتب الاقتصاد المتداولة (مثل مقولات ركوس الأموال الدولية، حالات التناقص والمجز وآليات تسويتها، نظرية مراحل المديونية... الخ) بل يتعين البحث عن ذلك في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، التي يشكل انهيار نظام النقد الدولي أحد معالمها الرئيسة.

المرجع مأخوذ من كتاب الاقتصاد النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التفكير التاريخي لتخلف الدول العالم الثالث، ضمن سلسلة كتب «علم الثورة» التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت... -

منوره فيما يلي أهم الأشكال الخاصة باستثمار المدخرات المالية من قبل شركات التأمين على الحياة وهي كالتالي:

١- السندات الحكومية (Government Securities)

وهذه السندات تكون مأمونة بشكل عام من حيث الضمانة، لكنها مكتوبة بالكامل ودون شروط من قبل الحكومات الوطنية، كما أنها متيسرة ويمكن الحصول عليها بكميات غير محدودة، وقابلة للتداول بسهولة، كما أن عوائدها الاستثمارية تقل عن عوائد أخرى. تحققها استثمارات أقل ضماناً، وذات آجال طويلة وهي متوفرة لفتحات زمنية مختلفة تمتد تاريخ انتهاءها، وإن نسبة عمولات المسسرة المطبقة عليها غالباً متدنية لتشجيع عملية السوف. وتطلب الحكومات في بعض الأقطار من شركات التأمين على الحياة توظيف نسبة معينة من مدخراتها المالية على شكل سندات حكومية وذلك لسد حاجاتها من المدخرات المالية.

٢- القروض شبه الحكومية (Semi-Government loan)

وتنح هذه القروض للجمعيات والهيئات العامة والؤسسات ذات النفع العام. ويستفاد من هذه القروض بشكل عام لتوفير الضمان ولتدعيم القدرة الذاتية ولواجهة المسؤوليات المختلفة كضمان الضرائب مثلاً. وتتمثل هذه المؤسسات والهيئات بغير مركزاً للنفقة عموماً لما لها من طبيعة خاصة. وإن سعر الفائدة المطبق على هذه القروض أعلى بتقابل مما هو عليه في السندات الحكومية، ولكنها تتمتع بسهولة أقل للتداول في الأسواق.

٣- القروض التجارية والصناعية والزراعية Commercial, Industrial and Rural mortgages

تنح هذه القروض بضمانات خاصة كرهن الممتلكات مثل المكاتب، الأبنية، الشركات، المزارع، وفي حالة تخلف القترض عن دفع المبلغ أو الفوائد المستحقة يكون من حق القرض أن يخلع المالك الأصل وله الحق ببيع هذه الممتلكات، لنقلية ماله من دفعات مستحقة. فقيمة الممتلكات هي الضمان في هذه الحالة، وبما أن المالك هو الضامن فإنة موارد أخرى للمقترض يمكن أن تضاف إلى ممتلكاته كضمان للقرض أيضاً.

وهذا النوع من القروض غير قابل للتداول بالسوق، وينطبق عليه سعر للفائدة أعلى مما

أشكال الاستثمار لأموال التأمين على الحياة

يعتبر الاستثمار من المواضيع الهامة وذات الأثر الكبير في شركات التأمين. وتتوجه الاهتمام في هذا الموضوع إلى العوائد الاستثمارية والأخطار اللازمة للطرق المتعددة المتاحة للاستثمار، بالإضافة للقواعد الواجب اتباعها عند القيام بدخ العمليات المتعددة للاستثمار في حفظ أعمال الشركة بهدف الإبقاء بالمركز المالي لما يبلغه أي مستوى ممكن.

إن يكون الخيار الاستثماري لشركة التأمين على الحياة مسؤلاً مسؤولية مباشرة في توجيه المدخرات المالية للشركة والمقصصة للعمليات الاستثمارية من يوم لأخر فحسب، بل يجب عليه العمل بشكل مشترك مع مدير العمليات الاستثمارية بشركة التأمين بغية تحديد العمل اللام لسعر الفائدة الذي يلعب دوراً هاماً في جميع الدراسات ذات النجح الاستثماري، بالإضافة للصفة التي يتحدد بموجبها قسط التأمين الصافي. والخير الاستثماري إن يكون بحاجة ماسة لمعرفة عوائد الاستثمار التي تحققها المدخرات المالية من خلال السويات المتعددة لمعدلات الفائدة فحسب، بل يجب عليه أيضاً معرفة عوائد الاستثمار التي سيحصل عليها من العقود الجديدة للتأمين التي ستصدرها شركة التأمين في المستقبل، وذلك لما لها من تأثيرات مماثلة للموارد الحالية للاستثمارات، ومن المهام الملقاة على عاتق المدير الاستثماري أيضاً، تقديم المقترحات الخاصة بالأخطار المرتفعة لبعض عقود التأمين وما يرتبط منها بالعمليات الاستثمارية، ويمكن مواجهة مثل هذه الأخطار، بقيام الشركة بتحديد احتياطات مالية خاصة بذلك.

هو في حالة السندات الحكومية والسبب في ذلك لكون هذه القروض تطوي على سويات للخطر أعلى، ولإلزام قيم الممتلكات بالقبضات التي يمكن أن تحدث للسوق، لأن القروض الزراعية ذات تكلفة أعلى وتتطلب مهياً من الجهد في عملية التنظيم والإدارة.

ومع أن قيمة الممتلكات يمكن أن تكون مكافئة لقيمة القرض، إلا أنه يجب عدم الموافقة على الضمان أو الرهن مالم يكن الشخص المقرض أو الشركة يتمتعان بمركز مالي جيد. وغالباً ما يطلب عقد التأمين على حياة المالك للغطاء ويبلغ للتأمين مساهمات يبلغ القرض، حيث تأتمم شركة التأمين بدفع قيمة القرض والفوائد المستحقة حين وفاة المقرض.

٤ - قروض الدين العادي وغير المضمون Debentures and Unsecured loan
تكون العديد من الشركات العامة مدخراتها المالية عن طريق طرح سندات للاكتتاب العام بأشكالها المتعددة، وربما كانت هذه السندات غير مضمونة، أو مضمونة ولكن قيمة

السندات يتجاوز قيمة موجودات الشركة. ويتم الاكتتاب على مبالغ ضخمة من قبل المؤسسات أو مبالغ صغيرة من قبل الأفراد لأجل المحافظة على مصالحهم بين وكيل عنهم لديه الصلاحيات باتخاذ جميع الاجراءات القانونية كييع الممتلكات الخاصة بالمقرض في حال تخلقه عن سداد القرض والفوائد المستحقة. ويحدد الضمان بالنسبة لكل هذه القروض بشكل أساسي على قوة المركز المالي للمقرض وطبيعة ممتلكاته. وتضد هذه القروض بقية الأسهم القابلة للتداول وهي قابلة للبيع وبشكل عام لا تتوفر سوق للتداول السريع لهذه الأسهم. ويعتمد سعر الفائدة للقروض على قوة المركز المالي للشركة المقرضة وهو أقل عادة مما هو عليه في الرهونات (Mortgages). وسبب ذلك يعود لانخفاض في النفقات الادارية والبراج الكبير الذي يغطي به هذا النوع من القروض.

٥ - قروض شراء المساكن Home Purchase loans

تقدم الكثير من شركات التأمين على الحياة هذا النوع من القروض لأصحاب عقود التأمين لديها. ويعتبر ذلك جزءاً من الخدمة الاجتماعية التي تقدمها هذه الشركات ويحدد مبلغ القرض من أجل السكن بحيث يفي بالهدف المقصود منه، ويعتبر المسكن المراد الحصول عليه بمثابة الضمان لهذا القرض، ولا يزيد مبلغ القرض عن نسبة مئوية ولكن مثلاً، 7.10٪ من القيمة الاجمالية للسكن، ويكون معدل الفائدة أقل منه في الرهونات التجارية (Commer

cial mortgages). وأعلى منه في حالة القروض الحكومية (Government loans). ومن خلال الحياة العملية تعتبر هذه الأعمال من الأعمال الجيدة رغم أن النفقات الادارية تكون مرتفعة لكون التحصيل للدفقات المستحقة يتم بشكل شهري مما يعكس سلباً على سعر الفائدة الكلية.

وقروض السكن تعتبر عموماً من مجالات الاستثمار المضمونة، ولكنها غير مضمونة لتدني عائدتها الاستثماري، وقروض السكن لا يمكن له أن يحقق الأهداف المرجوة منه بشكل كامل إذا كان سعر الفائدة المطبق بشكل عميق لا يستطيع المقرض تحمله، ويطلب من المقرض الحصول على وثيقة تأمين ضد خطر الوفاة لضمان سداد ما يترتب عليه من التزامات حين الوفاة ما لم يكن لديه عقداً للتأمين مع الشركة المقرضة له.

٦ - القروض لحملة وثائق التأمين على الحياة Loans on policies

من الخدمات التي يقدمها عقد التأمين الخناط للمؤمن له وهو ما يزال على قيد الحياة وفي أي وقت يشاء. حصوله على قيمة مخفضة لعقد التأمين وذلك بعد مرور ثلاث سنوات على ابرام العقد، والقيمة المخفضة للعقد تمثل مبلغاً للتأمين مكافئاً للأقساط المسددة عند اجراء التخفيض، ويعتبر قيمة التخفيض بمثابة ضمان للمؤمن وحصول المؤمن له على قرض بمعدل 7.90٪ من القيمة المخفضة للعقد. لما تمتع هذه القروض عند الطلب وهي لا تحتاج إلى أية ضمانات أخرى، ويعتبر الضمان لهذه القروض مؤوقاً دين أدنى شك ولكن سعر الفائدة المطبق هو أقل منه في حالة كل من (Commercial loans) وقروض (Company debentures) وتتميز بخلاف المؤمن له عن دفع قسط التأمين المترتب عليه بموجب عقد التأمين، تخفض الشركة عقد التأمين بشكل تلقائي وتدفع الأقساط المستحقة للقروض والاضافة للفوائد المستحقة والتي لا يمكن لها تجاوز مبلغ 9.0٪ من القيمة المخفضة للعقد بتاريخ التخلف عن الدفع. وتعداً لحدوث مثل هذا الاجراء وبغية اتمام الفرصة للمقرض بعلم تخفيض عقد التأمين، يطلب من المؤمن أن يدفع مقدماً قسطاً واحداً من أقساط القرض.

٧ - الأسهم العادية Ordinary Shares

منذ عام 1950 أبدت شركات التأمين على الحياة اهتماماً متزايداً بالاسهم العادية لما حققته من عوائد استثمارية لا بأس بها، على أمل منها ونمو وازدهار شركاتها مما سيتولد عنه زيادة

في حصص مساهمها من الأرباح. وما يشجع عمليات الاكتتاب بهذه الأسهم أمل المساهمين بالحصول على عائد استراتيجي أفضل ولو بقدر بسيط بالمقارنة مع ما تحققه الاستثمارات المصرفية وخاصة بإرتفاع معدلات التضخم المالي والذي تعكس آثاره السلبية على عوائد الاستثمار بمعدلات ثابتة للفائدة.

وسواءً الأسهم العادية من الناحية الاستثمارية، تكمن بوجود خطر كبير يتصمم في مجال واحد للاستثمار في حال تحقق خسارة كلية. مما يترتب عليه بالطبع انقطاع للدخل. وفي جميع الأحوال فإننا نجد أن الأسعار في السوق متقلبة إلى حد كبير، وتعطي الأسهم العادية مردوداً متزايداً في الدخل إضافة إلى زيادة قيمتها إذا تم شراءها في الوقت المناسب والسعر المناسب. إضافة لربح رأس المال إذا بيعت في الوقت المناسب، وإن اختيار الوقت والسعر المناسبين لعمليتي البيع أو الشراء ليس بالأمر السهل ومن الممكن ببساطة ارتكاب الأخطاء في هذا المجال.

٨- الأسهم الممتازة Preference Shares

والأسهم الممتازة (Preference Shares) تمتاز على الأسهم العادية (Ordinary Shares)، في كل من نسبة الحصص الموزعة على المساهمين وفي حال تعرض الشركة للانحلال وحيث أن نسبة حصص المساهمين تكون ثابتة وأن القيمة السوقية لهذه الأسهم تكون متقلبة تبعاً لسعر القائدة فهي بذلك أكثر ثباتاً من الأسهم العادية، وتعتبر هذه الأسهم من المجالات الجيدة للاستثمار بالنسبة للشركات لكونها ذات فوائد ثابتة ومغرية. حيث أنها تتمتع بسعر للقائدة مستقر وعضون بالجهود المبذولة بغية الحصول على عروض مغرية ذات عوائد استثمارية مناسبة، وهذه الأسهم غير قابلة للتداول أو الاسترداد. وإذا كانت أسعار القائدة تتزايد بشكل جزئي فسيتمعكس ذلك على الشركة بعائدات متدنية للاستثمار. إن أسعار القائدة قد حققت بشكل عام نمواً متزايداً خلال الثلاثين عاماً الماضية وقد دلت التجارب الخاصة في هذا المجال على نتائج غير مرضية حيث فقد الكثير من الأرباح الجماهيري على مثل هذا النوع من الاستثمارات. ونجد الآن أنه من النادر أن تقوم الشركات بطرح مثل هذا النوع من الاستثمار، لذا فقد اقتصر الاستثمار على المجالات الحالية.

٩- الأرباح غير النقولة Real Property

إن أثر التضخم على الفوائد الثابتة وكذلك التقلب في السعر السوقي للأسهم العادية أدى إلى أن تصبح الاستثمارات في السنوات الخمس والعشرين الماضية إلى المتكاثرة. وهذه المتكاثرات تتخذ أشكالاً متعددة مثل، المكاتب، والشقق السكنية، وأبنية المصانع، والمطابخ، والأسواق المركزية، والحدائق، ومرائب السيارات، والمستودعات، وحتى المتكاثرات الزينية.

إن قيمة المتكاثرات تزداد بزيادة معدلات التضخم المالي فيزداد أرباحها تبعاً لذلك، وقد صممت بعض عقود الأجار بحيث يزداد بدل الأجار بشكل تلقائي بزيادة معدل التضخم المالي، أو من الممكن إعادة تنظيمها مرة أخرى من وقت لآخر بغية الحصول على الزيادة المطلوبة. ومنذ عدة سنوات أدى ازدياد الطلب على مثل هذه الاستثمارات إلى ازدياد قيمتها بشكل ملحوظ وإلى سويات معقولة. وعلى كل حال ففي السنوات الأخيرة نجد في بعض الدول مثل إنكلترا وإستراليا مثلاً أن الأقبال قد ازداد بشكل كبير على الاستثمار في المتكاثرات الثابتة مما أدى إلى زيادة كبيرة في العرض، وبالتالي إلى ترك عدد كبير من المكاتب الحديثة حديثاً غير مؤتمرة ولفترة طويلة من الزمن، لذا يجب علينا توخي الحرص الشديد عند اختيار عروض جديدة للاستثمار بالمتكاثرات الثابتة ومما يهامة ما قد يطرأ عليها من تطورات، ومع ذلك سيظل استثمار المتكاثرات في الوقت الحاضر على الأقل الاستثمار الأفضل لمواجهة الأفكار السلبية للتضخم المالي.

١٠- الودائع قصيرة الأجل وتمت الطلب على Short-term-deposits and deposit at call

يجب على شركات التأمين على الحياة أن تضيف إلى الاستثمارات المذكورة سابقاً، استثمارات لودائع طويلة الأجل (Long-term-deposits) والودائع قصيرة الأجل (Short-term-deposits) وودائع تحت الطلب (Deposits at call). وإذا كان من المتوقع حدوث ارتفاع في معدلات الفائدة للودائع الثابتة، فمن الحكمة وخاصة بالنسبة لشركة التأمين على الحياة ألا تقوم باستثمار مدخراتها المالية بمعدلات ثابتة للفائدة ولآجال طويلة. ويمكن مقصودها تحقيق ربح أكبر فيما إذا احتفظت بمدخراتها المالية كودائع ومن ثم استثمارها بمعدلات ثابتة للفائدة ولآجال طويلة حين بلوغ معدلات الفائدة السوية

الصحيحة. كما هو الحال في الأسهم العادية (Ordinary Shares) التي أشرنا إليها سابقاً حيث أن اختيار الوقت المناسب لعملية الشراء ذو أهمية بالغة، لذا فمن الأفضل أن تحتفظ الشركة بالمدخرات المالية كودائع لحين توفر الوقت المناسب والطلب للتوظيف، مع تعاطف الاستثمار بالممتلكات ومع ذلك فالمدخرات المالية يجب توظيفها بأنماط متعددة ووفق برامج متطورة بحيث تكون متيسرة حين الحاجة إليها. وبالتأكيد يمكن الحصول على هذه المدخرات المالية عن طريق طرح بعض المشكلات للبيع القوي في السوق كما هو الحال بالنسبة للسندات الدائنة (Government Securities) أو الحصول على السلف المصرفية المكشوفة (Overdraft)، ولكن يفضل دائماً أن توظف بعض المدخرات المالية كودائع مصرفية قصيرة الأجل بحيث يمكن الحصول عليها عند الحاجة إليها.

ففي عدة بلدان نجد أن الأسواق البديلية بين الشركات وما قد طرأ على الكيفية التي يتم بموجبها توظيف الودائع قصيرة الأجل أدى إلى توفير المجال للمؤسسات الاستثمارية بالودائع المصرفية قصيرة الأجل وبسعر مناسب وبغري لمدل الفائدة. إن توفر العديد من الفرص المتاحة وبالجالات التنوع للاستثمارات يدفعنا إلى التساؤل التالي: ما هي الأسس الرئيسية الواجب اتباعها من قبل شركة التأمين على الحياة عند اختيارها لخيارات الاستثمار لكي تساهم بشكل فعال في بناء محفظة أعمالها؟ لن يكون الجواب الاكثوري بحاجة إلى تقنية خاصة، لتحديد المحرص المتلفة بالمساهمة بالأسهم أو لتحديد المحرص الخاصة بالقروض الاثرية التي تمنحها الشركة، بل يجب عليه معرفة الأسس القيمة بالشركة لبناء محفظة الاستثمار والمشاركة فيها، لأن الوضع المالي للشركة يمكن أن يستند إلى الأسس الصحيحة القيمة في هذا المجال.

وسنأخذ مثلاً على ذلك شركة للتأمين على الحياة تنجح عقوداً للتأمين مدى الحياة ويؤمن مشاركة بالأرباح، فهذه الشركة تحدد معدلات لسقط التأمين على أساس معدلات الفائدة بحيث تفي بالاحتياجات المطلوبة، والأقساط المستحقة تكون عمدة بشكل نهائي ضمن عقد التأمين ولفترة من الزمن تنتهي بانتهاء مدة العقد. فعل شركة التأمين أن تعمل جاهدة للحصول على معدل جيد لسعر الفائدة مساو للمعدل اخذت أصلاً عند احصاء لسقط التأمين، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي اعتمدها الشركة. إذا ما رغب

بالمخاطر على توفير السيولة النقدية لديها. وفي الحقيقة يجب أن يكون هدفها تحقيق سعر الفائدة أعلى من السعر المقروض أصلاً عند احصاء لسقط التأمين والذي يمكن احتياؤه الحد الأدنى المطلوب لسعر الفائدة. لذا يجب عليها الحصول على أعلى سوية ممكنة لسعر الفائدة. وعلى كل حال يعتبر هذا الأمر من المسؤوليات التي يجب أن تحمل القيام الأول بالنسبة لشركة التأمين لكي تتمكن من مواجهة التزاماتها عند حدوثها. وعندما تبحث الشركة عن المجالات المتاحة بغية الحصول على عوائد مرتفعة للاستثمار يجب أن تسعى قدر المستطاع لتجنب المجالات الخطيرة بالمخاطر والتي تعيق حركتها لمواجهة الالتزامات الطارئة. إن تحقيق مردود أعظمي للاستثمارات وضمن حدود الأمان المطلوبة سيقود إلى ارساء قواعد استثمار حقيقي ومعنى.

إن تنوع الاستثمارات (Diversification of Investments) سبطل من الأخطار التي تعرض لها المحفظة والأحداث السياسية متوتر وأشكال متعددة على عمليات الاستثمار والنشاط الصناعي بأنماط مختلفة، لذا يجب توزيع مدخرات الاستثمارات المختلفة وتوسيع قاعدتها الألفية بحيث تشمل الأنماط المتعددة للاستثمار مثل السندات الحكومية (Government Securities)، والرهنات (Mortgages) والأسهم العادية (Ordinary Shares) ... بحيث تنوع وتشمّل الأنشطة الصناعية وعلى عدد كبير من الشركات، بالإضافة إلى استثمار المشكلات في عدة مناطق كما يجب تحديد المبالغ المخصصة لكل نوع من العمليات الاستثمارية.

ويجب أن يتم هذا التوزيع حينما توفرت المجالات المناسبة للاستثمار، ومن الأفضل أن يتم الاستثمار في مجال الأسهم الحكومية (Government Securs Ities) أكثر من غيره من المجالات الأخرى التي ترغب الاستثمار فيها، كالتقروض الاثرية (Debentures) لشكوك في ضماناتها والأسهم العادية (Ordinary Shares) والتي تكون غير ملائمة والوجودات (Assets) الخاصة بشركة التأمين يجب أن تتناسب مع المطالب (Liabilities) وكشمال على ذلك، يجب أن تستمر الموجودات قدر الامكان بنفس العملة التي حددت بموجبها المطالب. كما يجب دراسة الموجودات بعناية فائقة لكي تزودنا بمدخرات مالية تفي بالالتزامات المطلوبة. وإذا ما ظهر هناك احتمال بوجود عدد كبير من العقود الخفضة للتأمين مما يستهلكه عنه تحمل عبء،

مبدأ التعويض في تأمين وإعادة التأمين البحري

INDEMNITY

إعداد : زياد مطيط

مدير التخطيط والتدريب والإستشار

ان عقد التأمين البحري هو من عقود التعويض، وهذا ما اشترط عليه في قضية التأمين البحري هي عقود تعويض، وان عقد اعادة التأمين لا يخرج عن كونه كذلك، وبمى أنه عقد تعويض أيضاً.

ان عقد التعويض، هو ذلك العقد الذي يضمن المؤمن بموجبه اعادة ما تم فقده أو خسارته للمؤمن له، عن طريق تقديم تعويض مالي يساوي ذلك الفقدان أو تلك الخسارة، ولهذا المعنى فان التعويض لا يضع المؤمن له في وضع أفضل مما كان عليه قبل حدوث الخسارة، لذا وطبقاً لمبدأ التعويض الدقيق، فان صاحب سفينة مؤمنة لا يستطيع الاستفادة لأكثر من القيمة السوقية لسفينة وقت حصول الخسارة لتلك السفينة. ولو أنه من النادر تطبيق مبدأ التعويض الصافي Indemnity الذي نص عليه قانون التأمين البحري ١٩٠٦ كأورد في القسم ٧٨ منه بالنسبة لعقود التأمين البحري غير القيمة، وهي تلك العقود التي لا تحدد فيها مبالغ التأمين عند اصدارها. وعلى سبيل المثال تعتبر القيمة السوقية بحسب سفينة ما هي القيمة الصافية للتعويض في حالة وقوع خسارة كلية لتلك السفينة، إلا أن ما درجت عليه العادة والمعرف بالنسبة لعقود التأمين البحري أن تكون عقود قيمة حيث يكون أساس التعويض فيها هو القيمة التأمينية المتفق عليها Agreed Value وهي تحدد عند ابرام العقد، ولعل ان هذه القيمة قد تكون وقد لا تكون هي القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه، هذا

من كتاب إعادة تأمين البحري Marine Reass. By R. Brown & P. Reed *

اضافي، فالمدخرات المالية يجب أن تستثمر بحيث تكون متيسرة لمواجهة هذه الأعباء دورياً حاجية لبيع استثمارات ذات أجل طويل لمواجهة مثل هذه الظروف.

ويجب أن تتوفر نسبة معقولة من الموجودات التي تشكل سيولة نقدية ليس فقط من أجل الإبقاء بالالتزامات المطلوبة، بل أيضاً من أجل القدرة على التحرك والمشاركة بالمعاملات الاستثمارية المتاحة بحيث تكون في متناول أيدينا عند توفر الفرص المناسبة للاستثمار المطلوب والتي يمكن تولفها في وقت من الأوقات.

ويجب علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار كل من تكلفة الاستثمار (Cost) للغا من أثر كبير على عوائد الاستثمار ويجب ألا تكون هناك مبالغة في التنوع (Diversification) بحيث لا نتحمل اعباءً لفترة طويلة من الزمن، بحيث يصبح استثمار معين ذا عائد بسيط وذلك بسبب الإقتراع الكبير في تكاليف الاشراف والتابعة. لذا يجب أن تكون هناك حدود دنيا وعليا لحجم أي مشروع استثماري بحاجة إلى خبرة معينة. كما أن بعض المشاريع الاستثمارية تكون بحاجة إلى وجود كادر فني متخصصة سواء عند اختيار أو تعديده. نوعية هذه المشاريع أو للاشراف والتابعة. مثال مشاريع استثمار القطارات، فلا يمكن المساهمة بمثل هذه المشاريع إلا شركات كبرى ذات ملائمة مالية كبيرة.

وفي الختام لا بد أن نشير إلى أمرين هامين هما تأثير واحد في تشجيع عملية الاستثمار، بالنسبة لشركة التأمين على الحياة الأول فيما يتعلق بالتشجيع للحصول على أعمال جديدة أي زائين جدد لشركة التأمين وهو من الأمور التي تحظى بالقام الأول في اهتمامات الشركة وثانيهما فيما يتعلق برأس المال بالنسبة للأعمال التي يمكن الحصول عليها بحيث يبلغ أعلى حد ممكن. وعلى أن لا يتجاوز الأرباح الموظفة في الاستثمارات الأخرى.

ترجمة : رئيس قسم الحياة

محمد زهير القصار

The Actuarial.

Management of alife
office

الصادر عن شركة مونغ للاعادة.

- ١- الخسارة الكلية وتُشمل: Total loss
- ٢- الخسارة الكلية الفعلية Actual total loss
- ب- الخسارة الكلية المحكّمة Constructive total loss
- ج- الخسارة الكلية المتفق عليها Compromised or arranged total loss
- ٣- الخسارة الجزئية للبضائع Partial loss of Goods
- ٤- الخسارة الجزئية للسفينة Partial loss of Ship
- ٥- الخسارة الجزئية لأجرة الشحن Partial loss of Freight
- ٦- الخسارة العامة General Average loss وتُشمل:
 - أ- التضحية Sacrifice
 - ب- النفقات expenditure
 - ج- المشاركة Contribution
 - ٧- مصاريف الإنقاذ Salvage charges
 - ٨- مصاريف خاصة Particular charges
 - ٩- مصاريف تقليل الخسارة، المقاضاة، العمل Sue & labor charges
- نستعرض الآن كل منها بشيء من الشرح

١- الخسارة الكلية Total Loss

إن معيار التعويض للخسارة الكلية هو مبلغ التأمين المبث في عقد التأمين وللعلم فإن سريان مفعول عقد التأمين هذا يقتضي حال تسديد تلك الخسارة، ولكن عندما يكون العقد مؤثماً من عدة أجزاء، فإن الخسارة الكلية لأحد هذه الأجزاء ينهي فقط سريان مفعول ذلك الجزء من العقد بينما يستمر سريان مفعول العقد للأجزاء الباقية حتى الانتهاء الطبيعي لمدة العقد. فضلاً عن دفع الخسائر الكلية في عقد إعادة تأمين غطاء مفتوح بضائع طويل الأجل Contract Open Cover long term Cargo Reins. Contract Individual Declarations دون أن يؤثر ذلك على استمرارية العقد، ويكون معيار التعويض بالنسبة للخسارة الكلية هو المبلغ المحدد في الأضرار والمتعلق بالشحنة المعنية بالحادوث.

وقد نص قانون التأمين البحري ١٩٠٦ فيما يتعلق بالعقود القيمة وفي القسم ٦٧ منه القسم الثاني ١ على أن المعيار الذي يستطع المؤمن له بموجبه أن يحصل على التعويض من المؤمن هو كامل القيمة المثبتة في عقد التأمين، كما نص أيضاً على أنه في حال غياب النش فإن القيمة المثبتة في العقد بين المؤمن والمؤمن له تعتبر دليلاً للقيمة التأمينية للنشي المزمع التأمين عليه.

أما من جهة معيد التأمين، فإنه لا يكون ملزماً بالقيمة المثبتة من قبل المؤمن الأصلي بدون اتفاق مسبق بينهما، حيث يكون المبدأ في هذه الحالة أي عند عدم وجود اتفاق مسبق على القيمة، بوضع يعامل فيه عقد إعادة التأمين على أنه عقد غير قيمي أي غير عمدة القيمة والذي يتعلق كما سبق وذكرنا بما ورد في قانون التأمين البحري ١٩٠٦ في القسم ٢٨ منه حيث نص على الآتي:

«إن العقد غير القيمي، هو ذلك العقد الذي لا يُحدد فيه قيمة الشيء المؤمن عليه ولكن استناداً إلى حدود مبلغ التأمين التقديرية، يمكن تأمين القيمة المؤمن عليها لاحقاً وبطريقة محددة مسبقاً كما ورد في القسم ١٦ من قانون التأمين البحري ١٩٠٦ إذ يُحدد هنا القسم معيار التقييم بالنسبة للقيمة المؤمن عليها».

إن معيار إعادة تأمين البحري حذراً جداً بالنسبة للمساواة التي قد يتعرض لها زبونه إذا لم تكن قيمة التأمين في العقد الأصلي معروفة ومؤكدة من قبل معيد التأمين، لما فانه يدرج شرطاً في عقد إعادة التأمين بوجبه تكون قيمة التأمين المدرجة فيه كذلك المدرجة في العقد الأصلي وذلك عن طريق إضافة العبارة التالية:

(Valued as Original Policy or Policies).

حال إقرار قيمة التعويض فإن مسؤولية المؤمن الأصلي منه تكون تلك الحصة التي تساوي النسبة ما بين حصته من مبلغ التأمين إلى القيمة المؤمن عليها وفي حال وجود أكثر من مشترك في تلك القيمة فإن مسؤوليته تكون بقيمة حد اشتراكه في الخطر مقسوماً على حصة الحدود المشترك بها لذلك الخطر.

بعد هذا الاستعراض لمبدأ التعويض وفهنا له، نعرض للتكر أنواع الخسائر التي تؤثر في عقود التأمين البحري، وعلاقتها بمبدأ التعويض، وتأتيها على عقد إعادة التأمين.

— الخسارة الكلية الفعلية **Actual Total loss** —
تحدث هذه الخسارة في الحالات التالية:
أ— عند تلف الموضوع المؤمن عليه.
ب— عندما يفقد الشيء المؤمن عليه نوعيته التي تم التأمين على أساسها، وهذا ما يسمى بخسارة النوعية **loss of specie** وعصياً يتعلق فقط بالتأمين على البضائع.

ج— عندما يحرم المؤمن له تماماً من الشيء المؤمن عليه.
د— عندما يعلن وصياً عن فقدان السفينة المؤمنة، أو عندما تكون البضائع المؤمنة مشحونة على سفينة قد أعلن وصياً عن فقدانها.

— الخسارة الكلية المحكّمة **Constructive total loss** —
تحصل هذه الخسارة عندما يتخلى المؤمن عن الشيء المؤمن عليه إلى معيد التأمين، إما لأنه لا يمكن تقاضي حصول خسارة كلية فعلية، أو أن منع حصولها سوف يكلف نفقات كبيرة تزيد عن قيمة الشيء المؤمن عليه حال انقائه، وعصياً عند تحديد الخسارة الكلية المحكّمة في تأمين أجسام السفن، تجري المقارنة ما بين القيمة المؤمن عليها وكلفة الاسترداد والأصلاح لا يدخل في عملية المقارنة هذه أية عوائد ناجمة عن بيع حطام السفينة، أما في حالة تأمين البضائع فتكون المقارنة ما بين كلفة الاسترداد وإعادة التوضيب لشحن البضائع ليناء الوصول والقيمة السوقية لتلك البضائع في ذلك الميناء.

ليتمكن المؤمن من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع أو تقليل الخسارة، على المؤمن له أن يقدم إليه إشعاراً يوضح فيه نيته بالتخلي عن الشيء المؤمن عليه، وإذا ما فشل في عمل ذلك، فإن الخسارة الحاصلة تعامل فقط على أنها خسارة جزئية إلا إذا تم إثبات أن هناك خسارة كلية فعلية، أو أن إعطاء مثل ذلك الإشعار سوف لا يعود بأية فائدة على المؤمن. وقد جرت العادة أن يقوم المؤمن برفض إشعار التخلي، لأنه في حال قبوله إياه فسمى ذلك أنه قد أصبح مسؤولاً عن تلك الخسارة حتى ولو لم تكن تلك الخسارة قابلة للاسترداد بموجب عقد التأمين. هذا ولا يعد قيام المؤمن بأي عمل أو نشاط من شأنه منع حصول الخسارة تنالاً عن حقه في إشعار التخلي، كما أنه لا يعد قبولاً له. وهذا هو العرف المتبع في سوق

التأمين البحري والذي من شأنه حماية حقوق الأطراف المعنية في حال قيام المؤمن برفض إشعار التخلي. وبالرغم من أن هذا الإشعار يعتبر أمراً أساسياً لا يمكن المطالبة بالتعويض لخسارة كلية حكومية بموجب عقد التأمين الأصلي، إلا أنه لا حاجة إلى تقديمه إلى معيد التأمين من قبل المؤمن وذلك حسب ما ورد في قانون التأمين البحري ١٩٠٦ القسم ٦٢، القسم الثاني ٩.

— الخسارة الكلية المتفق عليها **Total loss compromised or arranged** —
لا تعتبر هذه الخسارة بمثابة تسوية حُبية للتعويض **ex gratia Settlement** ولكنها كما يتضمن شروطها تسوية التعويض على أساس خسارة كلية بدلاً من تسويته على أساس ١٠٠٪ خسارة جزئية. ويحدث هذا النوع من الخسارة فقط في تأمين أجسام السفن، حيث تكون الظروف المحيطة بالمحادث لا تمكن من إجراء تسويته على أساس خسارة كلية فعلية، أو حكومية. نظراً، في هذه الحالة بإمكان المؤمن له أن يقوم بأصلاح السفينة والمطالبة بالتعويض على أساس خسارة جزئية مع الاحتفاظ بالسفينة بدلاً من أن يقوم بالمطالبة بالتعويض على أساس خسارة كلية، ولكن في أغلب الأحيان قد لا تكون هذه العملية اقتصادية له، علاوة على أن الظروف المحيطة بالمحادث قد لا تسمح له أيضاً بالمطالبة بالتعويض على أساس خسارة كلية حكومية.

وتوضح ما سبق ذكره بالمثال الآتي، نفترض بأن:
— القيمة السوقية للسفينة المؤمنة تساوي ٩ مليون دولار
— كلفة الاسترداد والأصلاح المقدرة للسفينة ١٠ مليون دولار
— القيمة المؤمن عليها للسفينة ١١ مليون دولار

من الواضح أنه من السخف بمكان أن ننفق مبلغ ١٠ مليون دولار لإصلاح سفينة شراوي قيمتها السوقية بعد إصلاحها أقل من الكلفة التي ستنتج عليها لإصلاحها. واعتبار أن كلفة الإصلاح والاسترداد هي أقل من القيمة المؤمن عليها للسفينة، فلا يمكن والحالة هذه إجراء التسوية على أساس خسارة كلية حكومية لذا، في مثل هذه الظروف، غالباً ما يوافق المؤمن على تسوية المحادث على أساس خسارة كلية متفق عليها، بمعنى يتفق على دفع

مبلغ معين كتمويض عن الحادث بالإضافة إلى السماح للمؤمن له بالاحتفاظ بحطام السفينة أيضاً.

في عقد إعادة التأمين لتغطية الحسارة الكلية فقط Total loss only يكون معهد التأمين

مسؤولاً عن الحسارة الكلية المتفق عليها للسفينة حال السماح للمؤمن له الأصلي بالاحتفاظ

بحطام السفينة. وهنا ما ورد في قضية 1913 Street v. Royal Exchange Ass Corpn. وعلى

كل حال، ففي حال تسوية الحادث من قبل المؤمن الأصلي بمبلغ يقل بشكل ملحوظ عن

قيمة التأمين، وغياب المطالبة بالتعويض على أساس أي شكل من أشكال الحسارة الكلية،

واحتفاظ المؤمن بحطام السفينة، فقد حكم بأنه لا يمكن استرداد التعويض من معهد تأمين

عطاء الحسارة الكلية فقط، وذلك في قضية 1930 Bergens Dampskifts V. Sun ins, office

وتشكل عام من المعروف ان معهد التأمين يجب ان يبيع المؤمن المسند الذي قام بالتعويض عن

حسارة كلية متفق عليها ولكن بشكل معقول وذلك كما حكم في كل من القضيتين التاليتين:

. Trailers & Gen, Ins co, LTD. V. Bankers & Gen 1921. and Gurney V, Grimmer 1932

— الحسارة الجزئية للبضائع Partial loss of Goods

يختلف ما يمكن الاتفاق عليه بشكل خاص مع المؤمن، فان معيار التعويض بالنسبة

للمخاطر الجزئية للبضائع المؤمنة، يستند بشكل أساسي على المقارنة ما بين قيمة البضاعة

السليمة، وقيمة البضاعة المتضررة في ميناء الوصول. وي طرح قيمة البضاعة المتضررة من قيمة

البضاعة السليمة يمكننا الوصول إلى قيمة الحسارة الفعلية التي تكبدها المؤمن له، وهو عن

هذه الحسارة بنسبة مئوية من القيمة السليمة للبضاعة، وتسمى هذه النسبة نسبة الاستهلاك

والتي تعد الأساس في احتساب قيمة التعويض استناداً إلى المعادلة التالية:

المعروض = $\frac{\text{قيمة البضاعة السليمة}}{\text{مبلغ التأمين}} \times$

وعند بيع البضاعة في ميناء الوصول، يتم تحديد قيمة كل من البضاعة السليمة

والبضاعة المتضررة، إذ تعرف قيمة البضاعة المتضررة من المبلغ المتحقق من عملية بيع تلك البضاعة

وذلك بعد حسم التصاريح والعمولات الأخرى المترتبة على ذلك. ولكن في حال عدم بيع

البضاعة المتضررة فقد جرت العادة أن يقوم كشاف متخصص بالكشف عليها لتعيين نسبة

الاستهلاك التي ستكون أساساً في احتساب قيمة التعويض. وثبو هنا إلى ان الحسارة الجزئية

تخضع إلى احتطاع جزء منها يتحمله المؤمن له ويسمى حد الحسارة المهدرة deductible وكما يرد

في عقد التأمين، إلا في حال ما إذا كان مدرجاً في ذلك العقد شروط بصرف النظر عن النسبة

المئوية irrespective of percentage

— الحسارة الجزئية للسفينة Partial loss of Ship

ان معيار التعويض الجزئي للسفينة هو التكلفة المعقولة لإصلاحها من الأضرار التي

لحق بها نتيجة حوادث مؤتمن ضده، وكما نعلم فان معظم عقود تأمين أجسام السفن ترمز

على أساس ان مدة التأمين فيها تكون لفترة ١٢ شهراً، وللعلم فان مبلغ التأمين الثابت في

عقد التأمين لا يقص نتيجة حدوث حسارة جزئية على السفينة المؤمنة، كما أن أقصى مبلغ

يمكن استرداده فيما يتعلق بالحسارة الجزئية هو قيمة التأمين لكل حادث على حدة ولا يوجد

هناك من حدود تحد بموجبها قيم الحسارات الاجمالية على مدار فترة التأمين، لعلنا لم نقض

عقد التأمين policy lapses نتيجة لحدوث حسارة كلية فعلية، حكومية، أو متفق عليها. وما

يحدث عملياً هو أن مؤتمن جسم السفينة يتحكم في اختيار مكان اصلاحها وتكلفة ذلك

الاصلاح. وتجدر الإشارة هنا إلى موضوع تطبيق حد التحمل أو الحسارة المهدرة عند تسوية

Excess or deductible عند تسوية التعويض للحسارة الجزئية، حيث تنص الشروط النموذجية الانكليزية

على وجوب اقتطاع مبلغ معين يمثل حد التحمل أو الحسارة المهدرة عند تسوية كافة

التعويضات للحسارة الجزئية بما فيها مصاريف العوارية العامة، الاقتاد، والجهد المبذول لتقليل

الحسارة، والنسبة لكل حادث على حدة، كما يقطنع نسبة ١٠٪ من قيمة التعويض عن

الأضرار اللاحقة بالألات والناجمة عن اهمال القبطان والبحارة، وثبو هنا إلى انه من الممكن

اقتطاع الشروط المعمول بها في بريطانيا وتطبيقها على العقود المبرمة خارج بريطانيا إذ يمكن

إضافة شرط حد التحمل على الحسارة الجزئية على تلك العقود.

— الحسارة الجزئية لاجرة الشحن Partial loss of Freight

عملياً من النادر ان تبرم عقود خاصة لتأمين اجرة الشحن بهدف تغطية الحسائر

الجزئية لتلك الأجرة، أما بالنسبة لاجرة الشحن المدفوعة مقدماً، فغالباً ما تدج هذه الأجرة

مع مبلغ التأمين في عقد تأمين شحن البضائع حيث تدفع في ميناء الوصول، وما يحدث

بالنسبة للشحنات الكبيرة هو ان يقوم صاحب السفينة بالتأمين على أجرة الشحن بعقد

العامل الحاسم في استقرار أسعار صرف عملات الدول النامية

للكتور عبد الكريم طيار

ان دراستنا لاستقرار أسعار صرف عملات الدول النامية تتطلب منا معرفة الأسباب المؤدية إلى تذبذبها وتدهورها في حالات معينة. وهذه الأسباب لا تخرج في إطارها العام عن كونها نتائج لسياسة هذه الدول في معالجة المشاكل التي تعاني منها وأهمها:

الزيادة في السكان، النقص في الغذاء، البطالة القتعة، وغيرها من المشاكل الخاصة التي تعترض دولة معينة دون أخرى.

وطل هذه المشاكل أو بعضها أو التخفيف من حدتها تلزم الدول النامية اتباع سياسة اقتصادية ومالية وتقنية تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم التقدي فيها، وزيادة عبء ديونها الخارجية، فينجم عن ذلك تذبذب في أسعار صرف نقدتها الوطني في الخارج.

لما الحل لإعادة استقراره؟

- هنا ما نحاول الإجابة عليه، فهو جوهر المشكلة التي نعالجها، وأربابا، لتوضيحها، ان نجعلها على الوجه التالي:
- ثبات أسعار الصرف.
 - أثر النسبة الاقتصادية في اختلاله.
 - العامل الحاسم في إعادة استقراره.

متصل ولدة ١٢ شهراً وذلك لتغطية عسارة أجور الشحن التي يتوقع أن يكسبها وتل أساس شروط الحسارة الكلية فقط، وباعتبار أن لنقل البحري مصلحة تأمينية باجرة الشحن التي ستدفع عند الوصول فقد نص القانون ١٩٠٦ في القسم ٧٠ منه على ان معيار التعويض الذي يطبق في حالة الحسارة الجزئية لأجرة الشحن هو مالي:

واستناداً إلى ما يشترط عليه صراحة في عقد التأمين، فحينما تكون هناك حسارة جزئية لأجرة الشحن، يكون معيار التعويض هذه الحسارة تلك النسبة من المبلغ المحدد في عقد التأمين في حالة العقود القيمة، أو القيمة المؤمنة المقدرة في حالة العقود غير القيمة، والتي تنتج من تقسيم قيمة الحسارة لأجرة الشحن التي تكبدتها المؤمن له على كامل أجور الشحن تحت الخطر وهي تلك الأجر التي سيخسرهما صاحب السفينة فيما لو قصر بتسليم البضائع التي تعهد بنقلها إلى ميناء الوصول. ١.

ان شروط المجمع لأجرة الشحن تنص القانون ١٩٠٦ من حيث المطالبة للمؤمن له بأن يطبق شروط الحسارة الجزئية لأجرة الشحن المتعلقة بالبضائع التي لم يستلمها نتيجة حدوث خطر مؤمن عليه والتي تقسم على كامل أجور الشحن تحت الخطر لنقل البحري والمتعلقة برحلة البحرية المعنية. وسواءً أكانت تلك الأجر مؤمنة أم غير مؤمنة. وبعد احساب تلك النسبة والتي تسمى نسبة الاستهلاك يمكن تحديد مسؤولية المؤمن من تلك الحسارة استناداً إلى مبلغ التأمين المحدد في عقد التأمين. وللاحظ هنا انه درجت العادة على تحميل المؤمن له نسبة ١/٣ من قيمة التعويض المتعلق بحسارة اجرة الشحن الجزئية كحد سماح Franchise.

نستكمل في العدد القادم باقي أنواع الحسارات وما يتعلق بموضوع التعويض.

البحث الأول

ثبات أسعار الصرف (١)

يتصرف معنى ثبات سعر صرف النقد الوطني إلى قيام توازن بين قوى العرض والطلب عليه في الخارج، فإذا كانت تلك القوى مهيأة للثبات استقر سعر الصرف، أما إذا كانت تلك القوى طارئة حدث التضخم أو المعجز في ميزان المدفوعات، وعندها تم إعادة التوازن عن طريق تضبيب سعر صرف العملة الوطنية في الخارج صعوداً أو هبوطاً (٢).

إن قوى العرض والطلب الخارجي على عملة بلد ما لا تخرج في واقعها عن العمليات الاقتصادية المنظمة في ميزان المدفوعات، وهو — كما يعرفه صندوق النقد الدولي — وسجل

(١) إن ثبات سعر صرف بلد ما ليس بالضرورة جموده الظاهري عند معدل محدد. إذ يصرف هذا المعنى كذلك حتى في حال تضبيب سعره ضمن هامش مرغوب فيه، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية هو العمل للوصول إلى «حيز توازن طبيعي» في القوة الشرائية للبلد» عند زكي الشافعي - مقامة في العقود والبنوك - القاهرة ١٩٦٧ ص ١٣١

ويتر كتابك في هذا الخصوص:
DUCROS- B: Insuffisance de l'épargne privée et inflation dans les pays sous-développés- Revue d'Economie Politique- 1961- No 1 Sirey, P. 40, selon lui: «Si une inflation sévère a des effets défavorables sur la croissance économique, par contre un minimum d'inflation peut être le prix qu'il convient d'accepter pour obtenir un taux de croissance élevée».

إن الشاهد من التكوين المذكور يتفق بالية الشرعية الداخلية لوحدة النقد الوطني التي تعكس بتروا على سعر صرفها في الخارج، لإيضا بهما.

(٢) لقياس ارتفاع أو انخفاض سعر وحدة النقد الوطنية في الخارج، تبدأ الكثير من الدول النامية لاجرم بمقارنة مع سعر الدولار الأمريكي خلال الفترة موضوع البحث. وقد بنا عدد من هذه الطريقة ونظماً النتائج الواردة إليها. واقرحنا اجراء القاربة مع سعر وحدة حقوق السحب الخاصة (مقاييل الشهور في عملة الخامون — المضمون الاقتصادي وقانون الربو على النقد — العدد الخادى عشر ١٩٨٦). كما ذكرنا طريقة حساب هذا السعر (مقالة المنشور في مجلة الخامون — العدد الأول لعدد القائمة في العرف التجاري — العدد الخامس ١٩٨٦).

لكافة العمليات الاقتصادية التي تجري في فترة زمنية بين القيمين في بلد ما وبقية العالم (٣).
ويضم ميزان المدفوعات قسمين:

الأول: وتسجل فيه جميع حقوق الدولة تجاه الخارج، وهي العمليات الاقتصادية التي تكون فيها الدولة دائمة كقيامها بتصدير سلعة ما، خلال فترة زمنية اصطلاح على تحديدها بسنة واحدة.

الثاني: وتسجل فيه جميع التزامات الدولة تجاه الخارج، وهي العمليات الاقتصادية التي تكون فيها الدولة مدينة كقيامها باستيراد سلعة ما، وذلك في نفس الفترة الزمنية المحددة أعلاه.

١ - مفهوم الاقامة في ميزان المدفوعات

أشارت تعليمات صندوق النقد الدولي إلى مبادئ عامة في هذا الخصوص، فاعتبرت ان الاقامة تصحد في ضوء المصالح الانتاجية والاستهلاكية. فالقرد يعتبر مقيماً في دولة ما، عندما ترتبط علاقته الاقتصادية فيها وتكون مركزاً لمصالحه Centre d'intérêt بغض النظر فيما إذا كان يتسبب إلى هذه الدولة من الوجهة السياسية عن طريق جنسيته (٤). فالسوري المهاجر إلى الكويت يعمل هناك بشكل مستمر يعتبر مقيماً فيها، وليس في سورية موطنه الأصلي، طالما ان مركز نشاطه الاقتصادي مرتبط بالاقتصاد الكويتي. ونتيجة لذلك فان التحويلات المالية التي يجزها مع أشخاص مقيمين في القطر العربي السوري تعتبر من وجهة نظر ميزان المدفوعات علاقة بين مقيم كويتي ومقيم سوري، وتدخل ضمن عمليات ميزان المدفوعات لكليهما. وتسجل — مع الفارق — كما لو ان سورية قامت بعملية لتصدير بضاعة إلى الكويت.

(٣) F.M.I. Manuel de la balance des paiements 1948- P. 2

(٤) في مقال المنشور في مجلة الخامون - العدد الخادى عشر ١٩٨٦ - اقرحنا تعديل احكام المادة (١٥) من لائحة الزكاة على النقد الصادق بالقرار الوزاري رقم (١٣٦) لعام ١٩٦٦ بدخ القفون (١) (ج) منها بشكل يتواءم مع مفهوم الاقامة المنبجج أعلاه.

وعليه فالأفراد يعتبرون مقيمين في البلد الذي يعيشون فيه مالم يتم دليل على خلاف ذلك . فالطلاب الذي يتلقون العلم في الخارج ، والموظفون بمهمات رسمية ، وأعضاء البعثات السياسية والقنصلية والقوات المسلحة التي تقع بمهمات عسكرية في الخارج ، فهؤلاء يعتبرون غير مقيمين في الدولة الموجودين فيها ، ولكن في بلدهم الأصلي .

أما الفروع الخلية لمشآت أجنبية فينظر عند تحديد اقامتها إلى المركز العام لمصالحها . فإذا كانت تتمتع باستقلال مالي أصبحت جزءاً من مصالح الدولة واعتبرت مقيمة فيها . أما إذا لم تنشأ هذه الرابطة فبمقدورها لا تكون مقيمة في المكان الذي تمارس نشاطها فيه . وذلك قياساً على الوكالات المعتبرة غير مقيمة في الدول الموجودة فيها لأنها تابعة إلى مركز الشركة الخارجي ، فهي تتقاضى أجراً عن المهمة الموكولة إليها .

أما المؤسسات الدولية فنعتبر غير مقيمة في البلد الموجودة فيه . فننظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يعتبرون غير مقيمين في الولايات المتحدة ، والأمر كذلك مع منظمة العمل الدولية في « جنيف » ومنظمة اليونسكو في « باريس » ، فلا تعتبر احداهما مقيمة سواء في سويسرا أو فرنسا ، ولكنها مقيمة في المؤسسة الدولية ذاتها .

ولذا ، فإن موظفي المؤسسات الدولية يعتبرون مقيمين فيها ، وليسوا مقيمين في الدولة الموجودين على أرضها . غير أن الاقتصادي Badger قد فرق بين موظفي المؤسسة الدولية والمستعدين بحسبة تلك الدولة ، والموظفين غير التابعين لتلك الدولة الموجودة فيها المؤسسة الدولية . فاعتبر الفئة الأولى مقيمة في الدولة والثقة الثانية مقيمة في المؤسسة الدولية باعتبارها وحدة مستقلة (٥١) .

وأخيراً على ذلك يعتبر موظفو جامعة الدول العربية من التوسمين مقيمين في تونس ، أما غروم فيعتبرون مقيمين في الجامعة لأن هؤلاء تركوا بلادهم وبالتالي نقلوا مراكز مصالحهم للعمل في مؤسسة دولية . والأمر كذلك مع موظفي مكتب مقاطعة اسرائيل ، فالسوريون

(٥١) ينظر - زكريا أحمد نصر - معايير في مكنل الحسابات الدولية - جامعة عين شمس - كلية الحقوق - عام ١٩٥٥ - ص ٨ هاشم .

منهم يعتبرون مقيمين في بلدهم ، وذلك خلافاً للموظفين الآخرين الذين يعتبرون مقيمين لدى جامعة الدول العربية التابع لها مكتب مقاطعة اسرائيل .

٢ - الاحتلال الاقتصادي لميزان المدفوعات (٥٢)

تظهر العمليات الاقتصادية الدولية رصيد العجز والتناقض في ميزان المدفوعات . وهذا الرصيد يمثل في رأي البعض حساب العمليات الخجارية أي (رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان الخدمات) (٥٣) . فإذا مثل فانحفاً تزداد قيمة وحدة النقد الوطني ، لأن الطلب عليها أكبر من عرضها في الخارج . والعكس إذا مثل عجزاً فينحط قيمة وحدة النقد الوطني ، لأن الطلب عليها أقل من عرضها في الخارج . وفي رأي هؤلاء ان عمليات الحساب الأجمالي ليست سوى انعكاس لعمليات الحساب الجاري .

ان هذه النظرة لا تنعمر عن الواقع الفعلي لطلب وعرض العملة الوطنية في الخارج ، لأن حركات رأسمال قد لا تعكس حتماً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات . فهناك عمليات مستقلة في حد ذاتها كأن يحول بعض الرأسماليين جزءاً من مدخراتهم إلى الخارج رغبة في توظيفها لتدر عليهم ربحاً أعلى من استثمارها في بلدهم الأصلي . أو في حال هروب

(٥٢) ليس هناك من مجال للقول عن احتلال حساب الميزان للمدفوعات ، نظراً لأن كل عملية اقتصادية تقوم بها الدولة مع الخارج تسجل في قوائم ميزان مدفوعاتها مرتين ، وفي حسابين مختلفين وفقاً لطبيعة القيد المبرمج ، بحيث يعكس القيد الأجمالي قيماً متساوية سواء له . بل انما حصل تفاوت نتيجة خطأ في الانصافات تتم تسوية في بند السهو والخطأ ليحقق التوازن الحسابي الختصي لميزان المدفوعات أما الاحتلال الاقتصادي فيحدث نتيجة أخطاء بين الاختيار بعض عناصر ميزان المدفوعات دون الأخرى .

(٥٣) ينظر مذكرة دائرة الدراسات في مصرف سورية المركزي حول « دراسة تحليلية لتطور ميزان المدفوعات في القطر خلال سنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٢ » تشرين أول - أكتوبر ١٩٨٢ ص ٦ وقد جاء فيها « سجل الحساب الجاري مرحلة فاصلة في وضع ميزان المدفوعات ، فمختلفة عن التي تتحدد بشكل حاسم كون الاقتصاد داخلياً أو مديناً لجهة إقفال العام . وكقاعدة عامة فان التناقض فيه دليل على زيادة ما يمتلك البلد صاحب الحساب من موزة على حاجته الآتية لها ، وبالتالي فلهذا على تصدير رأس المال أو ترك الأرصدة الأجنبية أو الائتمين مالياً ، وعلى عكسه فان ضخومية العجز فيه ينظر الدولة صاحبة هذا الحساب إلى قبول رأس المال الأجنبي أو الاقتراض » .

الأخر، كأن يكون معدل الفائدة — في فترة زمنية محددة — أعلى من معدلها في البلد المصدر لأعمال القصر الأجل.

— أو موازنة، وشالها اضطراب الدول النامية إلى الاقتراض القصر الأجل من المصارف التجارية لسوية مدفوعاتها الخارجية.

فإن طبيعة تلك الحركات طارئة ومؤقتة ولا تشكل عنصراً ثابتاً في استقرار أسعار صرف وحدة النقد الوطني في الخارج. كما لا يعد لها في تصحيح الآثار الفورية على احتلال ميزان المدفوعات إلا في الظروف الآتية التي ترافق حركتها^(١١).

البحث التالي

التسمية الاقتصادية واختلال أسعار الصرف

١ — الخصائص العامة للدول النامية

- يتميز اقتصاد الدول النامية بخصائص معينة فهي:
- اقتصاد زراعي، حيث تنصرف أكتية السكان للعمل الزراعي الذي يشكل عماداً لاقتصادياتها.
 - يموذج بالبطالة القمعة المنسطة في ظاهرة ضعف التاجية العامل بوجه عام. فالقوة العاملة لا تعطي المردود الإنتاجي كما في استطاعتها أن تعطيها، لانصراف جزء هام منها للقيام بأعمال قلبية العائد، ولا تتناسب مع إمكاناتها.
 - تنصف بتبعيت للخارج لاعتداده على محصول رئيسي واحد أو أكثر في التصدير إلى البلاد المتقدمة كإذنة أولية تدخل في صناعاتها.

(١١) ان عدم الفصل بين القروض القصيرة وطويلة الأجل أدى — في رأينا — مع نمو، إلى نتائج شديدة الضعف في حساب المعجز والفاصل في ميزان المدفوعات السوري لأعوام ١٩٧٥ — ١٩٨٢ بنظر (مذكورة سابقاً) الدراسات في مصرف سورية المركزي المذكورة أعلاه، وردنا عليها (كتابنا المذروح في ١٩٨٣/١٩٨٤ المزمع لتسديد زائد الاقتصاد والتجارة الخارجية).

رؤوس الأموال الوطنية لتدفع في الخارج نتيجة عدم الاستقرار السياسي أو الخوف الاقتصادي من تدهور في سعر صرفها.

ونتيجة لما تقدم، فإن حساب المعجز والفاصل يجب أن يضم رصيد العمليات الزائجة المسئلة بالإضافة إلى رصيد عمليات الحساب الجاري، بحيث يتوقف المعجز والفاصل على نتيجة المعادلة التالية:

رصيد ميزان الحساب الجاري + رصيد ميزان حركة أعمال الطويل الأجل^(١٢).

فإن أدت إلى:

- توازن، استقر سعر وحدة النقد الوطنية.
- عجز، انخفض سعر وحدة النقد الوطنية.
- فائض، ارتفع سعر وحدة النقد الوطنية.

وقد أخذنا بعين الاعتبار أعمال الطويل الأجل في حساب توازن ميزان المدفوعات لأن حركة ثابتة، ولأن زيادة الالتزامات الناشئة عنه لا ترتب على البلد الملتقى له عبئاً في المدى القريب. بالإضافة إلى أن حركة تعتبر بمثابة قروض طويلة الأجل توجه لإقامة المشاريع الإنتاجية للمساهمة في تنمية البلاد اقتصادياً، فالقروض ان تواجها هو الذي سيغطي استحقاقات أقساطها مع أعبائها^(١٣).

وعلى خلاف ذلك لم يأخذ بعين الاعتبار القصر الأجل لأنه سواء، أكانت حركة: — مستقلة. وبالمثل الرغبة في الاستفادة من المميزات الاقتصادية المؤقتة التي تتحقق في البلد

(١٢) ينظر في هذا الخصوص: العلاقات الاقتصادية لدولة — القاهرة ١٩٦١ من ٢١٨.

BARRE- L'équilibre de la balance de base est la somme algébrique:

- Du solde des opérations sur biens et services.

- Du solde des mouvements des capitaux à long terme cité par HOURANIEH dans le CONTRÔLE des changes en Syrie- P. 224.

دليل صندوق النقد الدولي — عام ١٩٧٧ — ترجمة صندوق النقد العربي عام ١٩٨٠ من ٦٠ للقرعة (ج).

(١٣) كتابنا المذروح في ١٩٨٤/١٩٨٥ من ١٠ لوجه لتسديد زائد الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ان غلبة الاقتصاد الزراعي، والبطالة المتنامية السائدة، والنسبة الاقتصادية للخارج، جعلت الدخل القومي في الدول النامية ضعيفاً يصعب معه تكوين الادخار الكافي لاستيراد الآلات والمعدات من الخارج لاستغلال الموارد الانتاجية المتاحة وتحديث طرقاته. وعليه تسمر البطالة المتنامية، ويبقى معها الدخل القومي ضعيفاً لا يستجيب لمتطلبات الاستثمار الكافي فيها.

وهكذا تدور الدول النامية حول مشاكلها في حلقة مفرغة مستهدفة الوصول إلى مرحلة تمكن معها من كسر الطوق الموضوع حول عنقها لتتخلص منه، ولكنها تجد نفسها في النهاية انها عادت إلى الحلقة التي بدأت منها.

وللمخروج من هذا الواقع كان لابد للدول النامية من الالتزام باتباع طريق التنمية الاقتصادية.

٢ - السياسة المالية في الدول النامية

تهدف السياسة المالية في الدول النامية تغيير بنيتها الاقتصادي. وتطلب هذا التغيير تشجيع قطاع الصناعة فيها. حيث لا يزال التصنيع جوهر التنمية الاقتصادية. فهو يؤدي إلى وجود هيكل اتاجي أكثر تنوعاً، فيساعد على خلق درجة محددة من الاستقرار الاقتصادي.

غير انه إذا كانت متطلبات التنمية الاقتصادية تستدعي التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، فهذا لا يعني إهمال القطاع الانتاجي الرئيسي وهو الزراعة. وعلى العكس من ذلك يجب تشجيع هذا القطاع لأنه يشكل العنصر الأساسي في اقتصاد البلاد النامية بتقديره الغذاء للمواطنين، والمواد الأولية للصناعة، وفكته من زيادة صادراتها لشراء الأدوات والمواد اللازمة للصناعة

ولكن التحول في الهيكل الاقتصادي يتطلب تجميع الموارد الكافية للقيام بالقدرة اللازمة من الاستثمار. كما يشترط لنجاح هذا التحول ان يكون على شكل دفعة قوية، أو دفعات قوية متتالية، فالتعبوات البسيطة الناتجة عن جهود الأفراد العاديين برحمتين اتاجهم بالرغم من

ضرورتها للتنمية الاقتصادية لا تؤدي إلى النتائج المطلوبة، ولابد من تغييرات أساسية في البيان الاقتصادي يتأتى بالدفعة القوية من قبل المخططون الأفراد أو من قبل الدولة (١١١) ولأن ما تخرج به النظم الاقتصادية المختلفة من عوامل المقاومة الداخلية من شأنه أن يدمر مفصول الدفعات الضخمة بحيث لا يلبث ان يترد النظام الاقتصادي إلى سبوتة الأولى من التخلل والركود (١١٢).

والدفعة القوية لا يتصدى مصدرها أحد الأفرع التاليين أو كليهما معاً:

- القبول الداخلي.

- القبول الخارجي.

أ - القبول الداخلي (١١٣)

يتصل القبول الداخلي بالادخار القومي، وهو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي لم يتفق على سلخ الاستهلاك. وهذا الادخار يشكل عن طريق:

- الادخار الاختياري.

- الادخار الاجباري.

الأول: الادخار الاختياري، وهو ضعف المردود نسبياً بسبب الظروف التي تعيشها غالبية السكان التي لا تقوى على سد حاجاتها المعيشية الأساسية، فيصعب التحكم بميلها الاستهلاكي وتحقيضه لأنه يستدعي تحميل الطبقة الفقيرة آثماً اصافية للألم الناجمة عن وانعها الاقتصادي المتخلف بعد ذاته.

والثاني: الادخار الاختياري، توجد فئة صغيرة من أصحاب الدخل الكبير، يلجأ بعضها إلى توجيه مدخراته إلى الناقد التي لا تعطي المردود الأفضل لعملية التنمية الاقتصادية بشرائه الخلي والهجرات والسلع الاستهلاكية الدالية الترس أو شراء الأراضي والمواد التخزينية، أو تحويل جزء من مدخراته إلى خارج البلاد فيعيق به عملية التنمية.

(١١١) . ARTHUR- L. La théorie de la croissance Economique Traduction.

(١١٢) محمد زكي لسانى نسبة الاقتصادية الكتاب الأول القاهرة عام ١٩٧٠ ص ٨٠٠

(١١٣) بطر مقدان والقبول لدخل اسمية للتنمية الاقتصادية الجارية في القطر العربي السوري، مجلة المشرق العدد ثلاث آذار ١٩٨٧.

تالياً: الإصدار الاجباري، وهو الذي تفرضه الدولة على مواطنيها بصفة طرق أهمها الزيادة في الإصدار النقدي، فهو الأسلوب الأكثر اتساعاً في الدول النامية لأن أسهل السبل في التكوين والأوفر حصيلته، ويمكن تحويله مباشرة إلى الاستثمار في التنمية الاقتصادية.

ويتوقف نجاح الإصدار النقدي على مدى مرونة الجهاز الاتحادي في البلد الذي يقوم بتل هذا الإصدار الاجباري. فإذا كان في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية، تحول الإصدار الجديد إلى زيادة في الدخول النقدي فينقل إلى تضخم مالي يظهر آثاره في زيادة الأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الاتحادي. في حين يتحول جزء من الإصدار الجديد إلى زيادة في الإنتاج في المرحلة الثانية لعملية التنمية الاقتصادية. فوصول الدولة النامية إلى درجة معينة من المرونة في جهازها الاتحادي يحول الدفعات النقدية الجديدة الناجمة عن الزيادة في الإصدار النقدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية فيها. فعلى درجة المرونة تتوقف مدى ملائمة استخدام الإصدار النقدي في تحويل عملية التنمية الاقتصادية.

غير أن المشكلة التي تبرز هي رغبة السلطة السياسية في الدول النامية في حرق المراحل، فتدفع إلى اتفاق مبالغ كبيرة، تتجاوز به حدود امكاناتها المالية، لاستثمار مشاريع عديدة وبعضها من ذوات المردود الطويل الأجل، مما يعرض توازنها الاقتصادي للخطر، لعدم مرونة الجهاز الاتحادي فيها وقدرته على زيادة الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب. فالسوى العسفي لشعبها منخفض، فزيادة الدخل تدفع الفرد إلى زيادة استهلاكه أكثر من العمل على زيادة ماحرقته.

وعندما تعجز تلك الدول عن تحقيق التوازن بين الطلب على السلع وعرضها، تتدهور القوة الشرائية لتقدمها، وترتفع أسعار مواد الجملة أولاً، حيث تلجأ الشركات وأصحاب المشاريع إلى زيادة المخزون من البضائع، أما هدف المضاربة أو التأمين ضد تقلب الأسعار في المستقبل. ومن ثم ترتفع أسعار أجور اليد العاملة. وتدعا تضطرب المبادلات الداخلية نتيجة لعدم الاستقرار في الأسعار.

أما على الصعيد الخارجي فإن التضخم النقدي يؤدي إلى تدهور سعر العملة الوطنية في الأسواق الخارجية، مما يضعف الثقة في الوضع المالي للبلد. فتسرح رؤوس الأموال الوطنية إلى

الخارج للتأمين عليها من خطر الانخفاض النقدي، وتستبدل بقفود أجنبية تمتنع بالثبات والاستقرار.

كما يؤدي التضخم إلى تردد رؤوس الأموال الأجنبية في الدخول إلى البلد المصاب به لعدم استقرار الأسعار فيه. فإذا كان من الخطر في البداية أن يعزى ارتفاع الأسعار لبعض رؤوس الأموال الأجنبية فيستدعيها إليه، فإن استقرار التضخم لابد أن يدفع إلى هجرة هذه الأموال الأجنبية والوطنية على السواء^(١١).

ب- التحويل الخارجي^(١٢)

ذكرنا أن عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية تحتاج إلى استثمارات معينة تزيد نسبتها عن حجم الإدخلات المكونة فيها، فتلجأ إلى التحويل الخارجي لتغطية هذا التفاوت، ورغبة منها في استمرار وتأثير التنمية فيها وفق المعدلات المطلوبة.

لأن غير أن بعض تلك الدول يقوم بالاقراض من الخارج ليبلغ قد تزيد عن احتياجاته الحقيقية بحيث يتضرر عليه استيعابه لما بكفاة. وهذا ما يحدث خاصة في الدول التي لا تحسن إدارة دينها الخارجي، فبعضها يصعب عليه حتى معرفة حجمها، ويفتر لجول زمني دقيق للوفاء بأقسائها، بالإضافة إلى توجيهها نحو الأقرض التي لا تعطي المردود الأفضل لعملية التنمية الاقتصادية فيها.

وقد تترك الديون الخارجية سنة بعد أخرى، فتلجأ تلك الدول إلى المصارف التجارية كمصدر مكلف في الأقرض، بعد أن تكون قد استنفدت امكاناتها منه سواء من الحكومات والؤسسات المالية الدولية وصناديق التنمية ذات الأهمية الميسرة.

وعندما تصعب القروض الأجنبية كثيرة ويصعب على الاقتصاد القومي الوفاء بها، نظراً لتجاوز أقساطها مع خدمتها ليبلغ تزيد عن الحد الذي يمكن أن يتحملة الناتج المحلي الإجمالي

(١١) دولة مصرية القوي والبيوك - دار المعارف - القاهرة - سنة نشر عام ١٩٨١ ص ٤٠٥.

(١٢) مسلف موشوع النح الأجنبية لأنها تربط - في غالبيتها - بمداد سانية بعض الطرق عن نتائجها الاقتصادية. ينظر:

Vers une action commune pour le développement du tiers monde- Rapport de la Commission d'Etude du Développement International- DENOEL- Paris- 1969. P. 78.

أو حصيله الصادرات من السلع والخدمات، تضطر تلك الدول عند ذلك أن تطلب جدولة ديونها الخارجية. كما تقوم — في حالات معينة — بالتوقف عن سدادها. فبسبب المفاوضات مع الدول الدائنة للوصول إلى حل مناسب للمشكلة التي تتفاقم أكثر نتيجة انحسار ورود رؤوس الأموال الأجنبية بسبب المخاوف التي تتولد عند أصحابها، وعدم ثقها بإمكانية الدولة المدينة بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، فيزداد بالتالي الضغط على ميزان مدفوعاتها، وتتسارع هبوط سعر وحدة النقد، وتزداد معه عبء سدادها للدول الخارجية.

هذا وتقسّم الديون الخارجية من حيث مدتها إلى:

أولاً: قروض قصيرة الأجل، وتستحق الدفع بعد فترة أقصاها سنة، وتجدد بمرافقة المصارف المقدمة لها. ولا تلجأ الدول النامية إلى هذا النوع من القروض، إلا في أضيق الحدود، ولتفترات معينة لأنها تتميز بارتفاع معدل الفائدة عليها، وبالورع الآتي في تخفيض الضغط على موارث مدفوعاتها.

- ثانياً: قروض طويلة الأجل، وخصائصها:
- طول مدة القرض.
- انخفاض معدل الفائدة.
- وجود فترة سماح مناسبة.

وتعمل الدولة النامية للحصول على هذا النوع من القروض بالرغم من تقيدها عادة في اتفاقها على مشاريع متفق عليها، والزامها باستيراد المعدات والأدوات اللازمة لها من قبل الدولة المقدمة للقرض، بالنظر للدور الميزان الذي تلعبه في تصحيح عجز ميزان مدفوعاتها.

البحث الثالث

اعادة استقرار أسعار الصرف

حددنا حساب العجز والفائض في ميزان المدفوعات بأنه يتكون من:

١- رصيد ميزان الحساب الجاري الذي يتألف من العمليات الاقتصادية الدولية الناجمة عن تصدير واستيراد السلع (بما فيها الذهب غير النقدي)، والنقل، والتأمين، والدخل من الاستثمار.

٢- رصيد القروض الطويلة الأجل الذي يتشكل من:

أ- القروض الرسمية التي يجري التفاوض بشأنها بين الدولة المقرضة، والحكومات، والؤسسات المالية الدولية، وصناديق التنمية المختلفة.

ب- حركات رأسمال المستقل المتضمنة الاستثمارات المباشرة، والمساهمة في المشاريع المشتركة، وشراء الأسهم والسندات (العامة والخاصة)، والأصول المصرفية الأخرى.

هذا ونذكر ان المدفوعات التحويلية كالمساعدات والهبات التي تقدم على شكل سلع أو أموال وتلقاها الدولة سواء من الحكومات أو المؤسسات الدولية أو ارساليات المهاجرين إلى ذواتهم المقيمين في أوطانهم الأصلية، تلعب دوراً عملاً لحركة رأسمال المستقل في حساب العجز والفائض في ميزان المدفوعات. مع التأكيد ان الأولى ذات صبغة اسانية أو سياسية ولا ترتب التزاماً على الدولة المستفيدة منها. أما الثانية فذات صبغة اقتصادية وقد ترتب التزاماً على الدولة المتلقية لها في حال تزوجها عنها فحركاتها شبيهة بالقرض الطويلة الأجل، وهي — فقط — ما نعنيه في دراستنا.

وتسار حركات رأسمال المستقل من دولة نحو أخرى نتيجة في تيار من:

أولاً: الثقة، حيث تزد رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة الحائزة عليها لشكل زيادة في قوى الطلب على وحدة نقدها الوطني في الخارج. كما تستثمر فيها رؤوس الأموال الوطنية — التي يتشكلت في غالبيتها نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية — لتبقى قوى العرض على حالها. وعندما تحتل المعادلة بين قوى الطلب والعرض فيم التوازن من جديد عن طريق ارتفاع سعر صرف وحدة النقد الوطني لتستقر وفق المعدل الذي يحقق التوازن الاقتصادي.

وفي هذا الخصوص تقدم ما أورده — سابقاً — حول ميزان المدفوعات اللبناني وإذ كان رصيد عمليات حسابته الجاري في عجز مستمر منذ سنوات عديدة، ومع ذلك لم ينخفض سعر صرف الليرة اللبنانية. لأن حركة رؤوس الأموال المستقلة الناجمة عن رغبة الكثر من رأسمال البلاد العربية بإيداع جزء من أرباحهم النقدية في لبنان (بالإضافة إلى ارساليات

اصداراته النقدية — وهو أمر نادر حدوثه — ومع ذلك نشهد وحدته النقدية استياداً في سعر صرفها لأنها واقعة تحت وطأة تيار من عدم الثقة.

ولذا يقتصر دور التعطية النقدية من الذهب والقطع الأجنبي المحزول دون حدوث التقلبات غير العادية أسعار صرف وحدة النقد الوطني التي لا تبررها الظروف الاقتصادية. وعليه، وما كان التضخم يعزى نفسه في حالة عدم الثقة، فلذا يتسارع تدوير قيمة النقد الوطني، مما يهدد بفشل الجهود المبذولة في التثبيت ككل، إذ أن جانباً من النجاح في معركة البناء الاقتصادي يرجع إلى مدى التقلب على أية فوجنة تضخمية حال بروزها لتقوم النسبة على أسس سليمة ومستقرة.

وما فيها إليه يمكن إجماله بالآتي:
 وإن حركات رأسمال المستقل الناجمة عن الثقة، هي العامل الحاسم في توازن ميزان المدفوعات، وبالتالي استقرار أسعار صرف عملات الدول النامية.

هذا وتشكل الثقة بالجهد اللدوب الذي يتصور ببطء شديد، كما تحافظ دوماً على حسانتها، وهي من أهم مصادر الدخل القومي — غير المنظور — في حال ازدهارها الذي يترجم في مناخ مسوده:

- الاستقرار السياسي.
- القوانين والأنظمة، من حيث ملائمتها واستقرارها وحسن تطبيقها.
- الإدارة، من حيث صلاحها، فعملها يتوقف معدل الأداء الاقتصادي. وتعرف الثقة بأنها الوضلة التي يستشدها في مدى صحة القرارات الاقتصادية وسلامة نتائجها.

دمشق في ١٩٨٧/١١/٦

المهاجرين إلى ذوبهم) قد حققت فائضاً في ميزان مدفوعاته، وجعلت سعر صرف ليرة مبنياً^(١١).

ونتيجة لاستعادة وحدة النقد الوطني قوتها الخارجية والداخلية على السواء للائتماط القائم بينهما، تسير عملية التثبيت الاقتصادية قديماً إلى الأمام، «والاستقرار النقدي شرط أساسي لتحقيق أية تنمية، حيث لا ازدهار اقتصادي حقيقي ومستمر يمكن الوصول إليه ما لم تستبعد التغيرات الكبيرة في قيمة النقود»^(١٢). فسياسة النمو القائمة على التوازن الاقتصادي تحقق نتائج أفضل من السياسة التبعة للاسراع في التنمية عن طريق أحداث ضغوط تضخمي عام للأسعار، فالهدف هو تحقيق التثبيت الاقتصادية بأعلى درجة يمكن معها تفادي التضخم النقدي.

تالياً: عدم الثقة، حيث تمتنع رؤوس الأموال الأجنبية من الدخول إلى الدولة المصابة به، ليشكل نقصاً في قوى الطلب على وحدة نقدها الوطني في الخارج. كما تترحم رؤوس الأموال الوطنية^(١٣) والأجنبية على السواء لتزيد من قوى العرض عليها. وعندما تحمل المعادلة بين قوى الطلب والعرض قيم التوازن من جديد عن طريق انخفاض سعر صرف وحدة النقد الوطني، وهكذا دوراليك.

أما الاعتقاد السائد بأن تعطية الأصدار النقدي بالموجودات الذهبية والقطع الأجنبي لدى مصرف الأصدار في الدولة يؤدي إلى استقرار أسعار صرفها فهو اعتقاد في غير محله. فالواقع الراهن الذي يعيشه الاقتصاد اللبناني حيث تزيد موجودات مصرف المركزي الذهبية بحمل

(١١) ينظر دراستنا التطبيقية لميزان المدفوعات الزرنية في ١٩٦١/٨/٢٢ ص ٢٢.

(١٢) ينظر SAWAF, H. Le rôle de la Banque Central des autorités monétaires syriennes, dans le développement de l'économie nationale- Etude Mensuelle sur l'économie et les finances de la Syrie et des pays arabes- Mars-1963- No 63 P. 39.

(١٣) قد يقال إن أحكام الزرنية على النقد المتلفة في غالبية الدول الثابتة، تحظر خروج رؤوس الأموال الوطنية بدون تصريح قانوني، والمطبوع على ذلك إن هناك وسائل عديدة لذلك منها:

قيادة قيمة الودائع أو نقصان قيمة المصارف، حيث يصب على السلطات الحكومية أمر كسرتها. وكذلك امراء عمليات القامض الخاص. إذ من المتكرف فيه أن تتمكن السلطات النقدية في العالم، مما بالإضافة إلى عمليات تهريب النقود الزرنية، وصعوبة ضبطها.

بلغ عدد شركات التأمين وإعادة التأمين الوطنية في الوطن العربي حوالي ١٨٠٠ شركة منها ١٦٦٨ / شركة تأمين مباشر و ١٠٠ / شركات إعادة تأمين متخصصة وتوزع شركات التأمين المباشر بين آسيا وأفريقيا كما يلي:

— ١١٠ شركات تأمين مباشر في الدول العربية الآسيوية ونسبة ٦٥.٥٪ من الإجمالي.
 — ٥٨ شركة تأمين مباشر في الدول العربية الأفريقية ونسبة ٣٤.٥٪ من الإجمالي.

وتجس هذه الشركات المهنة وخاصة الأسواق غير المألوفة بتنافس له آثاره السلبية في بعض الأحيان لذا توجه بعض هذه الأسواق إلى القيام بعملية دمج الشركات مع بعضها البعض للحد من التنافس وتنظيم أصول هذه المهنة فنياً كما يحدث الآن في الأردن.

أما شركات إعادة التأمين المتخصصة فلا تزال الكثير من الدول تفقر إليها لتكامل والذي يمتد بتوزيع شركات التأمين وإعادة التأمين الوطنية في الدول العربية.

جدول رقم (١):

— توزيع شركات التأمين وإعادة التأمين الوطنية في الدول العربية

| الدولة | شركات تأمين مباشر | شركات إعادة تأمين* |
|---------|-------------------|--------------------|
| الغرب | ٢١ | ١ |
| تونس | ١٢ | ١ |
| السودان | ١٢ | ١ |
| مصر | ٦ | ١ |
| الجزائر | ٤ | ١ |
| ليبيا | ١ | — |
| البحرين | ١ | — |
| عمان | ١ | — |
| قطر | ١ | — |
| الكويت | ١ | — |
| الجموع | ٥٨ | ٥ |

* تشمل بأعداد شركات إعادة التأمين العربية وبعض المعلومات عنها.

سوق التأمين العربي

مقدمة:
 تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها الوطن العربي فقد ازدهرت صناعة التأمين فيه بالدول التي كانت تسيطر عليه من خلال الوكالات التابعة لشركات التأمين الأجنبية المعتمدة لتلك الدول (الإنكليزية — الفرنسية — الإيطالية).

وإذا كان عام ١٩٠٠ قد شهد إنشاء أول شركة تأمين وطنية في الوطن العربي فإنه يمكن اعتبار مطلع القرن العشرين بداية وطنية لسوق التأمين العربية وقد جاء ذلك نتيجة لإدراك ووعي أهمية هذه الصناعة على الاقتصاد الوطني، ومع تحوّل الدول العربية من التبعية الأجنبية السياسية والاقتصادية فقد توالى إنشاء الشركات الوطنية وبدأت الدول العربية بإصدار التشريعات التي تهدف إلى تنظيم أصول هذه المهنة وربطها بالاقتصاد الوطني كقطاع فاعل، وتبعاً للنظم السياسية القائمة في الوطن العربي، فقد تباينت الإجراءات التي تمت بهذا المضمار، فلا يزال هناك شركات أجنبية تعمل في بعض الدول العربية بالإضافة إلى الشركات الوطنية كما في منطقة الخليج والشرق، وفي بعض الدول العربية الأخرى لجأت الدول إلى تأمين هذه الصناعة وجعلها ملكية عامة كاملة كما في سوريا وليبيا والجزائر والعراق في حين أن بعض أسواق التأمين لا تزال تقتصر إلى الشركات الوطنية كما في جيبوتي.

* في مصر وفي عام ١٩٠٠ أنشئت أول شركة تأمين وطنية في الوطن العربي وهي شركة التأمين الأهلية.

عام ١٩٦٠ برأسمال قدره ٧/١ مليون درهم، وهي تقبل نسبة ٨٠٪ من التأمين الإلزامي من كافة بوالص التأمين الصادرة في المغرب. كما تؤمن شركات التأمين لديها نسبة ٥٠٪ من كافة الأعمال الإنشائية بالإضافة إلى جميع الأعمال الإنشائية تقريباً.

السودان: شركة إعادة التأمين الوطنية (سودان) المحدودة (Sudan) Ltd. The National Reinsurance Co. أسست في عام ١٩٧١ برأسمال مشترك قدره ١/١ مليون جنيه سوداني، شملت فيه الدولة والشركات الوطنية، وتغطي هذه الشركة بصحبة كثير من الأعمال الإنشائية والأعمال الإختيارية من الشركات المحلية.

الجزائر: الشركة المركزية لإعادة التأمين « Compagnie Centrale de Rassurance » أنشئت هذه الشركة في عام ١٩٧٣ في الجزائر برأسمال مشترك بلغ ٨٠/١ مليون دينار. وتسيطر هذه الشركة على كافة نشاطات إعادة التأمين في البلاد، فضلاً عن أنها تقبل المصنر الوحيد لتشاطات أعمال إعادة التأمين في الجزائر، سواء بالأعمال الإنشائية أو الإختيارية.

تونس: الشركة التونسية لإعادة التأمين « Tunis Reinsurance Co. » تعتبر هذه الشركة أحدث شركات إعادة التأمين في العالم العربي، إذ إنها تأسست عام ١٩٨١ برأسمال قدره ١٢/١ مليون دينار تونسي، وتقوم الشركة بتأمين نسبة ٧٠٪ من كافة الأعمال الإنشائية الخاصة بالشركات المحلية، بالإضافة إلى قسم كبير من الأعمال الإختيارية.

لبنان: شركة إعادة التأمين العربية « Arab Reinsurance Co. » أسست هذه الشركة في عام ١٩٧٢ كشركة إعادة تأمين عربية دولية مركزها الرئيسي في بيروت — لبنان برأسمال قدره ٢/١ مليون جنيه استرليني شملت فيه معظم الدول العربية وتقبل هذه الشركة الأعمال الإنشائية والإختيارية من كافة الدول العربية والأجنبية، تدير هذه الشركة واختياراً من ١/١٩٨٦/١٩٨٦ خدمات إعادة التأمين العربية كافة.

الكويت: شركة إعادة التأمين الكويتية « Kuwait Reinsurance Co. » تأسست في الكويت في عام ١٩٧٢ برأسمال قدره ١٢٢/١ مليون دينار كويتي واعتباراً من عام ١٩٨٤ تقرر زيادة رأسمال هذه الشركة المصروح به والمذموع ليصبح ٤٠٠/٥ مليون دينار كويتي وتقوم هذه الشركة واعتباراً من عام تأسيسها بممارسة أعمال إعادة التأمين بجميع فروعها.

البحرين: المجموعة العربية للتأمين « Arab Insurance Group » تأسست (أربع) في عام ١٩٨١

| | | |
|-------------------------|------------|-----------|
| لبنان | ٤٧ | ١ |
| الأردن | ٢٢ | — |
| الإمارات العربية | ١٨ | — |
| البحرين | ٥ | ١ |
| الكويت | ٤ | ١ |
| البحر الشمالي | ٤ | — |
| عمان | ٣ | — |
| قطر | ٣ | — |
| العراق | ٢ | ١ |
| سوريا | ١ | ١ |
| البحر الديمقراطي | ١ | — |
| السعودية | ٤ | — |
| المجموع وآسيا | ١١٠ | ٥ |
| المجموع وإفريقيا | ٥٨ | ٥ |
| المجموع العام | ١٦٨ | ١٠ |

* شركات إعادة التأمين العربية وبعض المعلومات عنها:

مصر: شركة إعادة التأمين « Egypt Reinsurance Co. » هي أقدم شركة إعادة تأمين في الوطن العربي، تأسست هذه الشركة من قبل القطاع العام في عام ١٩٥٧ برأسمال قدره ٢/١ مليون جنيه مصري وتحصل الشركة على نسبة ٣٠٪ من التأمين الإلزامي من شركات القطاع العام والخاص العاملة في مصر.

المغرب: الشركة المركزية لإعادة التأمين « Societe Centrale de Reassurance » أسست

برأسمال ضخم بلغ ثلاثة آلاف مليون دولار أمريكي دفع منه حتى الآن / ١٥٠ / مليون دولار وقد ساهمت بهذه المجموعة بعض الدول العربية كالمكسيك والكويت وليبيا وبنات بمسارمة أعمالها الإكتتابية لجميع فروع إعادة التأمين اعتباراً من ١٩٨١/٧/١. وهي تحقق وتكثر عالية في أرقام أعمالها على جميع المستويات العربية والدولية.

العراق : شركة إعادة التأمين العراقية « Iraq Reinsurance Co. » أسست بموجب القانون رقم ٢١/ عام ١٩٦٠ وقد كانت في بداية عملها شركة غنطلة وفي عام ١٩٦٤ أصبحت هذه الشركة إحدى شركات القطاع العام وقد التزم قانون إنشائها أن تأخذ حصة إلزامية ٢٥٪ من جميع أعمال شركات التأمين الوطنية في العراق على أساس الحصة النسبية بالإضافة إلى قبولها الإضافية من داخل السوق العراقية وخارجها. رأسمال هذه الشركة المكتتب به هو ٥٠ / مليون دينار عراقي وأصبح التدفوع في عام ١٩٨٥ (٢٠٨٥٠) مليون دينار عراقي. سوريا : شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين « Arab Union Reinsurance Co. » : أسست شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين استناداً للقانون رقم ٢٠ / تاريخ ٢٠ شباط ١٩٧٤ كشركة مساهمة المقامدة مركزها الرئيسي دمشق، وقد حدد رأسمالها المصرح به بـ ٢ / مليون دينار ليسي تدفع بالعمولات القابلة للتحويل وهي عملاقة بالكامل لدولة اتحاد الجمهوريات العربية. بدأت الشركة بممارسة أعمالها الإكتتابية كشركة إعادة متخصصة اعتباراً من ١٩٧٦/١/١ لكافة أنواع إعادة التأمين وسند إليها وطبقاً لقانون إنشائها نسبة لا تقل عن ١٠٪ من جميع أعمال شركات التأمين المباشر في جمهوريات الإتحاد كحصة إلزامية. بلغ إجمالي أقساط التأمين المباشر في الوطن العربي في الأعوام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وبتأمين الدولارات الأمريكية كما يلي :

| | |
|----------------|----------------|
| ١٩٨٥ | ١٩٨٤ |
| ٢٧٢٣٣٧٢٣٠٠٪ | ٣٦١٣٥٧٨ |
| تأمينات الحياة | تأمينات الحياة |
| ٣٣٩٠٨٤٨ | ٣٣٣٣٣٥٩ |
| ٣٣١٥١٢ | ٢٩٠٠١٩ |

وبت الدول العربية في آسيا وإفريقيا كما يلي :

| | | | | |
|--------------------------|---------|---------|---------|---------|
| الدول العربية في آسيا | ١٣٧٢٤٩٩ | ١٨٠٣٥٤٣ | ١٤١٥٩٣ | ١٧٦٥٠٩٤ |
| الدول العربية في إفريقيا | ١٥٢٥٠١٦ | ١٥٢٥٠١٦ | ١٥٢٥٠١٦ | ١٦٢٤٨٧٤ |

الإجمالي

٣٣٩٠٨٤٨ ٢٩٠٠١٩ ٣٣٣٣٣٥٩ ٣٣١٥١٢ ٣٣٩٠٨٤٨
وكما هو موضح أعلاه نلاحظ أن نسبة زيادة أقساط عام ١٩٨٥ عن ١٩٨٤ بلغت ٢٠٪ فقط وهي نسبة قليلة جداً ويعود سبب ذلك بالإضافة إلى انخفاض كتلة الأقساط في الكثير من الدول العربية كالمكسيك وليبيا والسعودية وقطر والتي بلغت نسبة الانخفاض في كتلة أقساطها والعملة الخلفية وعلى التوالي النسب التالية : - ١٢ر٨٪ ، - ١٩ر٠٪ ، - ١٠ر٠٪ ، - ٦ر٨٪ إلى انخفاض معدل صرف العملة الوطنية تجاه الدولار الأمريكي كما يظهر واضحاً في السودان مثلاً حيث ارتفعت أقساطها والعملة الوطنية في عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٨٤ بنسبة ٢٣ر٨٪ بينما ظهرت هذه النسبة والدولار الأمريكي سلبية ونسبة - ٣ر٤ر٨٪ وذلك بسبب انخفاض سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار من ١٠٣ إلى ٢٠ في عام ١٩٨٥ وكذلك الحال في الصومال وموريتانيا وليبيا والجزير رقم (٤٢) .

أما على مستوى توزيع كتلة الأقساط بين تأمينات الحياة والتأمينات العامة فلا تزال كتلة أقساط التأمينات العامة في جميع أقطار الدول العربية تشكل النسبة الكبيرة من إجمالي الأقساط ولا تشكل أقساط الحياة إلا جزءاً متواضعاً جداً من كتلة أقساط كل دولة وإن كانت هذه النسبة تظهر في بعض الدول العربية تحسناً ملموساً كما في الجزائر والعراق والكويت والمغرب ومصر فقد بلغت نسبة أقساط الحياة قياساً لكتلة أقساطها في هذه الدول وفي عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ما يلي :

| | |
|-------|-------|
| ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
| ١٤ر٦٪ | ١٦ر٥٪ |
| ١٤ر٤٪ | ١٥ر٩٪ |
| ١٣ر٥٪ | ١٢ر٨٪ |
| ١٢ر٧٪ | ١٥ر٦٪ |
| ٨ر٠٪ | ٧ر٩٪ |

القطاعات الهامة في مجمل عملية التنمية الشاملة التي تجتازها الدول العربية وهذا ما يظنونه بجلال الجدول (3) و (4) اللذان يظهرون نسبة مساهمة قطاع التأمين في الوطن العربي بالنتائج القومي وحصة الفرد من أقساط التأمين في عام ١٩٨٥. حيث أظهرت بعض الدول نسباً قليلة جداً لم تتجاوز ١٪ وأحياناً صفر. كما في لبنان والسودان مثلاً حيث كانت وعلى التوالي ٣٨:٠٪ و ٤٧:٠٪ من حيث مساهمة قطاع التأمين بالنتائج القومي وقد كانت العراق أفضل الدول العربية بهذا القياس حيث كانت هذه النسبة لديها ٩٠ (٢٠)٪ وإن تكن أصلاً قليلة.

نأمل أن تكون هذه العطايات مؤثراً واضحاً وترتكز عليه الجهود التي تبذلها الدول العربية لتطوير قطاع التأمين وجعله يأخذ الدور المناسب له في الإقتصاد الوطني العربي ليخطو الخطوات الصحيحة ليتمكن بركب العالم المتطور في هذا القطاع.

١٩٨٧/١٠/١

حسين قنور
معاون مدير التخطيط والتدريب والإبحار
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

المصادر:

- دراسة المجموعة العربية للتأمين (الرج)، التأمين في الربيعا المشورة في تقريرها السنوي لعام ١٩٨٦.
- مجلة التأمين العربي التي تصدر عن الإتحاد العام العربي للتأمين - لعدد المادى عشر - لسنة الثالثة ١٩٨٦.
- لعدة الخاص بظهور أسواق التأمين العربية.
- كتاب التأمين وإعادة التأمين في الدول العربية تأليف (باسم. آ. فارس) بالإنكليزية.
- Assecuranz Compass 91 Edition 1986/87.

بينما كانت في اليمن الشمالي مثلاً ٤٤٪ في عام ١٩٨٤ و ٧٣٪ في عام ١٩٨٥ أما في السودان فإن هذه النسبة لم تتجاوز ١٪ حيث كانت على التوالي وفي العامين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ كما يلي: ٦٦.٠٪ و ٣٥.٠٪ وهذا ما يدعو إلى القول بضرورة تطوير تأمينات الحياة في الوطن العربي وجعلها غاية أساسية للمؤسسات العربية لأنها تعكس تطور المجتمع ككل طالما هي تتم بالإنسان الذي هو غاية كل المجتمعات وهي بالنهاية مقياس للحضارة والتقدم حيث أخذت تأمينات الحياة نسبة ٥٠٪ من إجمالي أقساط التأمين في بعض البلدان المتقدمة كاليابان بالإضافة إلى ضخامة أقساطها.

أما من حيث كتلة الأقساط في الدول العربية ومن خلال الجدول رقم (٢) أيضاً فقد تصدرت الجزائر جميع الدول العربية في هذا القياس إذ بلغت أقساطها في عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بالدولار الأمريكي الأرقام التالية:

| | ١٩٨٥ | ١٩٨٤ |
|--------------|-----------|-----------|
| الجزائر | ٧٨٤٣٥٦٠٠٠ | ٧٠٤٠٨٧٠٠٠ |
| لبنان العراق | ٥٧٨٧١٠٠٠ | ٥٤١١٠٦٠٠٠ |
| نجم مصر | ٤٤٧٣٥٠٠٠٠ | ٣٩٩٧٦٠٠٠٠ |

أما الدول العربية التي لم تتجاوز أقساطها وخلال العامين المذكورين (١٠) مليون دولار فهي الصومال وموريتانيا حيث كانت كتلة أقساطهما في العامين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ كما يلي:

| | |
|-----------|---------|
| الصومال | ٦٧٠٤٠٠٠ |
| موريتانيا | ٧٠٤٠٠٠٠ |

وإذا أردنا مقارنة أقساط التأمين في الدول العربية بأقساط التأمين في العالم فإننا بهذا المقياس تأخذ مجتمعة عداً متواضعاً جداً وربما لا يتجاوز ١٪ من كتلة أقساط العالم والتي بلغت في عام ١٩٨٥ ما يقارب (٥٠٠) مليار دولار تأخذ الولايات المتحدة واليابان منها ما يعادل ٦٠٪ وهذا ما يستوجب من الدول العربية الخطوات الحثيئة لجعل هذا القطاع من

حصصة الفرد من أقساط التأمين ١٩٨٥

جدول رقم (٤) :

| دولار أمريكي | | بالعملة الوطنية | | حصة |
|--------------|--------------|-----------------|--------------|-------|
| الإجمالي | تأمينات عامة | الإجمالي | تأمينات عامة | حصة |
| ١٥٨٨٢ | ١٢٨٨٩ | ٥٨٨٢ | ٥٨١١ | ٠,٧٩ |
| ١٣٧,٦١٣ | ١٣٧,٦١٣ | ٥١,٧٥٥ | — | — |
| ٢١,١١١ | ١٩,٩٦٢ | ١٥,٥٩٨ | ١٥,٥٩٨ | ٠,٧٥ |
| ٣٥,٦٥٥ | ٣٢,٨٢٣ | ١٧,٥٥٨ | ١٥,٧٥٠ | ١٣,٥٠ |
| ٣٩,٥٠٠ | ٣٤,٤٩٧ | ١٢,٢٤٨ | ١٠,٧٧٢ | ٦,٥٠ |
| ١١٤,٩٨٣ | ١١٢,٢٧٧ | ٣٢,٢٦١ | ٢٨,٥٠٢ | ٠,٩٩ |
| ٤٥,٥٥٥ | ٤٥,٤٤٢ | ١٣,٢١٧ | ١٣,٢١٥ | ٠,٢٠ |
| ٦,٩٥٥ | ٦,٩٥٥ | ٢,٣٢٨ | ٢,٣٢٨ | — |
| ١٧٤,٣٥٥ | ١٥٩,٢٦١ | ٦٤,٥٠٣ | ٥٨,٤٤٣ | ٥٥,٦٠ |
| ٣٦,١١٢ | ٣٤,٦٦٣ | ١٢,٥٥٦ | ١١,٩٤٤ | ٠,٦٧ |
| ٩,٢٢٨ | ٧,٩٨١ | ٨,٩٢٨ | ٧,٥٠٦ | ١٤,٦٢ |
| ٥٣,٣٦١ | ٥٣,٣٦١ | ١٩,٤٣٣ | ١٩,٤٣٣ | — |
| ٦,٩٩١ | ٦,٩٩١ | ١٧,٤٤٨ | ١٧,٤٤٨ | ١,٨٢ |
| ١٧٥,٨٨٧ | ١٧٥,٨٨٧ | ٦٤,٥٠٣ | ٦٤,٥٠٣ | — |
| ١,٣٠٣ | ١,٣٠٣ | ٢,٥٥٧ | ٢,٥٥٧ | ٠,٢٠ |
| ٩,٥٥٥ | ٧,٩٩٧ | ٧,٩٩٣ | ٦,٦٧٧ | ٠,٢٦ |
| ١٠,٠٠٠ | ٩,٥٥٧ | ٣,٩٢٨ | ٣,٧٥٨ | ١,٧٠ |
| ٧,٢٢٧ | ٥,٥٥٩ | ١٣,١٧٠ | ١٠,١٢٩ | ٣,٤٤ |
| ١,٧٢٣ | ١,٧٢٣ | ٧٣,٨٥٥ | ٧٣,٨٥٥ | — |
| ٣,٢٦٦ | ٣,٢٦٦ | ٢٥,١٨٤ | ٢٥,١٨٤ | — |
| ٩٠٢,٠٠٨ | ٨٥٠,٧٥٥ | ٤٠٦,٢٣٢ | ٤٠٦,٢٣٢ | ٤٠,٦٢ |

جدول رقم (٣) :

نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي
١٩٨٥ مليون دولار أمريكي

| النسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي | الناتج القومي | أقساط التأمين | |
|---|---------------|---------------|------------------|
| ٧,٠٩٢ % | ٥٥٥٨ | ٥١,٤٧٣ | الأردن |
| ٢١,٣٣٣ % | ٤١٤٥ | ٥٥,٠٥٣ | البحرين |
| ٢١,٧٩١ % | ٨٨٦٤ | ١٥٢,٠٤٨ | تونس |
| ٢١,٥٥٥ % | ٥٠,٤٩٦ | ٧٨٤,٣٥٦ | الجزائر |
| ٢٢,٦١٩ % | ٢٢٣٧٠ | ٥٧٨,٧١١ | العراق |
| ٢٠,٢٦٣ % | ٣,٠٨١٧ | ١,٩٤,٨١٠ | الكويت |
| ٢,٥٥٣ % | ٣,٥٥٦ | ١٢٣,٨٠٠ | ليبيا |
| ٢١,٣٦٦ % | ١,٥٧١ | ١,٤,٦٠٠ | البحرين الجنوبي |
| ٢,٥٠٠ % | ٢,٨٢٨ | ٢,٠٣,٨١٥ | الإمارات العربية |
| ٢١,٩٦٧ % | ١١,١١٥ | ٢١٩,٠٢٠ | الغرب |
| ٢,٥٥٨ % | ٧,٥٥١ | ٤١,١٥٩ | عمان |
| ٢,٥٤٣ % | ١٢,٦٩٦ | ٥٥٥,٥٥٦ | السعودية |
| ٢,٥٥٧ % | ٣,١٧٧ | ١,٨,٦٦٥ | البحرين الشمالي |
| ٢,٥٨٢ % | ٥,٩٢٨ | ٤٩,٧٤٤ | قطر |
| ٢,٥٤٧ % | ٤,٦٧٩ | ٢٢,٢٨٠ | السودان |
| ٢,٦٥٤ % | ٢,٨٩٠,٨ | ٤٤٧,٣٥٠ | مصر |
| ٢,٥٥٩ % | ٢,١١١ | ١,٢٥,٧٧١ | سوريا |
| ٢,٥٣٨ % | ٥,٠١٦ | ١,٩,٢٦٠ | لبنان |
| ٢,٦٢٤ % | ٧,٨٤ | ٩,٧٣٦ | البحرين |
| ٢,٥١٢ % | ٥,٤٨ | ٦,٢٠٨ | موريتانيا |
| ٧,٠٢٢ % | ٧,٠٢ | — | جيبوتي |
| ٤,٠٢,٦٧٠ | ٤,٠٢,٦٧٠ | ٣٧١,٢٣٠ | المجموع |

من التكلفة معدلة أضراراً مادية جسيمة تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون جنيه استرليني منها ٥٠٠ مليون استرليني ستقع على عاتق شركات التأمين التي واجهت أعداداً هائلة من المطالبات اليومية بلغت ٥٠٠٠٠ طلب بويماً بدءاً من الأيام التي تلت الحادث وربما تستمر حتى مطلع كانون الثاني القادم. وتتوزع هذه الخسائر على الفروع المختلفة كما يلي:

٧٠٪ أضرار وقعت في المنازل.
١٠٪ أضرار في السيارات.
٢٠٪ تعويضات تجارية أخرى.

وقد قُدر أن الخسائر المباشرة في المزارع ستبلغ ٤٠ مليون جنيه استرليني (بامتداد الخسائر بالتبعية Consequential Loss).

يجري بعض المهتمين أن حجم التعويضات النهائية التي ستدفع من جراء هذه العواصف ستؤثر سلباً على الأرباح النهائية لشركات التأمين عن عام يأكمله. وبطبيعة الحال فإن هذا يتوقف على الظروف التي ستسود فيما تبقى من العام وكذلك على حجم المساهمة التي ستؤتيها إعادة التأمين في هذه التعويضات.

الغزة قد تصل إلى ١٠٠ مليار دولار، وباعتبار أن قيمة الأسهم والسندات قد انخفضت خلال ما سُمي «الأربعين الأسود» ما بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة، فإنه تبعاً لذلك يمكن تقدير خسائر المستثمرين العرب بين ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار.

وعلى الرغم أن بعض هذه الدول تلقى استشارات عربية محدودة في عدد من الأقطار العربية، على شكل مشاريع، مثل السودان، مصر، الأردن، تونس، المغرب، فإن ٥٠٪ إلى ٦٥٪ من الموجودات الحكومية موظفة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة على شكل إيداعات مصرفية أو سندات خزينة أو أسهم.

العواصف تكلف شركات التأمين

٥٠٠ مليون جنيه استرليني وقد تؤدي بأرباح عام ١٩٨٧ كاملة

في شهر أيلول/سبتمبر الماضي اجتاح العواصف والفيضانات أجزاء

منع الحمل، والتعويض يصل إلى ٧٠٠٠ مليون دولار!!!...

يُعتقد أن أكثر من ٢٠٠٠٠٠ امرأة في الولايات المتحدة الأمريكية يطالبن بالتعويض عن إصابتهن بالعمى الدائم نتيجة استعمالهن مانعاً للحمل، في القضية التي أصبحت معروفة بـ «Dalkon Shield Claims» المطالبات ضد شركة A.H. Robbins المتجدة لمنع الحمل المتكبر إلى ٧٠٠٠ مليون دولار..... في حين تقول شركة Robbins إن الحد الأقصى الذي تقدره لتعويض المصابات سوف لن يتجاوز ١٢٢٠ مليون دولار وذلك لأنه لم يثبت حتى الآن سوى ٣٠٥٠٠ مطالبة صحيحة.

ومن جهة أخرى تقول شركة التأمين Actua Casualty and Surety

المسؤولة المدنية الفرية على إنتاج المنتج المتكبر أن المطالبات التي أحصيت لديها قد بلغت، حتى الآن، ٩٠٠٠٠ مطالبة وتبلغ جملة التعويضات المقدرة لذلك ما بين ٢٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ مليون دولار فقط لا غير!!

أزمة انهار أسواق المال

تحتاج ٢٥ مليار دولار من أموال المستثمرين العرب!!!.....

تقُدر الأزمة البرازيلية في الخارج، لدول مجلس التعاون الخليجي، والأشخاص المتضمنين إلى هذه الدول بنحو ٣٥٠ مليار دولار. وعلى الرغم أن تلك هذه الكمية موظف في الأسهم والسندات، فإن قيمة الموجودات في هذه

هجوم بومبي للحلاقة

منحت إحدى شركات الحلاقة في نيويورك عارضة الألباء مالا هائسبون أكثر من 78 مليون دولار بسبب الأضرار التي تعرضت لها نتيجة مهاجمتها من قبل شخصين بومبي للحلاقة في الخامس من حزيران عام 1987، والذي ترك آثاراً يندبها على وجهها. وليس من الواضح بعد إن كانت مستسلم هذا المبلغ من مهاجمتها ومن الرجل التهم باستحارها لهذا الغرض. ومع أن الرجلين لم يحكما على الحكم إلا أنهما صرّحا بأنهما لا يمتلكان هذا المبلغ. وقالت هيئة المحلفين بأنها ستوجه رسالة إلى سكان نيويورك ومن أجل تقييم صحة وسلامة مولطي المدينة. وقد قرر المحلفون بأن السيدة هانسون 27 سنة/ تستحق أكثر من 78 مليون دولار تعويضاً لما عر هذا الهجوم. فقد استحققت مبلغ 120/

مليون دولار تعويضاً عن الآلام التي عانت منها وبلغ 8/ ملايين دولار مقابل آثار الحروق الدائمة و5/ ملايين دولار مقابل فقدان الدخل في المستقبل. كما قدر المحلفون أيضاً مبلغ 20/ مليون دولار جراء الأضرار ضد أخصائي التجميل -ستيفن روث- مالك صالة العرض السابقة التي كانت تعمل بها السيدة هانسون والذي اتهم على أنه الرأس للمبر للهجوم. وقدرت هيئة مبلغ 10/ ملايين دولار ضد كلي من المهاجمين ستيفن باومان ودانيل نورمان. واستحققت السيدة هانسون 8/ ملايين دولار مقابل النفقات الطبية السابقة و50000/ دولار للنفقات الطبية المستقبلية. و1250000/ دولار مقابل القطع الدخل في هذه الفترة.

عن

Lloyds Weekly Casualty Reports
13.10.1987

من بال - سويسرا

وافقت شركة الأدوية السويسرية المعروفة سالدوز AG على دفع مبلغ 47/ مليون فرنك فرنسي كتعويضات للأضرار التي سببها التسرب الكيميائي من أحد مستودعات الشركة نتيجة الحريق الذي حدث في كانون الأول الماضي والذي أدى إلى سقوط أطنان من المواد الكيميائية السامة في نهر الرين. ولم تتوصل شركة سالدوز بعد إلى اتفاق مع ألمانيا الغربية وبلجيكا حول هذا الموضوع والتي يتوقع أن تكون مبالغها أكبر من ذلك. وسيتم توزيع هذا المبلغ بين الحكومة الفرنسية وعدد من الأفراد والتؤسسات المتضررة من هذا التسرب. ويضمن هذا المبلغ 17 مليون فرنك فرنسي سيتم منحها إلى البراج التي تهدف إلى إعادة جهاز تحليل الصدى الموجود في النهر. وكان الحادث قد تسبب في حبه في موت عدد كبير من الأسماك وانقطاع المياه لفترة من الزمن.

عن

Lloyds Weekly Casualty Reports
13.10.1987.

من مونتريال - كندا

في واحدة من أكبر التبرعات التأسيسية لأضرار الحريق في تاريخ كندا تم دفع مبلغ 47/ مليون دولار للكسي بناء Aetna «Nihon Plaza» كتعويض للحريق الذي أتل على الطابق السبعة العليا من البناء في السادس والخمسين من شهر تشرين الأول الماضي. وقد اتفقت 12 شركة تأمين مشاركة في المطر على دفع هذا التعويض. جاء ذلك على لسان جوردون فندلي من شركة التأمين -ريوال- في تورنتو وهي الشركة الرائدة في هذه المجموعة من الشركات.

وقد وصف بول ماسيكوت -رئيس مجموعة Aetna Nihon التي تمتلك لبناء بأن التعويض كان عادلاً جداً. وقد أكد مسؤول من مكتب شركات التأمين في كندا بأن هذا كان أكبر تعويض تم دفعه في كندا منذ عام 1970.

عن

Lloyds Weekly Casualty Reports
13.10.1987